



جامعة قاصدي مرباح ورقلة  
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير



مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبية

قسم علوم المالية والمحاسبة

فرع علوم المالية والمحاسبة: تخصص مالية مؤسسة

تحت عنوان:

مصادر التمويل الداخلية ودورها في تنويع الاستثمار في المؤسسة الاقتصادية  
دراسة حالة المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار E.N.T.P

من إعداد الطالب: بلجهم محمد أمين

نوقشت و أجزيت علنا بتاريخ : 2023/06/25

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الصفة	الجامعة	الرتبة العلمية	لقب و اسم الأستاذ
رئيسا	ورقلة	أستاذ محاضر -أ-	دشاش عبد القادر
مشرفا و مقرا	ورقلة	أستاذ محاضر -أ-	شربي محمد الأمين
عضوا	ورقلة	أستاذ محاضر -أ-	هتهات السعيد

الموسم الجامعي: 2023/2022



جامعة قاصدي مرباح ورقلة  
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير



مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبية

قسم علوم المالية والمحاسبة

فرع علوم المالية والمحاسبة: تخصص مالية مؤسسة

تحت عنوان:

مصادر التمويل الداخلية ودورها في تنويع الاستثمار في المؤسسة الاقتصادية  
دراسة حالة المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار E.N.T.P

من إعداد الطالب: بلجهم محمد أمين

نوقشت و أجزيت علنا بتاريخ : 2023/06/25

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الصفة	الجامعة	الرتبة العلمية	لقب و اسم الأستاذ
رئيسا	ورقلة	أستاذ محاضر -أ-	دشاش عبد القادر
مشرفا و مقرا	ورقلة	أستاذ محاضر -أ-	شربي محمد الأمين
عضوا	ورقلة	أستاذ محاضر -أ-	هتهات السعيد

الموسم الجامعي: 2023/2022

# إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

(وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا)

الآية -24- سورة الإسراء

إلى أبي العطف قذوتي، ومثلي الأعلى في الحياة؛ فهو من علّمني كيف أعيش بكرامة  
وشموخ.

إلى أمي الحنونة لا أجد كلمات يمكن أن تمنحها حقها، فهي ملحمة الحب وفرحة العمر،  
ومثال التفاني والعطاء.

إلى إخوتي سندي وعضدي ومشاطري أفراحي وأحزاني.

إلى جميع الأخلاء؛ أهدي إليكم بحثي العلمي وثمره جهدي وأتمنى أن يفيد ولو بالقليل لكل  
يطلع عليه

وما توفيقني الا بالله

الطالب: بلجهم محمد أمين

# شكر وتقدير

أول مشكور هو الله عز وجل، ثم والداي على كل مجهوداتكم منذ ولادتي إلى هذه

اللحظات، أنتم كل شيء أحبكم في الله أشد الحب.

يسرني أن أوجه شكري لكل من نصحتني أو أرشدني أو وجهني أو ساهم معي في

إعداد هذا البحث بإيصالي للمراجع والمصادر المطلوبة في أي مرحلة من مراحلها،

وأشكر على وجه الخصوص استاذي الفاضل على مساندي وإرشادي بالنصح

والتصحيح وعلى اختيار العنوان والموضوع، كما أن شكري موجه لإدارة كلية المالية

والمحاسبة بجامعة قاصدي مرباح بولاية ورقلة.

## الملخص:

تعتبر طريقة استثمار المؤسسات الاقتصادية وتفعيلها من الأمور المهمة التي تطالب بها للقيام بذلك، البحث عن مصادر التمويل اللازمة لتعظيم العوائد بأقل تكلفة الحرص على الاستقلال المالي للمؤسسة لضمان وفائها بالتزاماتها في التاريخ المحدد وتحقيق أهدافها في تحفيز الاستثمار وتوسيعه. يعتبر التمويل الذاتي من أهم مصادر التمويل الداخلي ويلعب دوراً هاماً في التطوير المؤسسي تطويرها وزيادة أصولها الاقتصادية دون اللجوء إلى مصادر التمويل الخارجية ودون تكبد تكاليف باهظة، مثل أقساط الفوائد والديون، كل ذلك من خلال تعزيز قدرات التمويل الذاتي ومن خلال المكونات المختلفة التي يمثلها وهذا يزيد من قدرتها على الاقتراض من حيث الاستهلاك، والاحتياطات ذات الطبيعة الاحتياطية والاحتفاظ بالأرباح ودعم هيكلها المالي للبقاء أو الاستثمار من أجل النمو.

## الكلمات المفتاحية:

النمو، الاستثمار، مصادر التمويل الداخلي، الاستقلال المالي

## Résumé :

La méthode d'investissement et d'activation des institutions économiques est l'une des questions importantes auxquelles elles sont tenues de le faire, de rechercher les sources de financement nécessaires pour maximiser les rendements au moindre coût et d'assurer l'indépendance financière de l'institution pour s'assurer qu'elle remplit ses obligations à la date indiquée et atteint ses objectifs de stimulation et d'expansion des investissements. . L'autofinancement est l'une des sources les plus importantes de financement interne et joue un rôle important dans le développement institutionnel, en le développant et en augmentant ses actifs économiques sans recourir à des sources de financement externes et sans encourir de coûts élevés, tels que les intérêts et les échéances de la dette, tous en renforçant les capacités d'autofinancement et à travers les différentes composantes qu'il représente et cela augmente De sa capacité à emprunter en termes de consommation, les réserves à caractère de réserve et à conserver les bénéfiques et soutenir sa structure financière pour la survie ou l'investissement pour la croissance.

## Mot clé :

Croissance, investissement, sources de financement interne, indépendance financière

## قائمة المحتويات

إهداء.....	ERROR! BOOKMARK NOT DEFINED.
شكر وتقدير .....	4
الملخص:.....	I
RESUME :.....	I
قائمة المحتويات .....	II
فهرس الجداول .....	IV
فهرس الاشكال .....	V
فهرس الملاحق.....	VI
قائمة المختصرات.....	VI
مقدمة :.....	أ
الإشكالية:.....	ب
أسباب اختيار الموضوع:.....	ب
أهداف الدراسة:.....	ب
منهجية الدراسة:.....	ج
الحدود المكانية:.....	ج
الحدود الزمانية:.....	ج
الحدود الموضوعية:.....	ج
هيكل البحث:.....	ج
تمهيد.....	2
المبحث الأول: الإطار النظري لمصادر التمويل الداخلي.....	3
المطلب الأول: مفهوم وأهمية التمويل.....	3
المطلب الثاني: خطوات ومراحل التمويل.....	5
المطلب الثالث: مخاطر التمويل و ضماناته.....	7
المطلب الرابع: نظام التمويل الذاتي.....	12
الفرع الأول: ماهية التمويل الذاتي .....	12
الفرع الثاني: مكونات التمويل الذاتي ومراحل تشكله.....	14
الفرع الثالث: مزايا وعيوب التمويل الذاتي والعوامل المحددة له.....	16
المبحث الثاني: الاستثمار ومساهمة التمويل الذاتي في تنوع وتنشيط الاستثمار في المؤسسة الاقتصادية .....	19
المطلب الأول: ماهية الاستثمار.....	19
الفرع الأول: تعريف وأنواع الاستثمار.....	19
المطلب الثاني: أهمية واهداف الاستثمار.....	21

22	المطلب الثالث: محددات الاستثمار .....
26	المطلب الرابع: مساهمة التمويل الذاتي في تنوع الاستثمار في المؤسسة .....
26	الفرع الأول: الدور المباشر للتمويل الذاتي .....
30	الفرع الثاني: الدور غير المباشر للتمويل الذاتي .....
33	الفرع الثالث: مستوى التجديد في الجهاز الإنتاجي للمؤسسات .....
34	المبحث الثالث: الأدبيات التطبيقية لمصادر التمويل الداخلي و الإستثمار .....
34	المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة .....
40	المطلب الثاني: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة .....
42	خلاصة الفصل .....
45	تمهيد: .....
45	المبحث الأول: عموميات حول المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار ENTP .....
45	المطلب الأول: المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار ENTP .....
48	المطلب الثاني: أنشطة واهداف المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار ENTP .....
49	المطلب الثالث: تقديم مديرية المالية والمحاسبة .....
51	المبحث الثاني: عرض وتحليل القوائم المالية للمؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار .....
51	المطلب الأول: عرض القوائم المالية للمؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار .....
55	المطلب الثاني: تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية .....
61	المطلب الثالث: التمويل الذاتي وأثره على الاستثمار في المؤسسة .....
68	خلاصة الفصل .....
69	الخاتمة العامة .....
70	خاتمة .....
71	نتائج اختبار الفرضيات: .....
71	نتائج الدراسة .....
71	التوصيات .....
72	آفاق الدراسة .....
73	المصادر و المراجع .....
74	المصادر و المراجع .....
77	الملاحق .....
78	الملاحق .....
87	الفهرس .....
88	الفهرس .....

فهرس الجداول

- 40 ..... جدول رقم: (1.1) مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة.
- 51 ..... جدول رقم (01-2): الميزانية المالية جانب الأصول بالمؤسسة للفترة (2016-2014).
- 52 ..... جدول رقم (02-3): الميزانية المالية جانب الخصوم للفترة (2016-2014).
- 53 ..... جدول رقم (03-3): عرض جدول حساب النتائج للفترة (2016-2014).
- 55 ..... جدول رقم (04-3): نسبة التمويل الذاتي للفترة (2016-2014).
- 56 ..... جدول رقم (05-03): نسبة الاستقلالية المالية للفترة (2016-2014).
- 57 ..... جدول رقم (06-3): نسبة القدرة على السداد بالمؤسسة للفترة (2016-2014).
- 57 ..... الشكل رقم (05-2): نسبة القدرة على السداد.
- 58 ..... جدول رقم (07-2): نسبة المردودية المالية بالمؤسسة للفترة (2016-2014).
- 59 ..... جدول رقم (08-3): نسبة المردودية الاقتصادية بالمؤسسة للفترة (2016-2014).
- 60 ..... جدول رقم (09-3): أثر الرافعة المالية بالمؤسسة للفترة (2016-2014).
- 61 ..... جدول رقم (10-2): حساب القدرة على التمويل الذاتي للفترة (2016-2014).
- ..... جدول رقم (11-2): حساب القدرة على التمويل الذاتي انطلاقا من الفائض الإجمالي للاستغلال بالمؤسسة للفترة (2014-2016).
- 62 ..... (2016).
- 63 ..... جدول رقم (12-2): مساهمة مخصصات الاهتلاكات و المؤونات في التمويل الذاتي بالمؤسسة للفترة (2016-2014).
- 64 ..... جدول رقم (13-2): مساهمة النتيجة الصافية في التمويل الذاتي بالمؤسسة للفترة (2016-2014).
- 64 ..... جدول رقم (14-2): حساب قيمة التغير في الأصول الثابتة بالمؤسسة للفترة (2016-2014).
- 65 ..... جدول رقم (15-2): مقارنة التمويل الذاتي و الاستثمارات الجارية بالمؤسسة للفترة (2016-2014).
- 66 ..... جدول رقم (16-2): حساب معدل التقادم ودرجة الاهتلاك بالمؤسسة للفترة (2016-2014).

## فهرس الاشكال

- الشكل (01-1) : مراحل تشكّل التمويل الذاتي ..... 15
- الشكل (01-2) : التمويل الذاتي للبقاء والنمو ..... 27
- الشكل (02-2) : دور التمويل الذاتي في دعم دورة الأموال الخاصة ..... 28
- الشكل (03-2) : التمويل الذاتي للنمو ..... 30
- الشكل (04-2) : الدور غير المباشر للتمويل الذاتي ..... 31
- الشكل رقم (01-2) : الهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية للأشغال في الأبار ..... 46
- الشكل رقم (02-2) : الهيكل التنظيمي لمديرية المالية والمحاسبة ..... 50
- الشكل رقم (03-2) : نسبة التمويل الذاتي ..... 55
- الشكل رقم (04-2) : نسبة الاستقلالية المالية ..... 56
- الشكل رقم (06-2) : نسبة المردودية المالية ..... 58
- الشكل رقم (07-2) : نسبة المردودية الاقتصادية ..... 59
- الشكل رقم (08-2) : قدرة التمويل الذاتي ..... 63
- الشكل رقم (09-2) : مساهمة الاهتلاكات في تغطية الاحتياجات الاستثمارية للمؤسسة ..... 65
- الشكل رقم (10-2) : مقارنة الاستثمارات الجارية والتمويل الذاتي ..... 66

فهرس الملاحق

الملحق 01: قائمة الميزانسة ..... 78

الملحق 02: قائمة حسابات النتائج ..... 84

قائمة المختصرات

باللغة العربية	باللغة الفرنسية	الاختصار
قدرة التمويل الذاتي	<i>Capacité d'autofinancement</i>	<i>CAF</i>
الموال الخاصة	<i>Capitaux propres</i>	<i>CP</i>
التمويل الذاتي	<i>Auto financement</i>	<i>AF</i>
أرس المال	<i>Capital social</i>	<i>CS</i>
الأصول الاقتصادية	<i>Actif économique</i>	<i>AE</i>
نتيجة الاستغلال	<i>Résultat d'exploitation</i>	<i>RE</i>
المردودية الاقتصادية	<i>Rentabilité économique</i>	<i>Re</i>
المردودية المالية	<i>Rendement financier</i>	<i>Rf</i>
معدل الضريبة على الأرباح	<i>Taxes</i>	<i>T</i>
الديون المالية	<i>Dettes</i>	<i>D</i>

# المقدمة عامة

## مقدمة عامة

### مقدمة :

اجتذب التمويل انتباه العديد من الاقتصاديين لأنه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتنمية الاقتصادية في حين أن هناك العديد من الطرق المتاحة ، فإن أفضل طريقة لاستخدامها وجعلها متكاملة بعضنا البعض يشكل التحدي الأكبر لأي اقتصاد ، لا سيما في سياق التطورات العالمية المعاصرة لقد بدأت مؤخرًا في اكتساح العالم على كل المستويات الثقافية والاجتماعية والسياسية القاء ظلال على البلدان في جميع أنحاء العالم من خلال التحول إلى إطلاق العنان لقوة السوق إزالة أو تقليل القيود التشريعية والتنظيمية ذات الصلة جيل وكذلك تحرير التبادلات وتدفق رأس المال في جميع القطاعات الاقتصادية. يعتبر التمويل والمصارف من القطاعات المهمة التي تلعب دورًا تمويليًا مهمًا النشاط الاقتصادي من خلال توفير كافة الاحتياطات المالية والتمويلية للمؤسسات المختلفة الاقتصاد سواء من خلال طرق التمويل التقليدية أو الطرق الحديثة كما تعرفها أنظمة مختلفة، كاستراتيجيات للبقاء ، من خلال الممارسة لتحقيق المنافسة والقدرة التنافسية أنشطة التمويل الخاصة مثل رأس المال الاستثماري وتمويل الإيجار وعقود تحويل الفواتير ويمكن القول بأن ممارسة تكنولوجيا تمويل المشاريع .

تعتبر المشاريع الاستثمارية احد أهم العناصر التي تساهم في تحريك عجلة النمو والطريقة الناجمة لإنشاء ومضاعفات الثروات ومنه تحسين الاوضاع سواء على مستوى الفرد او على مستوى المؤسسات وحتى على المستوى الوطني وهي اداة فعالة لتحقيق جميع الاهداف الاقتصادية للمجتمع من خلال رفع مستويات الانتاج التي تحقق الاكتفاء الذاتي إن المشروع الاستثماري يحتاج الى تمويل لتغطية كافة المصاريف وشراء المعدات والآلات والتجهيزات، وعملية إيجاد الاموال من الوظائف المهمة في مختلف المؤسسات والمشاريع كما يترتب على عمليات التمويل اتخاذ مجموعة من القرارات و أهمها المتعلقة باختيار مصادر التمويل و القرارات المتعلقة بالتمويل ، واختيار مصادر التمويل مهمة ومعقدة الأمر الذي يستلزم دراسة هذا الامر دراسة جيدة ومتأنية .

هذا ما جعل المؤسسات الاقتصادية تسعى باستمرار الى مسايرة ذلك التطور السريع عن طريق تسخير امكانيات من اجل تحسين نوعية الانتاج وبالتالي اعتمادها على أفضل المصادر في

## مقدمة عامة

تمويل العملية الانتاجية فلا يمكن للمؤسسة ان تقوم بنشاطها من الانتاج والتسويق وغيرها دون توفير الاموال لتمويل كل انواع النشاط المختلفة.

### الإشكالية:

ان قرار التمويل والبحث عن مصادر التمويل المناسبة للمشروع يعد من اهم المواضيع التي يواجهها مسير المشاريع والمستثمرين في ظل عدم توفر البدائل وهذا القرار سيؤثر في النهاية على نجاح المشروع في المستقبل.

وانطلاقا من الوضعية السابقة فان اشكالية البحث تتركز في السؤال الرئيسي التالي:

ما هي مصادر التمويل الداخلية؟ وكيف تؤثر على الاداء الاستثماري للمؤسسة؟

وتتفرع من هذه الإشكالية الرئيسية تساؤلات فرعية عديدة منها:

• ما هي مصادر التمويل الداخلية؟

• ماذا نقصد بالمشاريع الاستثمارية والاداء الاستثماري للمؤسسة؟

• كيف تفاضل المؤسسة في الاختيار ما بين مصادر الداخلية للتمويل؟

وللإجابة على الأسئلة السابقة قمنا بصياغة مجموعة من الفرضيات لدراسة أثر مصادر

التمويل الداخلية على الأداء الاستثماري كالآتي :

• مصادر التمويل الداخلية هي: الأرباح المحتجزة، التمويل الذاتي .....

• يؤثر التمويل الذاتي في تنشيط وتفعيل الاستثمار في المؤسسة الاقتصادي

• يعتبر التمويل الذاتي اهم مصدر باعتباره يحقق الاستقلالية المالية للمؤسسة.

### أسباب اختيار الموضوع:

• الرغبة الجماعية في دراسة مثل هذا الموضوع.

• محاولة معرفة مدى مطابقة الجانب النظري مع الجانب المعاش في الواقع المؤسساتي في

الجزائر.

• دراسة أهمية دور التمويل عامة والداخلي خاصة في الأداء الاستثماري.

### أهداف الدراسة:

## مقدمة عامة

تهدف الدراسة الى محاولة التأكيد على النقاط التالية:

- الإجابة على الأسئلة الواردة في الإشكالية.
- توضيح دور التمويل الذاتي على رفع او خفض القدرة الاستثمارية.
- تطبيق الجانب النظري على الواقع العملي.

منهجية الدراسة:

المنهج المستخدم: سيتم الاعتماد على المناهج التالية:

المنهج الوصفي: في الفصل النظري من خلال التعرض إلى ماهية التمويل والاستثمار

المنهج التحليلي: من خلال تحليل المكونات كل عنصر وتفصيل أنواعها

أسلوب دراسة الحالة: يستخدم في الفصل التطبيقي الذي درس جوانب التمويل الداخلي

في المؤسسة محل الدراسة

الحدود المكانية:

محصرت الدراسة على مؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار بمدينة حاسي مسعود ولاية ورقلة.

الحدود الزمانية:

اقتصرت الدراسة على الفترة ما بين 2016 – 2014

الحدود الموضوعية:

شملت الدراسة على التعامل مع بعض المتغيرات وتحليل القوائم المالية للفترة المدروسة.

هيكل البحث:

الفصل الأول: سنتناول في هذا الفصل الإطار النظري المتعلق بالتمويل وذلك من خلال

مبحثين : مفاهيم حول التمويل و نظام التمويل الذاتي .

فصل الثاني : سنتناول في هذا الفصل الإطار النظري المتعلق بالاستثمار و العلاقة بين

التمويل الداخلي و الاستثمار .

الفصل الثالث : و هو الفصل التطبيقي و سنحاول فيه دراسة حالة لأثر التمويل الداخلي

على تنويع استثمارات المؤسسة الاقتصادية محل الدراسة.

الفصل الأول  
الأدبيات النظرية و  
التطبيقية لمصادر التمويل  
الداخلي و الإستثمار

## تمهيد

إن عملية التمويل التي تنفرد بها الوظيفة المالية تعتبر أهم نشاط بالمؤسسة الاقتصادية للدور الذي تؤديه والصلة المباشرة لها مع باقي الوظائف، كما يعتبر التمويل عصب الحياة الاقتصادية أيضا ومن دونه لا تستطيع المؤسسة الاستمرار في القيام بنشاطاتها المختلفة، فهو الوسيلة الوحيدة أمام المؤسسة لتوفير مستلزماتها الانتاجية وتسديد جميع مستحققاتها. ويعد التمويل من أساسيات إنشاء وتشغيل وتوسيع المؤسسات بمختلف أنواعها وأحجامها، إذ تحتاج المؤسسات إلى أدوات التمويل بأشكالها المختلفة، وهذا من أجل تغطية مختلف احتياجاتها المالية للقيام بأنشطتها ووظائفها المعتادة، وضمان توسع حصتها السوقية وقدرتها التنافسية بالإضافة إلى استقلالها المالي. لذلك ارتأينا في هذا الفصل التعرض إلى ماهية التمويل وأهميته بالنسبة للمؤسسات بصفة عامة، كما نخص بالتفصيل التمويل الذاتي من خلال تقسيم هذا الفصل الى المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار النظري لمصادر التمويل الداخلي.

المبحث الثاني: الاستثمار ومساهمة التمويل الذاتي في تنويع وتنشيط الاستثمار في

المؤسسة الاقتصادية

المبحث الثالث الأدبيات التطبيقية لمصادر التمويل الداخلي و الإستثمار

## المبحث الأول: الإطار النظري لمصادر التمويل الداخلي

يعتبر التمويل ركيزة المؤسسة لتغطية احتياجاتها المالية، وذلك لضمان استمرارية النشاط وعدم التعرض للعجز، الذي يمكن أن يفضي إلى التصفية والافلاس.

### المطلب الأول: مفهوم وأهمية التمويل

تعددت التعاريف الخاصة بالتمويل سوف نقوم بعرض بعضها ومن ثم تبيان أهميته أيضا.

### الفرع الأول: تعريف التمويل

لغة: التمويل مشتق من المال، "وملت بعدنا تمال وملت وتمولت، كله :كثر مالك " <sup>1</sup>.

"وملت تمال وملت وتمولت واستملت :كثر مالك... وملته (بالضم) : أعطيته المال <sup>2</sup>."

اصطلاحا: جاء في القاموس الاقتصادي ما يلي: "عندما تريد منشأة زيادة طاقتها الانتاجية

أو انتاج مادة جديدة أو اعادة تنظيم أجهزتها. فإنها تضع برنامجا يعتمد على الناحيتين التاليتين:

ناحية مادية: أي حصر كل الوسائل المادية الضرورية لإنجاح المشروع (عدد وطبيعة الأبنية،

الآلات، الأشغال، اليد العاملة....).

ناحية مالية: تتضمن كلفة ومصادر الأموال وكيفية استعمالها، وهذه الناحية هي التي

تسمى بالتمويل <sup>1</sup>.

أي أن التمويل في الاصطلاح الاقتصادي الحديث أعم منه في اللغة، فحسب التعريف

السابق فهو يشمل :كلفة الأموال(سعر الفائدة مثلا)، مصدرها(تعبئة الموارد المالية)، وأخيرا وهو

الأهم كيفية استعمال هذه الأموال وطريقة انفاقها وتسيير هذا الانفاق ومحاولة ترشيده. لذلك

فحيثما نجد كلمة : تمويل، نجد عادة وفي العبارة ذاتها ما يفيدنا عن مصدر الأموال ومجال انفاقها،

وقد نجد أيضا ما يفيدنا عن كيفية هذا الانفاق .وباختصار فإن التمويل يعني التغطية المالية لأي

مشروع أو عملية <sup>2</sup>.

<sup>1</sup> ابن منظور، لسان العرب، دار صادر للطباعة و النشر، دار بيروت للطباعة و النشر، 1956، ج 4، ص 636 .

<sup>2</sup> الفيروز ابادي، القاموس المحيط، دار العلم للجميع، بيروت، طبعة 1، 1985، ص 52 .

<sup>1</sup> محمد بشير، علي القاموس الاقتصادي، ط 1 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1985، ص 127 .

<sup>2</sup> سليمان الناصر، تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الاسلامية، طبعة 1، جمعية التراث، غرداية، 2002، ص 38.

كما يمكن اعتبار التمويل مختلف العمليات التي تمكن المؤسسة من الحصول على الأموال اللازمة لتمويل نشاطها سواء كان من مصادر داخلية عن طريق التمويل الذاتي أو مصادر خارجية عن طريق الاقتراض<sup>3</sup>.

ومن خلال ما سبق يمكن أن نعرف التمويل على أنه: اختيار المصادر الضرورية والملائمة التي تضمن من خلالها المؤسسة تدفق الأموال، لاستخدام في تغطية مختلف احتياجات المؤسسة وذلك من اجل تحقيق مختلف الأهداف المسطرة.

### الفرع الثاني: أهمية التمويل

إن جميع المجالات الاقتصادية تهتم بالتمويل حيث يلعب دورا هاما في مختلف القطاعات خاصة وأنه يعتبر المحرك الرئيسي والأساسي لأي مشروع.

كما يلعب التمويل دورا هاما في تسيير الأنشطة الاقتصادية لهذا فهو يتبع الحاجة لرؤوس

الأموال في المنظمات العامة أو الخاصة التي تعمل بهدف تمويل استثماراته وتغطية العجز المالي<sup>1</sup>.

لذا يمكن حصر أهمية التمويل فيما يلي:

1. تحرير الأموال أو الموارد المجمعة سواء داخل المؤسسة أو خارجها.
2. يساعد على إنجاز مشاريع معطلة وأخرى جديدة والتي يزيد بها الدخل الوطني.
3. يعتبر التمويل كوسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من العجز المالي.
4. يساهم في ربط الهيئات والمؤسسات المالية والتمويل الدولي.
5. المحافظة على سيولة المؤسسة وحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية (ويقصد بالسيولة توفير الأموال السائلة الكافية لمواجهة الالتزامات المترتبة عليها عند استحقاقها، او هي القدرة على تحويل بعض الموجودات إلى نقد جاهز خلال فترة قصيرة دون خسائر).

<sup>3</sup> عدنان هاشم رحيم السامرائي، الإدارة المالية، الجامعة المفتوحة، الأردن، 1997، ص 23.

<sup>1</sup> بوكونة نورة، تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، رسالة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، ص143.

## المطلب الثاني: خطوات ومراحل التمويل

إن تنفيذ وظيفة التمويل يختلف من مؤسسة إلى أخرى وفقا لاعتبارات كثيرة منها الحجم وطبيعة النشاط والبيئة وغيرها وهذا يعني أنه من الصعوبة وضع خطوات موحدة ونموذجية لكل المؤسسات، لكن على الرغم من هذه الصعوبة سنتعرض للخطوات الأساسية التي يمكن أن تضعها مختلف المؤسسات لتنفيذ وظيفة التمويل، أوهم المراحل لذلك.

### الفرع الأول: خطوات التمويل

إن تنفيذ وظيفة التمويل يركز على الخطوات الآتية:<sup>1</sup>

**التعرف على الاحتياجات المالية:** حتى تتجنب المؤسسة التمويل الخاطئ لمشروعاتها يجب عليها أن تتعرف بشكل مستمر على الاحتياجات المالية في الفترة الحالية والفترة المستقبلية القريبة منها والبعيدة، بعد ذلك يجب ترتيب هذه الاحتياجات وفق أولويتها وأهميتها، وهذا الأمر يتطلب من المخطط المالي أن يضع خطط مالية تتسم بالمرونة وامكانية التغيير فعند تأسيس أي مشروع فإنه لا بد من تحديد متطلبات المشروع من أصول رأسمالية ضمن قائمة تحتوي على الأصول الثابتة كأراضي، المباني، الآلات... الخ، ولا بد أيضا من دراسة المشاريع الأخرى المماثلة من أجل الاستفادة من تجربتها.

**تحديد حجم الأموال المطلوبة:** بعد التعرف على الاحتياجات المالية تبدأ عملية تحديد كمية الأموال المطلوبة لتغطية هذه الاحتياجات، هذه الخطوة تعتبر صعبة نظرا لصعوبة تقدير أموال اللازمة بشكل دقيق، ولهذا لا بد من تحديد حدين للتمويل أي صفقة أو عملية هما الحد الأعلى والحد الأدنى، ومحاولة الالتزام بهذين الحدين بالاستناد إلى حساب تكلفة الأصول الرأسمالية، وكذا تحديد أرس المال العامل والنفقات الأخرى الضرورية.

**تحديد شكل التمويل المرغوب:** المؤسسة قد تعتمد على القروض أو على إصدار الأسهم والسندات، وتجدر الإشارة إلى عدم الإسراف في إصدار الأسهم أو السندات أو الاقتراض، لأن

<sup>1</sup> كنجو عبود، ابراهيم وهي فهد، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 1997، ص 51-53 .

ذلك يترتب عنه التزامات معينة على المؤسسة، ولهذا تأتي ضرورة التناسب بين مدة التمويل وأسلوب التمويل.

**وضع برنامج زمني للاحتياجات المالية:** يفضل وضع خطة أو جدول زمني من أجل تدفق هذه الأموال لكيلا تتكبد المؤسسة تكاليف الأموال التي ستكون لازمة في مرحلة زمنية لاحقة، وأثناء وضع الجدول الزمني لا بد من أخذ بعين الاعتبار المدة التي يحتاجها الممول كي يلي طلبات التمويل التي تقدمها المؤسسة.

**وضع وتطوير خطة تمويلية:** تتضمن هذه الخطة النشاطات التي ستنفق بها الأموال والعائدات المتوقعة منها، بالإضافة إلى الضمانات التي تساعد في الحصول على هذه الأموال، وتجنب المشاكل المتعلقة بالسداد، وهذه الخطة يجب أن تبين مقدار التدفقات الداخلة والخارجة، الشيء الذي يطمئن المقرضين على منح أموالهم عندما يعلمون مواعيد استردادها<sup>1</sup>.

**تنفيذ الخطة التمويلية والرقابة عليها وتقييمها:** إن تنفيذ الخطة أن تكون موضوعية بشكل جيد قابل للتطبيق، كما يتطلب المتابعة المستمرة وتصحيح الانحرافات الناجمة عن التنفيذ الخاطئ أو عن أسباب أخرى، ولا شك أن الخطة التمويلية يمكن أن تتقادم لهذا لا بد من العمل على تحديثها وتعديلها وفق المتطلبات الحديثة.

### الفرع الثاني: مراحل التمويل

إن المؤسسة تحتاج إلى مصادر التمويل المختلفة خلال المراحل الإنتاجية التي تمر بها، وهذا ما سوف نتطرق له في النقاط التالية:<sup>2</sup>

**مرحلة تمويل عملية الاستثمار:** تأتي هذه المرحلة بعد الحصول على رأس المال النقدي، حيث يتم إنفاقه من أجل تكوين رأس المال الثابت والمتمثل في (المباني، الآلات، والمعدات... الخ)، إضافة إلى تكوين رأس المال العامل المتمثل في المواد الخام وقطع الغيار ومختلف المواد الموجودة في المخازن.

**مرحلة تمويل الإنتاج:** تتمثل هذه المرحلة في استغلال الأموال التي تخصص لمواجهة النفقات التي تتعلق أساسا بتشغيل الطاقة الإنتاجية، وسيتم في هذه المرحلة خلط ومزج عناصر الإنتاج

<sup>1</sup> كنجو عبود، ابراهيم وهي فهد، المرجع السابق.

<sup>2</sup> هيثم عصام، نظرية التمويل، دار زهران لنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص 31-33.

المختلفة مع بعضها البعض، حيث يمزج رأس المال الثابت مع رأس المال العامل بالإضافة إلى ما تحتاجه هذه المرحلة من قوى عاملة وهذا بهدف إنتاج سلع وخدمات.

وخلال هذه المرحلة يتم استهلاك كميات من المواد الخام، بالإضافة إلى دفع أجور العمال، وكذا القيام بتسديد مختلف النفقات الجارية الأخرى سواء كانت ثابتة أو متغيرة.

**مرحلة تمويل السوق:** وتبدأ في أغلب الأحيان هذه المرحلة بعد الانتهاء من عملية الإنتاج

مباشرة وإعداد السلع للبيع، حيث تمر مرحلة التسويق بمراحل متعددة من تعبئة السلع ونقلها وتخزينها ثم توزيعها، ولا تتم هذه المراحل إلا بعد تحمل المؤسسة نفقات كبيرة يتم تسديدها مما لديها من سيولة نقدية، كما أنه في بعض الأحيان تتم عملية البيع قبل نهاية عملية الإنتاج وهذا بهدف حصول على الوحدة الإنتاجية على سيولة نقدية تساعدها في عملية الإنتاج.

وبعد الانتهاء من عملية التسويق وتصريف المنتجات تتحول المواد المباعة مرة أخرى إلى سيولة نقدية تحصل عليها المؤسسة من أجل مواصلة عملية الإنتاج.

### المطلب الثالث: مخاطر التمويل وضماناته

تحتاج المؤسسة الاقتصادية إلى أموال للنهوض بمشاريعها، وتتعدد المصادر التي تلجأ إليها للحصول على ذلك، فترتبط بذلك مخاطر تكون المشاريع هي السبب، اما على مستوى تأسيس المؤسسة، أو ما يتعلق بالحالة الاقتصادية والتكنولوجية للمؤسسة.<sup>1</sup> مما ينتج عنه لجوء البنك إلى طلب ضمانات كافية من المؤسسات التي تطلب القرض، والتي تعتبر ذات أهمية كبرى بالنسبة له.

### الفرع الأول: مخاطر التمويل

#### الخطر القانوني

<sup>1</sup> زابنة آيت وازو، مسؤولية البنك المركزي في مواجهة الأخطار المصرفية، رسالة دكتوراه في العلوم في القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة تيزي وزو، 2012، ص 73.

يرتبط هذا الخطر أساسا بعدم معرفة الوضعية القانونية للمؤسسة، وكذا نوع النشاط الذي تمارسه، فالبنك متى مول مؤسسة اقتصادية، فانه عليه مراعاة هذه الجوانب الهامة وإلا عرض أمواله للخطر، التي هي أموال المودعين.<sup>2</sup>

فالمؤسسة الاقتصادية مهما كان نوعها، ومهما كانت طبيعة النشاط الذي تمارسه، يجب أن تؤسس على أسس صحيحة منصوص عليها قانونا، فكل طابع يتحدد به المؤسسة، وتعرف من خلاله يجب أن يكون وفقا للقانون وإلا اعتبرت باطلة.

فالقانون التجاري الجزائري أصبحت خاضعة له كل المؤسسات الاقتصادية سواء أكانت عمومية أو خاصة بعد صدور القانون التوجيهي 88-01 ينص على : "يحدد الطابع التجاري لشركة اما بشكلها أو موضوعها".<sup>1</sup>

و هذه المخاطر تتمثل في :

التأكد من أن مسيري المؤسسة لديهم صلاحية التعامل مع البنوك لطلب القروض منها و تقديم ومنح الضمانات.

يجب أن تكون النشاطات المنصوص عليها في السجل التجاري هي نفسها المعرف بها في نظام المؤسسة.

### الخطر البشري

ويتمثل هذا الخطر في عدم كفاءة الموارد البشرية المكترسة لإنجاز المشروع وعدم أهليتهم، مما يترتب عليه عدم استغلال الأموال المقترضة بكفاءة، أو استغلالها بصفة سيئة، أو خطر سوء تسيير المشروع من طرف مسيري المؤسسة<sup>2</sup>، وهي مخاطر مرتبطة مباشرة بالقرارات المتخذة من طرف المسؤولين الذين تسند إليهم مهمة توجيه السياسة الفعلية للمؤسسة، وتحديد الاستراتيجية المثلى لتنميتها واستمرارها.

### الخطر المالي

<sup>2</sup> خالد ثامر، الضمانات من مخاطر تمويل المؤسسة الاقتصادية، رسالة دكتوراه في العلوم في القانون الخاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران -2- محمد بن أحمد، 2018، ص38.

<sup>1</sup> خالد ثامر، المرجع السابق، ص 39.

<sup>2</sup> خالد ثامر، المرجع السابق، ص 43.

الخطر يظهر عندما تعطى للمؤسسة، أو لأي مشروع استثماري وضعية مالية لا تتماشى مع حجم المشروع، ولا مع نوع النشاط، فذلك يؤدي إلى تبديد هذه الأموال، أو عدم الاستفادة منها، وذلك بعدم تسييرها بطرق عقلانية، ومنه الوصول إلى حالة عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات نتيجة عدم تحقيق العائدات المناسبة من الأموال المستعملة في المشروع، والتوقف عن التسديد لأي مؤسسة يعني الوصول إلى حالة الإفلاس التي لها آثار سلبية على كل من له علاقة بالمشروع، بما في ذلك البنك الذي موله.

وإعطاء المؤسسة الاقتصادية أموالاً أقل لا تكفي بالنهوض بالمشروع المراد تنفيذه نتيجة لضخامته، يؤدي إلى تعثره، وبالتالي عدم تحقيق الأرباح المنتظرة منه، وهذا ما أدى إلى اختفاء الكثير من المؤسسات، وإخفاق الكثير من المشاريع الهامة إلا بسبب عدم حصولها على تمويل، أو حصولها على تمويل بكمية غير مناسبة لان توفر الأموال التي تتناسب وطبيعة المؤسسة يمكنها من تقليص المخاطر الناجمة عن الاستثمار، وتأثيراتها على وضعية المؤسسة والبنك الممول لها<sup>1</sup>.

ويترتب الخطر المالي عن مدى قدرة المؤسسة على تحقيق المردودية، وعلى تحقيق تدفقات نقدية صافية ايجابية تسمح لها بالوفاء بالتزاماتها، وخاصة تلك الالتزامات الناجمة عن عملية الاقتراض.

فالخطر المالي يتحقق على مستويين : مستوى الإنتاج، ومستوى الوسائل المالية.

### الخطر المتعلق بالنشاط

يرتبط هذا الخطر بالوظيفة الإنتاجية ويمكن حصره فيما يلي<sup>1</sup>:

1. توفير وسائل الإنتاج بصفة دائمة ومستمرة.
2. مطابقة المنتج لمتطلبات السوق.
3. توزيع الوظائف بين العمال، فكل الوحدات يجب أن تكون متوازنة.
4. وجوب توفر مصلحة المراقبة وذلك لمراقبة عملية الإنتاج والعمال.

### ثانيا: ضمانات التمويل

<sup>1</sup> خالد ثامر، المرجع السابق، ص 49.

<sup>1</sup> صيود إيناس، أهمية القرض السندي في تمويل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة- بومرداس-، 2009، ص 12.

تختلف طبيعة وأشكال الضمانات التي يطلبها البنك عند منح التمويل، والتي يمكن تصنيفها

إلى صنفين رئيسيين هما: <sup>2</sup>

---

<sup>2</sup> الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 165.

### الضمانات الشخصية:

التي يقوم بها الشخص والتي بموجبها يعد بتسديد الدين في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق، وعلى هذا الأساس فالضمان الشخصي لا يمكن أن يقوم به المدين شخصيا ولكن يتطلب ذلك تدخل شخص ثالث للقيام بدور الضامن، ويمكن التمييز بين نوعين من هذه الضمانات:

### الكفالة:

يلتزم بموجبها شخص معين بتنفيذ التزامات المدين إذا لم يستطع الوفاء بهذه الالتزامات عند حلول آجال الاستحقاق، ونظرا لأهمية الكفالة كضمان شخصي ينبغي أن يعطى له اهتمام كبير، ويتطلب أن يكون ذلك مكتوبا ومتضمنا طبيعة الإلتزام بدقة ووضوح.

### الضمان الاحتياطي:

هو إلتزام مكتوب من طرف شخص معين يتعهد بموجبه على تسديد مبلغ ورقة تجارية أو جزء منه في حالة عدم قدرة الموقعين عليها على التسديد، ويختلف عن الكفالة كونه يطبق فقط في حالة الديون المرتبطة بالأوراق التجارية كالسند لأمر والشيكات، والهدف هو ضمان تحصيل الورقة في تاريخ الاستحقاق كما أنه هو التزام تجاري بالدرجة الاولى حتى ولو كان مانح المبلغ غير تاجر، لان العمليات التي تهدف الأوراق محل الضمان إلى إثباتها هي عمليات تجارية.

### الضمانات الحقيقية:

ترتكز هذه الضمانات على موضوع الشيء المقدم للضمان، وتتمثل في قائمة واسعة من السلع والتجهيزات والعقارات وتعطى هذه الأشياء على سبيل الرهن وليس على سبيل تحويل الملكية لأجل ضمان استرداد القرض من طرف البنك، ويأخذ هذا النوع من الضمانات شكلين هما:

### الرهن الحيازي:

يسري على الأدوات والمعدات الخاصة بالتجهيز والبضائع، كما يسري على المحل التجاري وعناصره المتمثلة في الاسم التجاري، العنوان، الاثاث التجاري، براءة الإختراع والعلامة التجارية..... الخ.

## الرهن العقاري:

هو عبارة عن عقد يكتسب بموجبه الدائن حقا عينيا على العقار للوفاء بدينه ويمكن له أن يستوفي دينه من ثمن ذلك العقار.

## المطلب الرابع: نظام التمويل الذاتي

المصادر الداخلية أو الذاتية للمؤسسة ما هي في الواقع إلا عبارة عن الفائض من الأموال الذي حققته المؤسسة، والذي يمكن لها التصرف فيه، فالتمويل الذاتي هو وسيلة تمويلية جد هامة وهو أكثر استعمالا بحيث يسمح للمؤسسة بتمويل نشاطها بنفسها دون اللجوء إلى أطراف أخرى.

## الفرع الأول: ماهية التمويل الذاتي

### أولا : تعريف التمويل الذاتي

هناك عدة مفاهيم نذكر منها:

التمويل الذاتي هو " عبارة عن القدرات الذاتية للمؤسسة على تمويل الاستثمارات التي تقوم بها".<sup>1</sup>

يعرف التمويل الذاتي بالفائض النقدي المتولد عن نشاط المؤسسة للاستغلال والذي يبقى بحوزتها بصفة دائمة نوعا ما، حيث يمثل الادخار الداخلي المسجل بواسطة نشاط المؤسسة والموجه لتمويل استثماراتها.<sup>2</sup>

يقصد به الأموال المتولدة من العمليات الجارية للشركة أو من مصادر عرضية دون اللجوء إلى مصادر خارجية، فالتمويل الداخلي لا يتوقف فقط على الربح المحتجز وإنما أيضا على الأموال المحتجزة لأسباب أخرى قبل الوصول إلى الربح القابل للتوزيع، والتي تشكل في مجموعها الفائض النقدي المحتجز لإعادة استثماره.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> الطاهر لطرش، المرجع السابق ، ص 151.

<sup>2</sup> خميسي شيحة، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2010، ص 91.

<sup>3</sup> عبد الغفار حنفي ، إدارة المالية المعاصرة ، المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية ، 1993 ، ص 407.

وهو قدرة المؤسسة على تمويل نفسها من مصادرها الداخلية ويعتبر دليلا على قدرة المؤسسة  
ماليا في حالة شح المصادر الخارجية خلال نشاطها.<sup>1</sup>  
التمويل الذاتي هو " الفائض النقدي الذي تحتفظ به المؤسسة بعد توزيع الأرباح على  
المساهمين".<sup>2</sup>  
ويعبر عنه بالعلاقة التالية<sup>3</sup>:

### التمويل الذاتي = قدرة التمويل الذاتي - الأرباح الموزعة

نستنتج من التعاريف السابقة أن يمكننا استنتاج المفهوم الشامل للتمويل الذاتي على انه  
مجموع الموارد المالية الناتجة داخليا عن نشاط المؤسسة، والمستعملة لتمويل أصولها حيث يعتبر  
العنصر الأول الذي تعتمد عليه المؤسسة في التمويل قبل اللجوء إلى المصادر الخارجية.  
كما يتضمن التمويل الذاتي نوعين هما<sup>4</sup>:

#### 1. تمويل داخلي خاص بالمحافظة على مستوى النشاط:

وهو عبارة عن التمويل الذي هدفه المحافظة على الطاقة الإنتاجية للمؤسسة، حيث أن  
المؤسسة تخصص أموالها لتحقيق الاهداف المسطرة لا أكثر، ويتكون عموما من الإهلاك.

#### 2. تمويل داخلي خاص بالتوسع والنمو:

في بعض الاحيان نجد أن التمويل الذاتي يفوق الانخفاض الذي يحدث في عناصر الاصول،  
وفي هذه الحالة تلجأ المؤسسة إلى استعمال ذلك الفائض في شراء استثمارات جديدة أو زيادة  
مخزونها او حتى زيادة رأس مالها، ومنه فإن هذا النوع من التمويل الذاتي يسمى بالتمويل الذاتي  
الخاص بالتوسع، والذي يتشكل من الارباح بعد اقتطاع الضريبة والتوزيع.

<sup>1</sup> مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 36.

<sup>2</sup> Farouk hemici, pierre conso.gestion financière de l'entreprise, édition dunod, paris, 2002, p 248.

<sup>3</sup> محمد شعبان، نحو اختيار هيكل تمويلي أمثل للمؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة- بومرداس-،  
الجزائر، 2010، ص 3-5.

<sup>4</sup> سمير محمد عبد العزيز، التمويل و إصلاح خلل الهياكل المالية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 1997، ص 55.

الفرع الثاني: مكونات التمويل الذاتي ومراحل تشكله

أولاً: مكونات التمويل الذاتي

تتمثل مكونات التمويل الذاتي في الأرباح الغير الموزعة، الإهلاكات، المؤونات، الأرباح المحتجزة، وسوف نتطرق إليها فيما يلي<sup>1</sup>:

**الأرباح الغير الموزعة:** وهي الأرباح السنوية غير موزعة على المساهمين والتي تهدف إلى توسيع وتنمية الشركة، ويعتبر الربح غير موزع على المساهمين من العناصر الأساسية لتكوين مورد مالي داخلي، ولتحديد هذا الأخير يجب تحديد مختلف إيرادات وتكاليف المؤسسة بغية إيجاد النتيجة الإجمالية التي تمثل الربح الخاضع لضريبة وبعد طرح قيمة الضرائب وأرباح الموزعة، نجد الأرباح غير موزعة والتي تعتبر كتمويل ذاتي للمؤسسة.

**الاحتياطات:** وهي عبارة عن جزء من النتيجة الموزعة والموجهة لبند الاحتياطات، الذي تستعين به المؤسسة للتوسيع في نشاطها ومواجهة المخاطر المستقبلية، حيث يعتبر من مصادر التمويل الداخلية التي تستعملها في تمويل أصولها والذي يصبح جزء من حقوق الملكية<sup>1</sup>.

**الاهتلاكات:** تمثل الاهتلاكات عنصر رئيسي في التمويل الداخلي أو الذاتي للمؤسسة، وهي التي تمثل قيمة التديني السنوي لاستثمارات المؤسسة فهي مخصصات لتعويض أصولها مستقبلاً، وقد يتدخل المشرع في بعض الحالات لتمييز هذا النوع من التمويل أو لحفظه من آثار هبوط قيمة النقود وذلك بفرض طرق معينة لحساب أقساط الاهتلاك.

**المؤونات:** وهي تمثل الأعباء التي تقدر الخسارة المحتملة للأصول غير مهتلكة، وتعتبر عنصر من عناصر التمويل باعتبارها مبالغ يتم تكوينها وتخصيصها مهما كانت نتائج المؤسسة لتغطية التزامات مؤكدة الوقوع، وغير مؤكدة القيمة وهي بذلك تحميل للربح وليس توزيعاً له، باعتبار انه يتم حسابها قبل التوصل إلى نتيجة الدورة، والمؤونات أنواع، منها ما يخص الخسائر والتكاليف، والتي تتحول إلى ديون قصيرة الأجل باعتبارها مدفوعات، ومنها ما هو مؤونات

<sup>1</sup> زاوي فضيلة، تمويل المؤسسة الاقتصادية وفق الميكانيزمات الجديدة في الجزائر- دراسة حالة مؤسسة سونلغاز -، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في علوم التسيير، فرع: مالية المؤسسة، جامعة أحمد بوقرة- بومرداس-، 2009، ص 22.

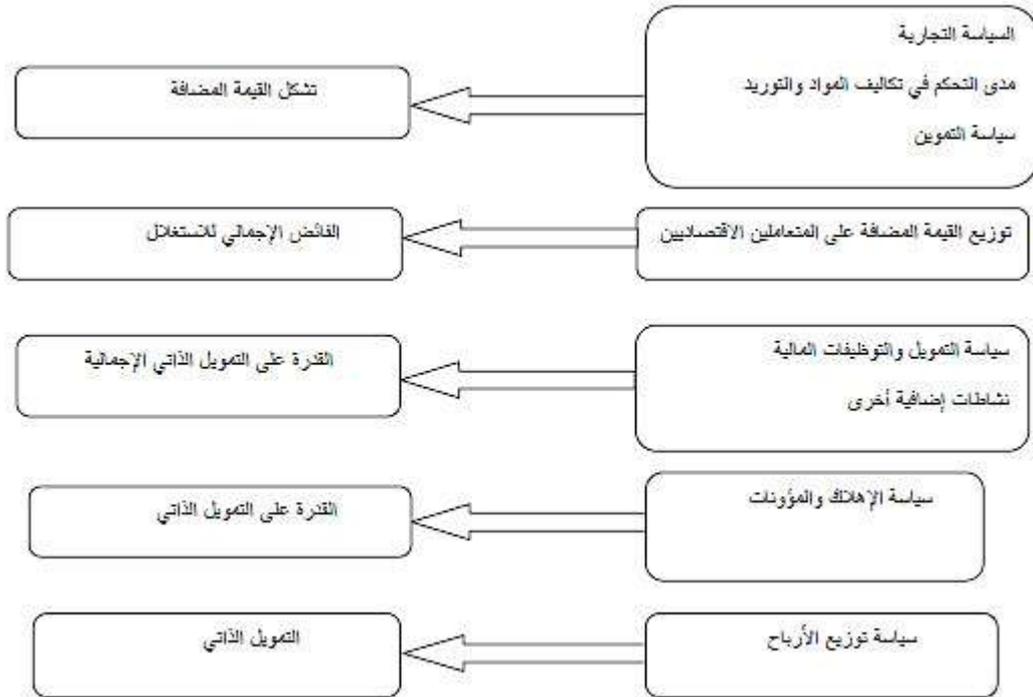
<sup>1</sup> زاوي فضيلة، المرجع السابق، ص 23.

نقص قيم الأصول كالمخزونات والحقوق ، كما تعتبر مخصصات المؤونات نوع من أنواع التهرب الضريبي عندما تسجلها المؤسسة مع نوع من المغالاة في قيمتها .

ثانيا: مراحل تشكل التمويل الذاتي

يتشكل التمويل الذاتي بواسطة عدة عناصر أساسية تتضح من خلال المراحل التي سوف نستعرضها في الشكل التالي:

الشكل (1-01) : مراحل تشكل التمويل الذاتي



المصدر: محمد بوشوشة، تأثير السياسات التمويلية على أمثلية الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2016، ص 101.

يتبين من خلال الشكل السابق أن التمويل الذاتي يتشكل من خلال المراحل التالية<sup>1</sup>:

ينطلق من الإيرادات التجارية المحققة حيث يغطي رقم الأعمال الاستهلاكات الوسيطة ليتشكل ما يسمى بالقيمة المضافة، حيث يسمح مؤشر القيمة المضافة في تحديد سياسة التمويل وعلاقة المؤسسة بمقدمي الخدمات الخارجية والمقاوله بالباطن وقدرتها على التحكم في استهلاكاتها المباشرة.

<sup>1</sup> محمد بوشوشة، تأثير السياسات التمويلية على أمثلية الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2016، ص 101.

1. رصيد القيمة المضافة المحقق في المرحلة السابقة يوجه لتغطية مصاريف المستخدمين ومصاريف الضرائب والرسوم ليشكل الفائض الإجمالي للاستغلال.
2. القدرة على التمويل الذاتي هو النتيجة الإجمالية المحققة حسب المراحل السابقة وهو بمثابة المحصلة النهائية للتدفقات المالية الحقيقية قبل توزيع الأرباح.
3. بعد توزيع الأرباح على المساهمين يتشكل للمؤسسة التمويل الذاتي الذي يسمح للمؤسسة بتوجيهه نحو الاستثمارات المختلفة، وهنا تبرز للمؤسسة أهمية تحقيق قدرة على التمويل الذاتي مهمة وهو الأمر الذي يمكنها من تسديد مستحقاتها اتجاه المساهمين والرصيد المتبقي يشكل التمويل الذاتي.

### الفرع الثالث: مزايا وعيوب التمويل الذاتي والعوامل المحددة له

#### أولاً: مزايا وعيوب التمويل الذاتي

إن التمويل الذاتي وكأي مصدر تمويلي له مزايا وعيوب، وهي كالآتي:

#### 1. مزايا التمويل الذاتي:

- يعتبر وسيلة أساسية ومهمة للمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم التي قد يصعب عليها الحصول على التمويل من مصادر خارجية.
- يؤدي التمويل الذاتي إلى دعم المركز المالي للمؤسسة ويجنبها التقلبات الموسمية المحتملة نظراً لاحتفاظها برصيد نقدي مناسب لمواجهة احتياجاتها المتغيرة<sup>1</sup>.
- كذلك من أهم مميزاته أنه يعتبر المصدر الأول لتكوين رأس المال الطبيعي بأقل تكلفة ممكنة.
- يعطي استقلالية أكبر للمؤسسة في اختيار الاستثمارات دون التقيد بشروط الائتمان أو بأسعار فائدة أو بالضمانات المختلفة وبالتالي تجنب أعباء التمويل الخارجي<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 421.

<sup>2</sup> مصطفى رشيد شيحة، النقود والمصارف والائتمان، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية، مصر، 1999، ص 192.

## 2. عيوب التمويل الذاتي:

قد لا يكون التمويل الذاتي كافيا لتمويل المشاريع مما يؤدي إلى عرقلة سير المشروع و يتم اختيار مشاريع متواضعة الحجم فيصبح التمويل الذاتي معرقلا لنمو المؤسسة<sup>3</sup>. كذلك يمنع التمويل الذاتي تجميع الادخارات بصفة عامة على مستوى النشاط الاقتصادي ككل، وتوزيعها على مختلف القطاعات والأنشطة طبقا لأولويات استثمار معينة تتفق مع أهداف السياسة.

### ثانيا : العوامل المحددة للتمويل الذاتي

تستند المؤسسة عند لجوئها للتمويل الذاتي على عدة عوامل، أهمها:

#### تجنب تكاليف الوكالة

تكاليف الوكالة هي التكاليف التي تتحملها المؤسسة لحل مشكلات الصراع بين المدراء ومالكي المؤسسة (المساهمين) والدائنين<sup>1</sup>. تنشأ نتيجة لانفتاح المؤسسة على مصادر أخرى للتمويل إلى جانب التمويل الذاتي، وعند تركيز راس المال لدى المسير يتخلص هذا الخير من إمكانية نشأة الصراع بينه وبين الملاك الآخرين، وبما أن نظرية الوكالة ظهرت كنتيجة لعدم اقتصار مصادر التمويل على التمويل الذاتي فقط، فإن هدف سد العجز بواسطة استخدام الموارد الذاتية للمؤسسة يجنب ويقصي تكاليف الوكالة أي تكاليف رقابة الأطراف الاخرى على نشاط المؤسسة<sup>2</sup>.

#### تحقيق الاستقلالية

يعتبر اللجوء إلى الموارد الذاتية بمثابة المصدر الاساسي المساعد على تحقيق الاستقلالية للقائم على توجيه قرارات المؤسسة، وهذه الاخيرة بدورها تركز على عوامل موضوعية وأخرى ذاتية و تتمثل العوامل الموضوعية في سهولة تطبيق إجراءات التمويل الذاتي سواء كان ذلك عن طريق الاقتطاع من نتيجة الدورة أو اللجوء إلى الحسابات الشخصية للمساهمين، كما يرى المسير

<sup>3</sup> لحر خديجة، دور النظام المالي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة البنوك الجزائرية - واقع وأفاق-، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص 19.

<sup>1</sup> صديقي احمد، فقيحي سعاد وصبو خدوجة، تأثير الهيكل التمويلي على القرارات المالية في المؤسسة، جامعة أحمد دراية-أدرار-، ص 86.

<sup>2</sup> ياسين العايب، إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري -قسنطينة-، 2011، ص 255-256.

أن اللجوء إلى التمويل الذاتي يعد دون تكلفة ( لإفرازه تكلفة الفرصة الضائعة)، وعلى هذا الأساس فالتمويل الذاتي يجنب التقليل من إمكانيات تركيز راس المال لدى المسير أو الأطراف المالكة.<sup>1</sup> أما العوامل الذاتية التي تقف وراء اللجوء إلى التمويل الذاتي في سد العجز التمويلي فتتمثل في تحقيق الحرية في مجال اتخاذ القرار، لان القرار المتعلق بعدم الانفتاح على مصادر أخرى يتخذه المسير فرديا (أي دون اللجوء إلى أطراف أخرى)، فيؤدي ذلك إلى تباطؤ معدل النمو، ما يتعارض وأهداف المساهمين الاخرين، وهذه السياسة قد تؤدي إلى تصفية المؤسسة أو بيعها بسبب تأثير النتائج المحققة على نسبة التوزيعات على المساهمين، وكذلك بسبب الاقتران من نتيجة الدورة لتلبية احتياجات التمويل، مما يساعد على زيادة مبلغ الضريبة وعدم الاستفادة من الوفرة الضريبية التي يحققها الرفع المالي.

<sup>1</sup> ياسين العايب، مرجع سبق ذكره، ص 256.

المبحث الثاني: الاستثمار ومساهمة التمويل الذاتي في تنويع وتنشيط الاستثمار في المؤسسة الاقتصادية

يتسم النشاط الاقتصادي للمؤسسة بحركة دائمة تتجسد في استثمارات متنوعة، وهو العامل الرئيسي الذي يمكّن المؤسسة من البقاء من خلال الاستثمار في تجديد أصولها أو تطويرها، أو عن طريق فتح خطوط إنتاج جديدة أو السعي إلى تحقيق ذلك وتوسيع أنشطتها.

يحتاج صانع القرار المالي أو الاستثماري في مؤسسة اقتصادية، عند تحديد السياسة التمويلية التي يتبعها للحصول على الأموال المناسبة اللازمة لتحقيق وتجسيد هذه الأشكال المختلفة من الاستثمار، إلى مراعاة مجموعة من المتغيرات، بعضها يتعلق بالاستثمار ونوعه وحجمه، والبعض الآخر مرتبط بنوع التمويل وأثره على الاستقلال المالي للمؤسسة، وقدرتها على تلبية متطلبات الاستثمار، وقدرة المؤسسة على سداد القروض بجميع التكاليف، ضمن المزيج المناسب، لتمكينها من تحقيق أهدافها وتجنب الأزمات المالية مثل العجز المالي، لذلك مسألة التمويل هي واحدة من أكثر القضايا الاستراتيجية تعقيدا التي تواجه تنمية وتطوير المنشآت الاقتصادية.

المطلب الأول: ماهية الاستثمار

لقد أصبح الاستثمار منذ نهاية الحرب العالمية الثانية الشغل الشاغل لكثير من رجال الاقتصاد والبحث العلمي، وأصبح من بين القضايا الأساسية المتداولة سواء على النطاق المحلي أو الدولي، لأنه وسيلة أساسية للقضاء على التخلف. وفي هذا الصدد سوف نتعرض إلى مفهوم الاستثمار، أنواع الاستثمارات وأهدافها وكذا أهميتها، وأخيرا محدداته.

الفرع الأول: تعريف وأنواع الاستثمار

يعتبر الاستثمار من الأولويات الأساسية المدججة ضمن السياسة العامة الاستثمار و هو أحد تلك المصطلحات التي يشيع استخدامها من قبل المفكرين والاقتصاديين وغيرهم، لذلك هناك العديد من التعريفات و الأصناف له.

## أولاً: تعريف الاستثمار

مفهوم الاستثمار عموماً يقصد به معنى اكتساب الموجودات المالية والمادية لكن هذا المفهوم للاستثمار يختلف عنه في الاقتصاد عنه في المحاسبة عنه في الإدارة المالية وبذلك سوف نميز بين عدة مفاهيم للاستثمار

يعرف الاستثمار بأنه "التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك حالي، وذلك قصد الحصول على منفعة مستقبلية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك مستقبلي".<sup>1</sup>  
يعرف أيضاً أنه "الحصول على حقوق ترتبط بأصول مادية أو معنوية بغية الحصول على دخل عاجل أو آجل، كما يتراءى للمستثمر أو يلائم مع حاجته أو رغبته".<sup>2</sup>

أو هو "شراء حصة من رأس المال ممثلة بأسهم، أو حصة في قرض ممثلة في سندات أو شهادات الإيداع، تعطى مالكةا حق المطالبة بالأرباح أو الفوائد أو الحقوق الأخرى التي تقرها القوانين ذات العلاقة بالاستثمار في الأوراق المالية".<sup>3</sup>

## ثانياً: أنواع الاستثمار

إن ما يقوم به الأفراد أو المؤسسات من استثمارات يمكن إن يصنف من وجهة الاقتصاد إلى ما يلي<sup>4</sup> :

**الاستثمار الحقيقي:** وهو يشمل الاستثمارات التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي في المجتمع، أي زيادة طاقته الإنتاجية كإشراء آلات، ومعدات، ومصانع جديدة.  
**الاستثمار الظاهري:** يتألف من الاستثمارات التي لا ينتج عنها سوى انتقال ملكية السلع الرأسمالية من يد إلى أخرى دون زيادة في الطاقة الإنتاجية للمجتمع وهو على قسمين:  
**استثمار مالي:** ويتمثل في شراء الأوراق المالية كالأسهم والسندات.

<sup>1</sup> علي حامدي، أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية-دراسة حالة-، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، 2011، ص 115.  
<sup>2</sup> حياة زيد، دور التحليل الفني في اتخاذ قرار الاستثمار بالأسهم-دراسة حالة-، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص الأسواق المالية والبورصات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، 2015، ص 45.  
<sup>3</sup> ماجد أحمد عطا الله، إدارة الاستثمار، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 12.  
<sup>4</sup> علي حامدي، مرجع سابق، ص 116.

استثمارات في الموجودات المستعملة: يتمثل في شراء سلع إنتاجية مستعملة كآلات والمعدات ومصانع كانت موجودة من قبل. ويمكن تصنيف الاستثمارات كما يلي:

الاستثمار الرأسمالي: هو الاستثمار في الأصول الحقيقية، كإقتناء المعدات، الأدوات، السلع والمواد المستعملة لأجل إنتاج منتجات أو خدمات، ويسمى بالاستثمار الرأسمالي لأنه يؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي في المجتمع، أي زيادة طاقته الإنتاجية.

الاستثمار المالي: فهو الاستثمار في الأوراق المالية كإقتناء الأسهم والسندات.

#### المطلب الثاني: أهمية واهداف الاستثمار

للمؤسسة مجموعة كبيرة من الاستثمارات تختلف حسب أهميتها وأهدافها، وكل هذه الاستثمارات تسعى لتحقيق أهداف المؤسسة.

#### أولاً: أهمية الاستثمار

يُحظى الاستثمار بأهمية بالغة في جميع الدول إذ يمكن اعتباره الدعامة أو الركيزة الأساسية لأي اقتصاد كان على اعتبار أن أهميته تتعدى الجانب الاقتصادي إلى الجوانب الأخرى التي تحيط بالمجتمع كالجانب الاجتماعي والثقافي. تكمن أهمية الاستثمار في النقاط التالية<sup>1</sup>:

1. زيادة الإنتاج والإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي، وارتفاع متوسط نصيب الفرد منه، وبالتالي تحسين مستوى معيشة المواطنين أي العمل على رفاهية وترقية المجتمع<sup>2</sup>.
2. توفير الخدمات للمواطنين والمستثمرين.
3. توفير فرص العمل وتقليل نسبة البطالة.
4. زيادة معدلات التكوين الرأسمالي للدولة.
5. توفير التخصصات المختلفة من الفنيين والإداريين والعمال الماهرة.
6. إنتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجات المواطنين وتصدير الفائض منها للخارج مما يوفر العملات الأجنبية اللازمة لشراء الآلات والمعدات وزيادة تكوين الرأسمال.

<sup>1</sup> موسى الشقيري نوري و اخرون، إدارة الاستثمار، دار مسيرة للنشر، الأردن، 2012، ص 20 .

<sup>2</sup> محمد توفيق ماضي، إدارة وجدولة المشاريع، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، مصر، 2000، ص 16.

ثانيا: اهداف الاستثمار

تتمثل أهداف الاستثمار في <sup>1</sup> :

1. خلق مناصب شغل والتقليل من مشكلات البطالة.
2. الحصول على أرباح أي عوائد لتحقيق منافع عامة أو شخصية.
3. توفير العرض وذلك بإنتاج السلع والخدمات لإشباع الطلب الناتج عن رغبات المستهلك.
4. تحقيق اكتفاء الذاتي أي تحقيق الاستقلالية الاقتصادية.
5. تصدير المنتجات والسلع المادية للحصول على العملة الصعبة.
6. إنشاء أو تطوير نشاطات غير موجودة أو قليلة الوجود.

المطلب الثالث: محددات الاستثمار

هناك مجموعة من العوامل المتداخلة التي تلعب دورا كبيرا في التأثير على فعالية الاستثمار ويمكن تقسيمها إلى مباشرة وغير مباشرة.

أولا : العوامل المباشرة

سميت بالمباشرة لارتباطها بفعالية الاستثمار، حيث تأثيره على الطاقة الانتاجية للاقتصاد بشكل مباشر، ومن بين هذه العوامل <sup>2</sup> :

**1. الفائض الاقتصادي:**

يعتمد مستوى الاستثمار في أي بلد بالدرجة الأولى على الفائض الاقتصادي المتمثل بالناتج المتحقق في فروع الاقتصاد القومي مطروحا من الاندثارات ، أو أنه الناتج المتحقق داخل الاقتصاد مطروحا منه استهلاك المنتجين وعوائدهم، اضافة إلى مصاريف المجتمع العمومية. وتحديد المعدل الأمثل للاستثمار يعتمد على معدل تكوين الفائض الاقتصادي، ولا يمكن أن يكون هذا الفائض فعالا الا إذا كان ضمن إطار سياسة تنموية تهدف إلى التطور الاقتصادي الشامل وخاصة في الدول النامية التي تمتاز بسمات تجعله غير قادر على أداء دوره الايجابي في تمويل الاستثمار

<sup>1</sup> بن حراث حياة، محاضرات في سياسة واستراتيجية الاستثمار، مطبوعة جامعية ، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2015 ص 7.

<sup>2</sup> ناظم محمد نوري الشمري و اخرون، اساسيات الاستثمار العيني و المالي، دار وائل للنشر، الأردن، 2000 ،ص 52-61 .

- العمل :

هناك ترابط وثيق بين العمل والاستثمار انطلاقا من أن كل الاستثمارات الجديدة تتطلب عمالة جديدة وحجم العمالة يتوقف على طبيعة الفلسفة المعتمدة من قبل الدولة أو صاحب المشروع في تحديد العلاقة بين الانتاج وكثافة العمل ورأس المال، والقوى العاملة تشمل السكان في سن العمل. وتعتمد العلاقة بين العمل والاستثمار على مجموعة من العوامل منها:

- حجم السكان:

تعتبر المعدلات المرتفعة لنمو السكان ذات تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، وذلك من خلال تأثيرها على حجم المدخرات، ومن ثم على حجم الاستثمارات على اعتبار أن كل ادخار يتوجه إلى الاستثمار . فزيادة حجم السكان سيعمل على زيادة الطلب على السلع والخدمات، أي زيادة نسبة الاستهلاك على الدخل الذي يعمل على تخفيض نسبة ما يخصص من الدخل للاستثمار

- التركيب العمري للسكان:

تؤثر الزيادة في معدلات نمو السكان تأثيرا سلبيا على التركيب العمري للسكان، حيث تؤدي إلى تخفيض نسبة السكان في سن العمل، مما ينجم عنه زيادة في معدلات الاستهلاك وانخفاض الجزء المخصص للادخار وبالتالي الاستثمار.

- التركيب السكاني حسب البيئة:

تؤثر التغيرات الحاصلة في تركيب السكان الناجمة عن الهجرة من الريف إلى المدينة سلبيًا على حجم الادخار، ومن ثم على الاستثمار، وانتقال العمالة من قطاع الزراعة إلى الصناعة يؤدي إلى انخفاض الانتاج في هذا القطاع، وزيادة تكاليف الإنتاج الصناعي، لذلك تؤثر هذه العملية سلبيًا على الموارد الموجهة نحو الادخار، ومن ثم الاستثمار، وبالتالي على التنمية الاقتصادية

2. الدخل القومي :

يعتبر الدخل القومي من العوامل المؤثرة في تحديد الحجم الكلي للاستثمار من خلال الجوانب

التالية:

### - حجم الدخل القومي:

يرتبط الاستثمار بعلاقة طردية مع الدخل، حيث يزداد الاستثمار بزيادة الادخار وينخفض بانخفاضه، بافتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة، ويبرز الاهتمام بتعبئة الزيادة الحاصلة في الدخل نحو قنوات الاستثمار عن طريق تشجيع الأفراد على الادخار الذي يؤدي إلى امكانية تحقيق استثمارات أكبر.

### - تركيب الدخل القومي:

كلما كانت تركيبة القطاعات الاقتصادية متوازنة من حيث التطور، كلما أمكن ذلك من زيادة الادخار ومتى تم الاستثمار، وعلى ذلك يجب تركيز الاستثمارات في القطاعات التي تعطي نسبة كبيرة من الناتج المحلي، وبالتالي تحقق فائض اقتصادي يساهم في تمويل الاستثمار، وتحقيق التنمية المطلوبة.

### - توزيع الدخل القومي:

أي توزيع الدخل القومي في تحديد نصيب فئات المجتمع من الدخل القومي، ويعتبر نمط توزيع الدخل من العوامل الفعالة والمحددة لحجم الاستثمار من خلال تأثيرها على حجم مدخرات فئات المجتمع.

### 3. الاستهلاك:

يؤثر الاستهلاك على حجم الاستثمار، حيث كل زيادة في معدلات نمو الاستهلاك بمعدلات تفوق ما هو مقدر لها من الخطة الاقتصادية يؤثر على حجم المدخرات، وبالتالي يحول دون تمويل الاستثمارات المستهدفة، ومن ثم يخفض معدلات النمو الاقتصادي، الأمر الذي يتطلب تخطيط الاستهلاك وترشيده نحو القنوات الاستثمارية، بهدف زيادة الطاقة الانتاجية، والتراكم الاستثماري عن طريق السياسة المالية<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> ناظم محمد نوري الشمري و اخرون ، المرجع السابق ،ص 58 .

#### 4. الاختراعات:

تفرز الاختراعات أساليب جديدة في الانتاج تتطلب المزيد من الاستثمارات وهذا يعني زيادة الكفاية الحديدية لرأس المال التي تظهر بظهور الاختراعات.

#### 5. الاتجاه العام للأسعار:

يؤثر ارتفاع الأسعار سلبي على مستوى الدخل لأن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود، ومن ثم انخفاض مستوى الدخل الحقيقي للفرد، وبالتالي انخفاض مستوى المعيشة، فينخفض الادخار ومنه الاستثمار، وذلك لاستحواذ الاستهلاك على معظم الزيادة في الدخل.

#### ثانيا : العوامل غير المباشرة

تتمثل بشكل اساسي في <sup>2</sup> :

#### (1) العوامل الذاتية:

تشمل على العوامل الاجتماعية، أو ما يطلق عليها بالعادات والتقاليد، اضافة إلى النظرة المستقبلية للدخل، حيث تؤثر هذه العوامل على سلوك الفرد في توزيع دخله بين الاستهلاك والادخار . والنظرة المستقبلية المتوقعة للدخل تؤثر كذلك على الاستثمار، ففي حالة الرخاء ستعم مستقبلا، وبالتالي تؤدي إلى الاطمئنان على المستقبل مما ينجم عن ذلك زيادة في استهلاكهم ونقصان الادخار، والعكس في حالة التشاؤم حول المستقبل.

#### - توقعات مستوى الدخل والانتاج:

تلعب توقعات الدخل دورا هاما في زيادة الانفاق الاستثماري، لذلك فإن قدرات رجال الأعمال الخاصة بإنشاء مشاريع جديدة، والحصول على معدات جديدة انما يتوقف على مستوى الدخل المستقبلي، وهذا يعني أن هناك علاقة مباشرة بين مستوى الدخل المطلق والانفاق الاستثماري.

#### - سعر الفائدة:

<sup>2</sup> ناظم محمد نوري الشمري و اخرون ، المرجع السابق ،ص 62.

يلعب سعر الفائدة دورا مهما في عملية الانتاج، وذلك من خلال تأثيره على قرارات الاستثمار، حيث تؤثر على الرغبة الادخارية لأفراد المجتمع، فارتفاع أسعار الفائدة من قبل الجهاز المصرفي يؤدي إلى سحب أكبر قدر ممكن من فائض الدخول، بغرض توظيفها في المجالات الاستثمارية، والتي تخدم التطور الاقتصادي والعكس يحصل في حالة انخفاض سعر الفائدة كما أن سعر الفائدة يؤثر على تكلفة الفرصة البديلة للمشروعات الاستثمارية فإذا كان على المنشأة أن تقترض فإن سعر الفائدة يؤثر مباشرة على الاستثمار في مشروع ما<sup>1</sup>.

#### المطلب الرابع: مساهمة التمويل الذاتي في تنويع الاستثمار في المؤسسة

يعتمد البقاء المؤسسي واستمرار الأنشطة على تحديد أهداف طويلة المدى وتخصيص الموارد اللازمة لتحقيقها. وفي هذا الصدد تحرص المؤسسة على أن تكون تلك الموارد موثوقة مما يجعلها تعول بصفة كبيرة على التمويل الذاتي.

#### الفرع الأول: الدور المباشر للتمويل الذاتي

لعب التمويل الذاتي دورًا مهمًا في تمويل الاحتياجات الاستثمارية المختلفة، وينبع دوره المباشر من كونه أحد أهم مصادر الاستثمارات التمويلية المعتمدة، مما يحافظ على بقاء المؤسسات الاقتصادية وتنميتها.

#### أولاً: تمويل الاستثمارات المادية، المعنوية والمالية

يعتبر التمويل الذاتي مصدرًا داخليًا مهمًا للغاية على المستوى المؤسسي، حيث يسمح بتحويل الأموال إلى قيمة مضافة، والتي تؤدي بشكل فعال إلى تمويل احتياجات الاستثمار المتمثلة في التثبيت المادي والمعنوي، حيث الاستثمار بشكل عام يمثل استخدام المال وتشغيله لتحقيق النمو والربح.

بغض النظر عن المجال الذي يتم استخدامه فيه، فهو مفهوم منفصل عن تكملة القدرة الإنتاجية أو رأس المال.

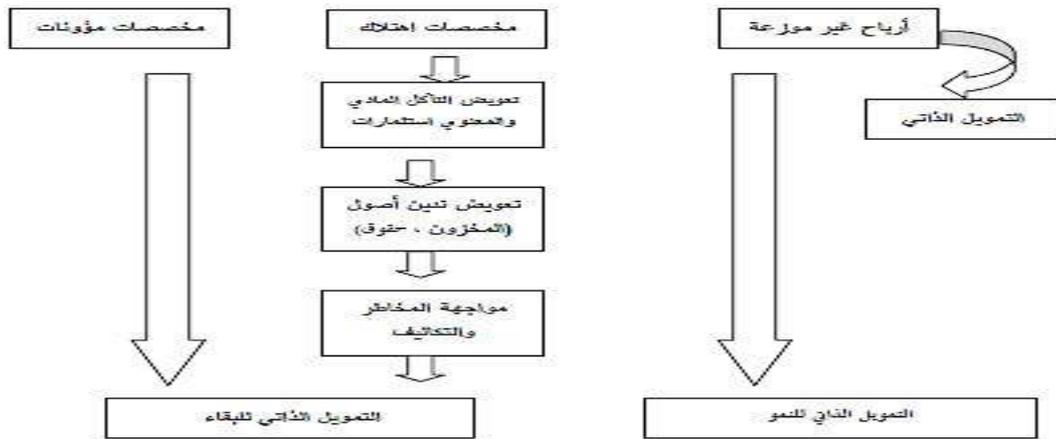
ويتم تصنيف احتياجات الاستثمار حسب الغرض إلى استثمارات للنمو والتوسع، واستثمارات التجديد التي تمثل استثمارات تقوم بها مؤسسة من خلال شراء الآلات والأدوات من

<sup>1</sup> محفوظ بن عصمان، مدخل في الاقتصاد الحديث، دار العلوم، الجزائر، 2003، ص 95.

أجل التمكن من مواكبة التطورات التكنولوجية حتى تتمكن من تحسين الجودة وزيادة الأرباح والحفاظ على القدرة التنافسية للشركة. اما فيما يتعلق باستثمارات النمو والتوسع، فإن الهدف منها هو زيادة الطاقة الإنتاجية، وتطوير الإنتاج والتوزيع للمؤسسات، وتوسيع تمركزها السوقي. كما ينقسم الاستثمار أيضاً إلى الاستثمار المادي (الأصول الثابتة مثل الآلات والمعدات)، والاستثمار غير الملموس (الأصول غير الملموسة مثل براءات الاختراع) والاستثمار المالي (الأصول المالية مثل الأسهم والسندات).

وتعتمد المؤسسات في المقام الأول على التمويل الذاتي لتحقيق أهداف البقاء، من خلال تمويل مكونات التمويل الذاتي.

### الشكل (2-01) : التمويل الذاتي للبقاء والنمو



المصدر: إلياس بن الساسي، يوسف قريشي، المرجع السابق، ص 146.

### ثانياً: التمويل الذاتي للبقاء

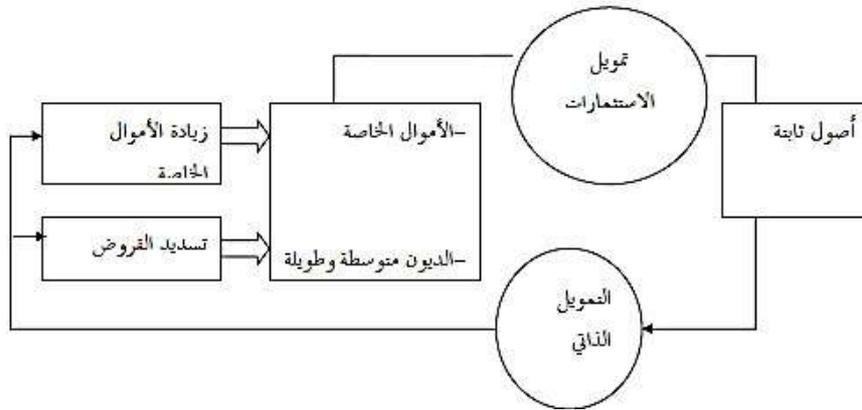
تضمن المؤسسة بقاء واستمرارية أنشطتها من خلال مخصصات الاهلاك التي تغطي التآكل المادي والمعنوي للاستثمارات، وبالتالي ضمان استثمار الموارد اللازمة في الأنشطة الأساسية. أما مخصصات مؤونات تدني الاصول المتداولة ومؤونات الاخطار والتكاليف فهي اعتمادات مالية تحتفظ بها المؤسسة وتفضلها المؤسسة امتيازاً لتكون قادرة على مواجهة التدهور، ومن ناحية أخرى، يعزز قسط الإهلاك قدرة المؤسسة على تجديد استثماراتها المتدهورة والمهتلكة، ومن جهة ثانية ميزة لصالح المؤسسة لدفع ضرائب أقل، ومن ثم توفير السيولة المالية التي تقلل من مخاطر

الاستثمار<sup>1</sup>. كما يمكن وجود العديد من أنظمة الإهلاك المؤسسات من اختيار النظام الذي يناسب وضعها الخاص ويحثها على أخذ زمام المبادرة، والتي تعتبر أساسًا لتطوير روح ونظام الإدارة الحديثة اليوم.

### ثالثا: التمويل الذاتي للنمو والتوسع

يتحقق النمو بواسطة الأرباح الصافية بعد توزيع الأرباح، حيث تمول استراتيجيات النمو عن طريق استراتيجيات التنوع، التمييز، التدويل. كما ان التمويل الذاتي يعتبر ركيزة أساسية وأقل تكلفة تعتمد عليه المؤسسة لتوسيع مكانتها في السوق. والشكل التالي يوضح دور التمويل الذاتي في دعم دورة الأموال الخاصة<sup>2</sup> :

### الشكل (2-02) : دور التمويل الذاتي في دعم دورة الأموال الخاصة



المصدر: زاوي فضيلة، مرجع سابق، ص 25.

و التمويل الذاتي يؤدي إلى نمو الاموال الخاصة حسب العلاقة التالي<sup>1</sup> :

$$CP = AF + Cs$$

حيث :

<sup>1</sup> زاوي فضيلة، مرجع سابق، ص 24 .

<sup>2</sup> زاوي فضيلة، مرجع سابق نفس الصفحة.

<sup>1</sup> رمال حجاج، دور التمويل الذاتي على النمو الداخلي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة-، 2013، ص 9.

CP : الاموال الخاصة

AF : التمويل الذاتي المتراكم

Cs : رأسمال

نمو الاموال الخاصة يؤدي إلى زيادة الاصول الاقتصادية من خلال العلاقة التالية:

حيث:

$$AE = CP + D$$

AE: الاصول الاقتصادية.

D: الديون المالية.

1. نمو الاصول الاقتصادية يؤدي إلى زيادة رقم الاعمال حيث كلما كانت الاصول الاقتصادية (رأس المال المستثمر) كبيرة كلما كان رقم الاعمال أكبر.
2. نمو رقم الاعمال يؤدي إلى زيادة نتيجة الاستغلال.
3. نمو نتيجة الاستغلال يؤدي إلى زيادة المردودية الاقتصادية.
4. تحقيق مردودية اقتصادية يؤدي إلى تحقيق مردودية مالية أعلى من خلال علاقة أثر الرافعة

المالية التالية<sup>1</sup>:

$$R_f = \left[ R_e + (R_e - i) \frac{D}{CP} \right] (1 - t)$$

حيث:

$R_f$ : المردودية المالية.

$i$ : تكلفة الاستدانة.

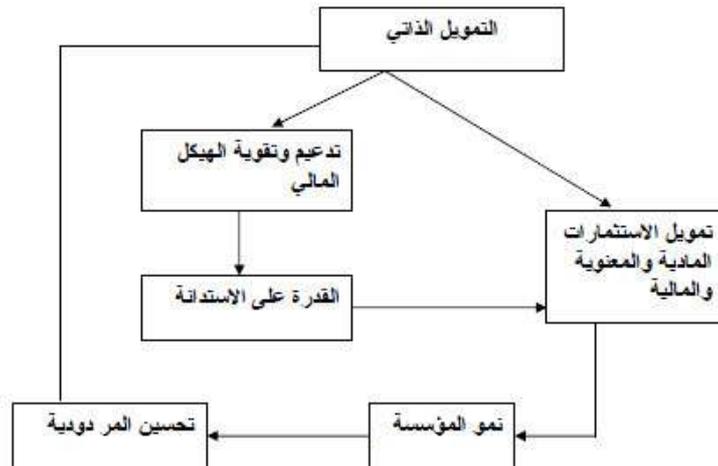
$1-t$ : معدل الضريبة على الرباح.

اذن يعمل التمويل الذاتي على تدعيم وتقوية المركز المالي للمؤسسة، إذ يتجلى ذلك من خلال نمو أموالها الخاصة، وبذلك يمكنها إحداث زيادة في رأسمالها المادي<sup>1</sup>، البشري، التقني... ،

<sup>1</sup> دربال سمية، سلوك المؤسسات الاقتصادية في تمويل نموها الداخلي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2012، ص 60-

مما يؤدي إلى نموها. ويترجم هذا الأخير بتسجيل معدل جيد للمردودية المالية، ويعني ذلك إعادة تغذية أموالها الخاصة من جديد.

### الشكل (2-03) : التمويل الذاتي للنمو



المصدر: بوطغان حنان، تحليل المردودية المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة الشركة الوطنية للبتروكيمياء E.N.I.P، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات، كلية علوم التسيير والعلوم الاقتصادية، جامعة 20 اوت 1955 - سكيكدة -، 2007، ص 142.

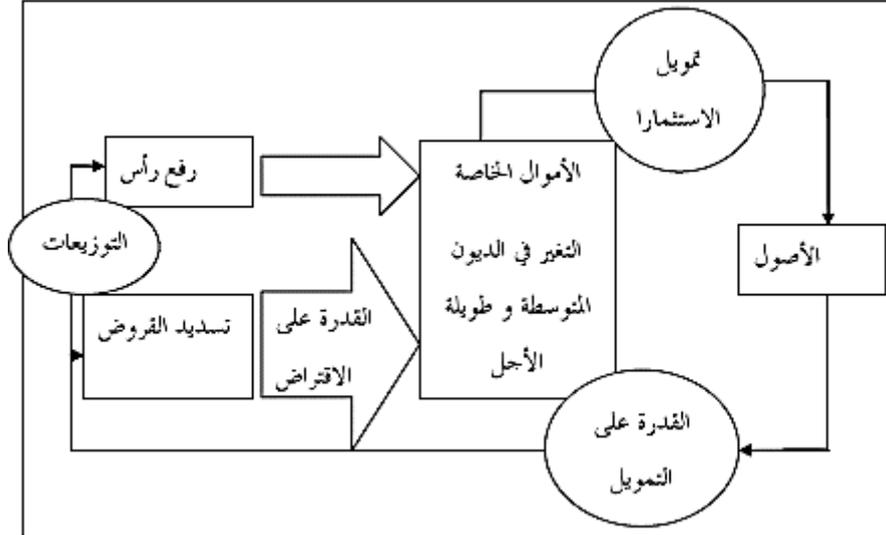
### الفرع الثاني: الدور غير المباشر للتمويل الذاتي

توجه الفوائض المالية المحققة على شكل تمويل ذاتي نحو تسديد الديون المستحقة حيث ترتفع قدرة المؤسسة على السداد، وتدعيم الأموال الخاصة في شكل احتياطات أو نتائج رهن التخصيص، وهذا يؤدي إلى توسيع حجم الاستثمار، الأمر الذي يساهم في إمكانية الرفع في مستوى التمويل الذاتي وتحقيق أهداف النمو<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> برجى شهرزاد، إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، تلمسان، 2012، ص 25 .

<sup>1</sup> إلياس بن الساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي و الإدارة المالية: دروس وتطبيقات، دار وائل للنشر، 2006، ص 243- 244 .

الشكل (2-04): الدور غير المباشر للتمويل الذاتي



المصدر: إلياس بن الساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي و الإدارة المالية : دروس وتطبيقات، دار وائل للنشر، 2006، ص 146 .

أولاً: القدرة على السداد

تتمثل في قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها وخدمة الدين وتقوم القدرة على السداد على قاعدة أن الديون المالية يجب ألا تفوق ثلاثة أضعاف القدرة على التمويل الذاتي السنوية المقدرة. تستخدم النسبة التالية لمساعدة متخذ القرار المالي على مراقبة والتقيد بهذه القاعدة<sup>1</sup> :  
وتبين هذه النسبة قدرة الوحدة الاقتصادية على سداد ديونها من حقوق المالكين وفي نفس الوقت مدى قدرتها على موازنة الاستفادة من الاموال المقترضة بأسعار فائدة منخفضة مقارنة بنسبة الربح التي حققها من وراء استثمار تلك الاموال<sup>2</sup> .

**القدرة على السداد=الديون المالية/القدرة على التمويل الذاتي**

<sup>1</sup> إلياس بن الساسي، يوسف قريشي، المرجع السابق ، ص 302.

<sup>2</sup> محمد الكريحي، تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الاردن، 2010، ص 114.

ثانيا :الاستقلالية المالية

يعد اللجوء إلى الموارد الذاتية بمثابة المصدر الأساسي المساعد على تحقيق الاستقلالية للمسير في توجيه قرارات المؤسسة<sup>3</sup> وتمثل نسبة الاستقلالية المالية في نسبة الاموال الخاصة على الدين، وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}}$$

حيث كلما كان التمويل الذاتي كبير كلما كانت الاموال الخاصة كبيرة كما أشرنا سابقا وبالتالي تكون النسبة كبيرة، حيث يشترط أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد، وتقيس مدى مساهمة القروض في تمويل استثمارات المؤسسة مقارنة بمساهمة الملاك.

ثالثا : زيادة قدرة المؤسسة على الاقتراض

ترتكز نسب المديونية على قياس مقدرة المؤسسة على خدمة الديون طويلة الاجل وسدادها عندما يحين ميعاد استحقاقها، يمثل هذا المعدل مقدار الجزء من التدفقات النقدية المتولدة من العمليات المطلوبة لسداد قسط الديون طويلة الاجل والفوائد المستحقة خلال السنة القادمة وكلما انخفض هذا المعدل رافقه انخفاض قدرة المؤسسة على خدمة دينها في المستقبل وإذا انخفض هذا المعدل عن 1 % يعني قدرة المؤسسة على توليد عمليات نقدية التي تكفي قسط القرض طويل الاجل وفوائده، فلا قدرة على الاستدانة إلا بالقدرة على سداد القروض، ولا قدرة على سداد القروض إلا بقدرة على التمويل الذاتي .وبالتالي يعد التمويل الذاتي أداة لجذب وتحفيز وسائل التمويل الخارجية عند اللجوء إلى الاستدانة. وتلجأ المؤسسة للاستدانة وخاصة في مرحلة النمو والتوسع نظرا للدور الذي تلعبه في توفير الموارد الضرورية لاستمرار نشاطها وتبرز ضرورة الاستدانة بوضوح عند عدم تمكن التمويل الذاتي للمؤسسة من تحقيق النمو المطلوب في رأسمال وذلك بتوفير عاملين أساسيين:

- عدم توافق معدل نمو التمويل الذاتي مع معدل نمو الاحتياجات المالية.
- محدودية مستوى التمويل الذاتي، بسبب توزيع الفوائض المالية على المساهمين.

<sup>3</sup> ياسين العايب، إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية- دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة منتوري-قسنطينة-، 2011، ص255-256 .

## الفصل الأول : الأدبيات النظرية و التطبيقية لمصادر التمويل الداخلي و

وعلى هذا الاساس تتجه المؤسسة نحو الاستدانة كحل أساسي للرفع في الاصول ومسايرة النمو من أجل تحقيق الهداف المرجوة<sup>1</sup>.

### الفرع الثالث: مستوى التجديد في الجهاز الإنتاجي للمؤسسات

للتأكد من ان المؤسسة تستخدم بالفعل مخصصات الاهتلاك في تحديث الوسائل الإنتاجية (الأصول الثابتة)، و ليس لأغراض أخرى (تسديد الديون)، يتم اعتماد الأدوات المناسبة لذلك و هي التي يمكنها قياس مستوى الاهتلاك ( او التقادم) في نظام الإنتاج للمؤسسات . والامر هنا يتضمن مقياسين:

#### أولا: معدل التقادم

ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل التقادم} = \frac{\text{تثبيات مادية صافية}}{\text{تثبيات مادية إجمالية}}$$

كلما اقتربت نتيجة القسمة من الواحد الصحيح كلما دل ذلك على حداثة وسائل الإنتاج وأن المؤسسة المعنية تقوم بتجديدها باستمرار، أما الحالة العكسية فتدل على تقادمها.

#### ثانيا: درجة الإهلاك

وتحسب بالقاعدة التالية:

$$\text{درجة الإهلاك} = \frac{\text{الإهلاكات المتراكمة}}{\text{تثبيات مادية إجمالية}}$$

كلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما دلت على أن مبلغ الإهلاكات المتراكمة مرتفع وأن التثبيات المادية متقادمة.

<sup>1</sup> محمد السعيد الهادي، الإدارة المالية الاستثمار، التمويل، التحليل المالي: الأسواق المالية الدولية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الاردن، 2010 ص 166 - 167.

### المبحث الثالث: الأدبيات التطبيقية لمصادر التمويل الداخلي و الإستثمار

تعتبر الدراسات السابقة الركيزة الأساسية التي يقوم عليها موضوع الدراسة، حيث أنها تمثل الإطار الفكري المرجعي للدراسة، حيث تم الاطلاع على العديد من الدراسات السابقة سواء كانت محلية أو عربية أو أجنبية لمصادر التمويل الداخلي وفي هذا المبحث قمنا بمحاولة لعرض أهم الدراسات السابقة التي تناولت متغيرات الموضوع خلال فترات زمنية مختلفة وذلك بهدف معرفة النتائج المتوصل إليها والإجراءات والأدوات المستخدمة في التحليل، حيث تم تقسيم المبحث هذا إلى مطلبين تطرقنا من خلاله في المطلب الأول إلى الدراسات السابقة، ثم تطرقنا إلى تحديد العلاقة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية وذلك في المطلب الثاني.

#### المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة

#### الفرع الأول: الدراسات باللغة العربية

محمد بوشوشة (2016) : أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، فرع مالية مؤسسة تأثير السياسات التمويلية على أمثلية الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية (دراسة عينة من المؤسسات الجزائرية)<sup>1</sup>.

تتمحور إشكالية البحث حول ماهي السياسات التمويلية المتاحة للمؤسسة الاقتصادية وكيف تؤثر هذه السياسات على أمثلية الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية؟ هدفت هذه الدراسة الى توضيح مختلف سياسات التمويل التي يمكن أن تعتمد عليها المؤسسة الاقتصادية من أجل تمويل نشاطها الاستثماري والاستغلالي في ظل السياسات المتاحة أمامها.

- توصلت الدراسة الى ان أهم سياسة للتمويل تتمثل في التمويل الذاتي، الاستدانة في حين لكل سياسة
- سلبيات وإيجابيات، بالإضافة الى ان اختيار سياسة التمويل المثلى كان محل جدل العديد من الباحثين والمفكرين خاصة في مجال الإدارة المالية.

<sup>1</sup> محمد بوشوشة ، تأثير السياسات التمويلية على أمثلية الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية (دراسة عينة من المؤسسات الجزائرية)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، فرع مالية مؤسسة ، 2016.

دراسة قراش محمد (2003-2004) مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير بعنوان دراسة التمويل الذاتي في المؤسسة من المنظور الجبائي (دراسة حالة مجمع صيدال، وحدة الحراش)<sup>1</sup>.

وكانت الدراسة في الفترة ما بين 1995-2004 ، هدفت الدراسة إلى إظهار مدى تأثير مختلف القوانين الجبائية المتعاقبة على قرارات التمويل في المؤسسة، وخلصت الدراسة إلى بعض النتائج نذكر منها:

يعتبر التمويل الذاتي مورد داخلي متاح ينتج عن نشاط المؤسسة والذي توجهه إلى تمويل عملياتها الإستثمارية.

التمويل الذاتي ما هو إلا رصيد بين حسابات الإيرادات وحسابات الأعباء والذي يعبر عليه بالنتيجة الصافية مضافا إليها الإهلاكات والمؤونات ذات الطابع الإحتياطي مع طرح الجزء الموزع على الشركاء من النتيجة.

يعتبر الإهلاك من العناصر الأساسية للتمويل الذاتي الذي يسمح لها في نهاية حياة الأصل من تكوين مبالغ لتحديدته ويمثل كذلك القيمة الدنيا للتمويل الذاتي إلا أنه لا يمكن تصور مؤسسة دون إستثمارات. ينبغي على المؤسسة أن تنتهج سياسة رشدية ومستقرة لتوزيع الأرباح لتتجنب تدمير المساهمين هذا من جهة، وتضمن عدم إضعاف القدرة التمويلية الذاتية للمؤسسة من جهة أخرى.

مداخلة الاستاذين زغيب مليكة و غلاب نعيمة" تحليل أساليب تمويل المؤسسات الاقتصادية. (دراسة حالة المجمع الصناعي العمومي للحليب ومشتقاته للفترة (2002-2004)، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات (دراسة حالة الجزائر والدول النامية)، بسكرة، 2006<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> قراش محمد ، دراسة التمويل الذاتي في المؤسسة من المنظور الجبائي (دراسة حالة مجمع صيدال، وحدة الحراش)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، الجزائر، (2003-2004).

<sup>2</sup> زغيب مليكة و غلاب نعيمة" تحليل أساليب تمويل المؤسسات الاقتصادية. (دراسة حالة المجمع الصناعي العمومي للحليب ومشتقاته للفترة (2002-2004)، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات (دراسة حالة الجزائر والدول النامية)، بسكرة، 2006.

تهدف هذه الورقة البحثية الى محاولة استعراض أساليب تمويل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وتقديم البدائل التمويلية المناسبة بهدف رفع القدرة التنافسية لهذه المؤسسات بتحليل الجانب المتعلق بمصادر الأموال من خلال دراسة المجمع الصناعي العمومي للحليب ومشتقاته للكشف عن مصدر التمويل الأمثل للمؤسسة.

توصلت الدراسة إلى أن الاعتماد على المصادر الخارجية كالديون زاد من تراجع المؤسسة ووقف نموها .

دراسة زواوي فضيلة (2008-2009)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع مالية المؤسسة تمويل المؤسسة الاقتصادية وفق الميكانيزمات الجديدة في الجزائر<sup>1</sup>.

تهدف هذه الدراسة الى ابراز أهم مصادر التقليدية للتمويل في المؤسسة وإظهار مصدر التمويل الأنسب. توصلت هذه الدراسة الى: تعتبر صيغ التمويل من خلال التمويل الذاتي في السوق المالي واللجوء الى القروض المصرفية من أهم الطرق التقليدية التي تلجأ اليها المؤسسات الاقتصادية لتوفير الموارد المالية لتغطية احتياجاتها التمويلية تعتبر الأسهم العادية والأسهم الممتازة حقوق ملكية تلجأ اليها المؤسسات لفتح رؤوس مالها من جهة والاستفادة التمويلية من جهة أخرى

<sup>1</sup> زواوي فضيلة ، تمويل المؤسسة الاقتصادية وفق الميكانيزمات الجديدة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع مالية المؤسسة، 2008-2009.

الفرع الثاني: الدراسات بلغة الأجنبية

**Raikar Avinash V, Performance Analysis of Selected Cement Companies in India Using DEA Malmquist Productivity Approach. ZENITH International Journal of Multidisciplinary Research, Vol. (08), no(07), 2018<sup>1</sup>.**

تهدف هذه الدراسة الى بلوغ مجموعة من الاهداف، من اهمها دراسة تغير الدالة الحدية للانتاج لمجموعة من شركات الاسمنت في الهند خلال الفترة (2012-2-13) الى (2017-2016)، حيث طبقت الدراسة على عينة تتكون من 22 شركة اسمنت تقنية مغلف البيانات استخدمت لتحليل النتائج.

وتوصلت الدراسة الى ان الشركات الكبيرة تتمتع بدالة انتاجية عالية مقارنة بالشركات الصغيرة. كما اشارت الدراسة الى ان كل عوامل دالة الانتاج ذات قيمة تراجعية الاكل من المدراء والكفاءة المحلية.

**Elsayed, Ayman ,and Nabil Shabaan Khalil Evaluate and Analysis Efficiency of Safaga Port Using DEA- CCR, BBC and SBM Models-Comparison with DP World Sokhna IOP Conference Series: Materials Science and Engineering . Vol.(245).No(4). IOP Publishing ,2017<sup>2</sup> .**

تهدف هذه الدراسة إلى بلوغ مجموعة من الأهداف، من أهمها دراسة كفاءة و العوامل المؤثرة في تنافسية ميناء سفاجا في مصر خلال الفترة (2013-2004) وهذا باستخدام تحليل مغلف البيانات باستخدام مجموعة من النماذج التحليلية . طبقت الدراسة تقنية مغلف البيانات حيث تم استخدام سبعة مدخلات:

<sup>1</sup> Raikar Avinash V, **Performance Analysis of Selected Cement Companies in India Using DEA Malmquist Productivity Approach.** ZENITH International Journal of Multidisciplinary Research, Vol. (08), no(07), 2018

<sup>2</sup> Elsayed, Ayman ,and Nabil Shabaan Khalil **Evaluate and Analysis Efficiency of Safaga Port Using DEA- CCR,** BBC and SBM Models-Comparison with DP World Sokhna IOP Conference Series: Materials Science and Engineering . Vol.(245).No(4). IOP Publishing ,2017

عدد المراس (جمع مرسى السفينة)، والمنطقة النهائية للسفينة، والمخزون، وعدد المعدات، وطول المرسى، والمسافة الكلية للميناء وعمق المرسى، وعدد العمال. أما المخرجات فتمثلت في الحاويات، ونقل البضائع، والسفن المطلوبة.

ولقد توصلت الدراسة إلى أن الكفاءة المسجلة للميناء خلال فترة الدراسة كانت حوالي 0.39 حيث تعتبر جد ضعيفة، كما أوضحت الدراسة إلى وجود فائض في المدخلات يقابله عجز في المخرجات.

حيث أوضحت الدراسة انه راجع للاستغلال غير الكفء للموارد التقنية وكذلك للاستخدام غير الجيد للعمال.

**Ndegwa,V.N , Njenga,E.N ,Nakhungu ,R , Langat, N, Mani , P, Ndeda, R.S , Kiarie, N.N , Mwangi, E.N, Kathungu,R, Mutheu, E. and Cherobon, V. Energy Use Efficiency in Kenya's Cement Industry. Master dissertation, Nairobi, kenya, 2016<sup>1</sup>.**

تهدف هذه الدراسة إلى بلوغ مجموعة من الأهداف، من أهمها دراسة كفاءة استخدام الطاقة (الاستغلال الأمثل للطاقة) لمجموعة من شركات الاسمنت في كينيا، حيث تم دراسة ثلاثة مدخلات تتمثل في حجم الشركة، ونوعية رأس المال البشري ورأس المال المادي والذي يتمثل في الآلات والمعدات الجديدة، وأخيرا نسبة رأس المال على الطاقة المستهلكة، أما المخرجات فتمثلت في صافي المبيعات.

استخدمت الدراسة تحليل مغلف البيانات وطريقة الانحدار ذو الاحتمال الشرطي (Probit) لتحديد كفاءة استغلال الطاقة، مع العلم أن الدراسة تمت على ثلاث شركات خلال الفترة ما بين (2004-2014)

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك عدم كفاءة في استغلال الطاقة (الاستغلال الأمثل للطاقة) لشركات الاسمنت قيد الدراسة، وهذا يعود للاستغلال غير الأمثل للطاقة من قبل هاته الشركات. هاته الدراسة أضافت منهجية (Tobit) وهذا لتحديد المتغيرات المسؤولة عن كفاءة استغلال

<sup>1</sup> Ndegwa,V.N , Njenga,E.N ,Nakhungu ,R , Langat, N, Mani , P, Ndeda, R.S , Kiarie, N.N , Mwangi, E.N, Kathungu,R, Mutheu, E. and Cherobon, V. **Energy Use Efficiency in Kenya's Cement Industry**. Master dissertation, Nairobi, kenya, 2016

الطاقة في هاته الشركات. ولقد توصلت النتائج أن نوعية رأس المال البشري لديه اثر ايجابي و ذو معنوية إحصائية على كفاءة استغلال الطاقة لشركات الاسمنت في كينيا. ومنه خلصت الدراسة على انه كلما اختارت الشركات عمال وموظفين ذو كفاءة مهنية وفنية عالية كلما حققت كفاءة في استغلال الطاقة (الاستغلال الأمثل للطاقة) وبالتالي تقلل من تكاليف الطاقة المهذرة والناجحة عن سوء التسيير ومنه تزيد مبيعات وأرباح الشركة.

**Baskaya Z, Ozturk BA. Measuring Financial Efficiency of Cement Firms Listed in Istanbul Stock Exchange Via Fuzzy Data Envelopment Analysis . Muhasebe ve Finansman Dergisi, Vol 54, No.01, April 2012 <sup>1</sup>.**

تهدف هذه الدراسة إلى بلوغ مجموعة من الأهداف، من أهمها:  
مقارنة الكفاءة المالية لمجموعة من شركات الاسمنت في تركيا وذلك بالاعتماد على النسب المالية، واستخدام تقنية تحليل مغلف البيانات لتقييم الأداء المالي لهاته الشركات.  
حيث استخدمت هاته الدراسة أربعة مدخلات تتمثل في : النسبة الحالية، نسبة السيولة ، النسبة النقدية ، نسبة الرافعة المالية. و استخدمت أربع مخرجات تتمثل في : هامش ربح الأصول ، هامش أرباح الأسهم، هامش صافي الربح، هامش النمو.  
وتوصلت هذه الدراسة إلى أن النسب المالية تعتبر معيار جيد لمقارنة الأداء المالي للشركات ومقارنتها ببعض، حيث أن الأداء المالي يزيد من تنافسية الشركة ويعتبر كأداة فعالة لزيادة الإنتاجية. على الرغم من ذلك، نتائج الدراسة بينت ان هناك شركات كانت غير كفأة ويعود السبب لارتفاع تكاليف المدخلات لهاته الشركات، حيث قدمت الدراسة بعض التوجيهات لزيادة الكفاءة عن طريق تخفيض التكاليف وزيادة المبيعات.

<sup>1</sup> Baskaya Z, Ozturk BA. Measuring Financial Efficiency of Cement Firms Listed in Istanbul Stock Exchange Via Fuzzy Data Envelopment Analysis. Muhasebe ve Finansman Dergisi, Vol 54, No.01, April 2012.

## الفصل الأول : الأدبيات النظرية و التطبيقية لمصادر التمويل الداخلي و

**المطلب الثاني: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة**

من خلال التطرق الى الدراسات السابقة المحلية منها والعربية أو الأجنبية ذات الصلة بالدراسة الحالية التي سعت الى التعرف على تقييم وتشخيص الأداء المالي في المؤسسة الوطنية لخدمات الأبار، تبين انه يوجد اوجه اتفاق وكذلك أوجه اختلاف للدراسة الحالية مع سابقتها من الدراسات في جوانب عديدة، وفيما يلي استعراض لذلك:

### جدول رقم: (1.1) مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة

الدراسات السابقة	الدراسة الحالية	
اغلبها تمت في بيئة عربية وكانت من سنوات 2003 الى 2018 حيث شملت الدراسات الأماكن التالية: السودان، الجزائر، سوريا، فلسطين، كينيا، الهند...	أجرت دراستنا خلال السداسي الثاني من الموسم الجامعي 2023/2022 اما بالنسبة لحدود المكانية فكانت في المؤسسة الوطنية لأشغال الأبار	من حيث الزمان والمكان
ركزت مختلف الدراسات كذلك على عينات مختارة أي موجهة الى مجموعة قوائم مالية لمجموعة من مؤسسات عمومية وخاصة في مختلف القطاعات.	ركزنا في دراستنا على مجموعة من القوائم المالية المتتالية الخاصة بالمؤسسة الوطنية لأشغال الأبار	من حيث العينة
استخدمت معظم الدراسات تحليل القوائم المالية باستخدام مؤشرات مالية خاصة، أيضا التحليل عن طريق الإستبيان.	حاولنا في دراستنا الاعتماد على المقابلة وتحليل البيانات من خلال أدوات والمؤشرات المالية	من حيث أداة الدراسة
تنوعت وتباينت الدراسات بين القطاع العمومي والاقتصادي وهذا ما يعطي لدراستنا أكثر مصداقية	استهدفت الدراسة قطاع الخدمات حيث كانت الدراسة على مؤسسة ذات طابع اقتصادي وهي المؤسسة الوطنية لأشغال الأبار	من حيث نوع القطاع
تناولت الدراسات السابقة متغيرات مختلفة منها: - تقييم الإداء المالي. - اتخاذ القرار من وجهة النظر الإستراتيجية - التطورات المحاسبية - المؤشرات المالية	اعتمدت دراستنا على عدة متغيرات والتي تساعد في تقييم الأداء المالي و دراسة تأثير مصادر التمويل داخل المؤسسة محل الدراسة.	من حيث المتغيرات

<p>- جدول تدفقات الخزينة - أدوات التحليل المالي.</p>		
<p>هدفت معظم الدراسات السابقة الى الوقوف على معرفة اثر عوامل تقييم الأداء المالي و التحليل المالي على تنمية الثروة و اتخاذ القرار.</p>	<p>تهدف دراستنا الى ابراز دور مصادر التمويل في المؤسسة محل الدراسة</p>	<p>من حيث الهدف</p>

المصدر: من اعداد الطالب

### من حيث الاستفادة من الدراسات السابقة:

- استفاد الطالب من الدراسات السابقة في جوانب عدة منها:
- ❖ بناء فكرة الدراسة، حيث تم التعرف على أهمية تقييم الأداء المالي في المؤسسة.
  - ❖ اختيار منهج الدراسة وهو المنهج الوصفي التحليلي.
  - ❖ زود الباحث بأسماء العديد من الكتب والمراجع ذات الصلة بموضوع الدراسة والتي سهلت بناء طار النظري للبحث الحالي واثرائه بمعلومات حديثة ومهمة.
  - ❖ بناء أداة الدراسة المستخدمة وهي التحليل وتحديد ملامحها.
  - ❖ تحديد الأساليب والمؤشرات المناسبة المناسبة.

## خلاصة الفصل

لقد تطرقنا خلال فصلنا هذا إلى المفاهيم المتعلقة بالتمويل والتمويل الذاتي وذلك عن طريق كل من تعريف التمويل الذاتي و توضيح وأهميته، خطواته ومراحله إضافة إلى مخاطره و ضماناته. حيث يكتسي التمويل أهمية بالغة كونه يعد همزة وصل بين الخطط والأهداف المراد تحقيقها إن كان بالنسبة للمؤسسة أو للدولة، كما يعد عاملا أساسيا في اتخاذ القرارات التي يتوقف عليها نجاح وفشل المشروعات.

يعتبر التمويل الذاتي المورد المتاح للمؤسسة والناجم عن نشاطها، ويعتبر التمويل الذاتي كذلك بأنه بداية التمويل، حيث الموارد المالية الأخرى تعتبر موارد مالية مكملة له، كما يلعب التمويل الذاتي دورا اقتصاديا أساسيا وهذا إما يعرف القدرة الإنتاجية للمؤسسة عن طريق اقتناء معدات جديدة أي يعمل على توليد التثبيتات للمؤسسة من جهة، أو يلعب دورا ماليا مهما، حيث يسمح للمؤسسة من تحقيق قدرة سداد كافية بالاستقلال المالي والإداري.

على ضوء ما تم طرحه أيضا في هذا الفصل من مفاهيم متعددة للاستثمار، والتي تنصب حول مفهوم واحد، أن الاستثمار هو توظيف المنتج لرأس المال من خلال توجيه المدخرات نحو استخدامات تؤدي إلى إشباع الحاجات الاقتصادية للمجتمع وزيادة رفاهيتهم، فهو يمثل الركيزة الأساسية لتحقيق التراكم الرأسمالي الذي يعتبر الأساسي لأي تقدم اقتصادي وأيضاً الأمن الاقتصادي لأي دولة ولأي مشروع من المشاريع، وبالتالي فإنه المسؤول عن التحول الاقتصادي، مما يجعل متخذ القرار الاقتصادي، يولي الاستثمار اهتماما كبيرا انطلاقا من دوره البارز في التنمية الاقتصادية. كما تطرقنا إلى مساهمة التمويل الذاتي في تنويع الاستثمار في المؤسسة، حيث اتضح لنا ان التمويل الذاتي يعد ركيزة أساسية للنهوض بالمؤسسات وهو مصدر جد هام لتحقيق اهم هدفين تسعى اليهما المؤسسة الاستثمار والنمو.

ثم تطرقنا الى أهم الدراسات السابقة التي شملت موضوعنا وهذا من أجل كسب موضوعنا شمولية أكثر حيث تكلمنا حول الدراسات العربية و الأجنبية وعلاقة دراستنا بمختلف الدراسات الأخرى، أيضا ما يميز دراستنا عن الدراسات الأخرى .

## الفصل الأول : الأدبيات النظرية و التطبيقية لمصادر التمويل الداخلي و

ومن خلال ما سبق وما تم التعرف عليه في الفصل السابق، نطرح التساؤل: فيم تتمثل مصادر التمويل؟، وكيف يمكن أن تؤثر مصادر التمويل على الوضعية المالية للمؤسسة الوطنية لأشغال الأبار خلال سنوات الدراسة؟، وهذا ما سوف نتطرق إليه في الفصل الموالي.

## الفصل الثاني

التمويل الداخلي ودوره في

تنويع الاستثمار في المؤسسة

الوطنية للأشغال في الآبار

## الفصل الثاني: التمويل الداخلي ودوره في تنويع الاستثمار في المؤسسة الوطنية للأشغال

تمهيد:

سوف نقوم في هذا الفصل بالتطرق الى التعريف بالمؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار ENTP من خلال إعطاء نظرة عامة عنها وبالخصوص قسم المحاسبة و المالية و المخطط التنظيمي الخاص بهذا الأخير.

المبحث الأول: عموميات حول المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار ENTP .

المطلب الأول: المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار ENTP .

أولا تعريف المؤسسة

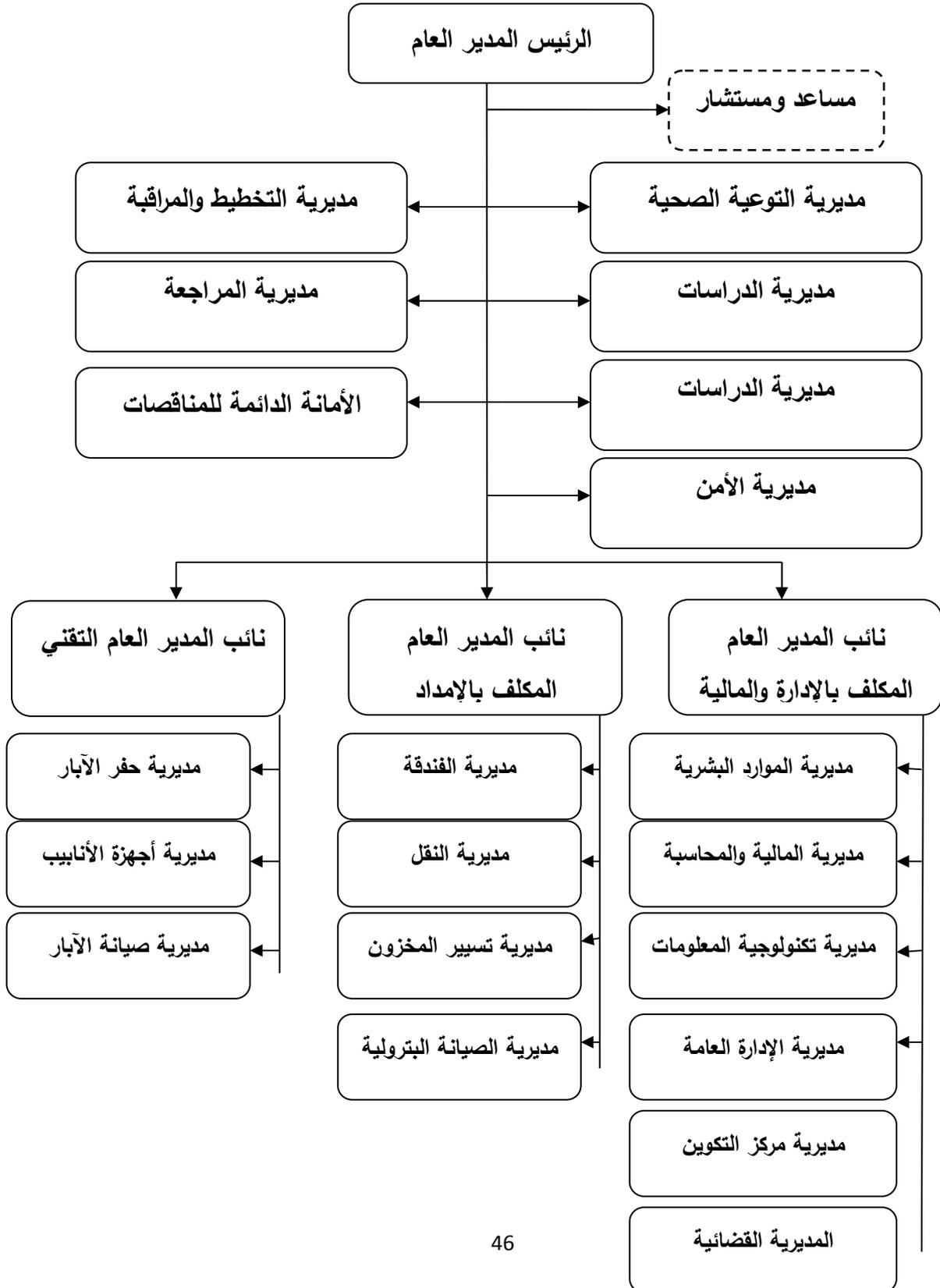
المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار هي مؤسسة وطنية - شكلها القانوني شركة ذات أسهم-، أنشأت بموجب مرسوم وزاري 171/81 بتاريخ 21 جانفي 1989 مقرها الاجتماعي حاسي مسعود يبلغ رأسمال المؤسسة 14.800.000.000 دينار جزائري مع عدد عمال يبلغ 7930 عامل وعاملة وفي سنة 2015 بلغ رقم أعمال 52414663002.22 دج. في إطار قانون إعادة الهيكلة للمؤسسات الوطنية الاقتصادية وهي مختصة في تنفيذ عمليات الحفر الاستكشافي وتطوير حقول المحروقات السائلة والغازية وأيضا الصيانة وبشكل ثانوي انجاز آبار الري العميقة، ومنذ عام 1993 م أصبحت المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار عضوا في الجمعية الدولية للمقاولين في مجال الحفر AIDC .

## الفصل الثاني: التمويل الداخلي ودوره في تنويع الاستثمار في المؤسسة الوطنية للأشغال

ثانيا: الهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار.ENTP.

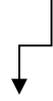
تعتمد المؤسسة محل الدراسة على تقسيم إداري منظم، نوضحه في الشكل الآتي:

الشكل رقم (2-01): الهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار



## الفصل الثاني: التمويل الداخلي ودوره في تنويع الاستثمار في المؤسسة الوطنية للأشغال

المصدر: من إعداد  
الطلب.



يتكون الهيكل التنظيمي من:

- الرئيس المدير العام: وهو المسؤول الأول في المؤسسة .  
- مديرية التوعية الصحية والأمن من الأوبئة: وتقوم هذه المديرية بـ: لحرص على ضمان وأمن العمال، المتابعة اليومية للأخطاء الممكن حدوثها و الاستعمال العقلاني للطاقة والمحافظة على البيئة

- مديرية التدقيق ومراقبة التسيير: تهتم بـ: وضع الخطط الإستراتيجية، مراقبة عملية التسيير .

- الأمن الداخلي: يحرص على سلامة الموظفين في المؤسسة .

- المديرية العامة للوجيستيك: تكون هذه المديرية مسؤولة عن تسيير المؤسسة وتجهيزها،التصليح والعناية بالتجهيزات ،نقل وتركيب وتفكيك آلات الحفر،مراقبة وسائل النقل و وسائل الفندقية و تتكون المديرية العامة للوجيستيك من الأقسام التالية :

قسم النقل : يختص بوسائل النقل مثل السيارات السياحية ، الشاحنات ، الحافلات .

قسم الفندقية: يوفر خدمات الإيواء و الإطعام للعمال العاملين على آلات الحفر ،القواعد

الثابتة وعمال

الشركات البترولية

قسم التموين و تسيير المخزون: هذا القسم يقوم بمراقبة التغير في المخزون من مدخلات

ومخرجات

قسم الصيانة البترولية وظيفه هذا القسم الرئيسية تتمثل في تجديد الأجهزة الكهربائية

الخاصة بالتبريد

و الأجهزة الكهرومنزلية

- المديرية العامة التقنية : تقوم بالأعمال التالية :عمليات الحفر للبترول و الغاز و

الماء،عملية الصيانة للآبار المحفورة ،و تنقسم هذه المديرية لثلاثة أقسام رئيسية :

## الفصل الثاني: التمويل الداخلي ودوره في تنويع الاستثمار في المؤسسة الوطنية للأشغال

- قسم حفر الآبار :يقوم بأشغال حفر آبار النفط و الغاز ذات العمق الكبير و المتوسط و حفر آبار الماء ذات العمق الكبير.

- قسم صيانة الآبار :تتمثل أشغالها في خدمات الآبار و تنظيمها.

- قسم المعدات اللولبية :يقوم بالمهام الآتية :الخصوصيات التقنية لأجهزة الحفر،طريقة التصليح،الدراسة التقنية للحصول على أجهزة الحفر والتجهيزات الأخرى وتوفير وثائق تقنية ومقاييس إعداد المشاريع .

- المديرية العامة للإدارة والمالية: تقوم بالمهام الآتية: الإدارة القضائية ،تسيير موارد

التمويل ،تكوين الموارد البشرية والتوظيف وتتكون من خمس مديريات فرعية وهي :

مديرية المالية والمحاسبة تقوم المديرية بإعداد الجداول وكل العمليات المالية والمحاسبة .

مديرية الموارد البشرية وتقوم ب: الانتقاء الموضوعي والنوعي للموظفين، التأهل العلمي

للعمال، تحسين المستوى المعيشي للعمال في المخيمات والقواعد الثابتة.

المديرية القضائية: تهتم بالتنسيق بين المؤسسة القانونية وعلاقتها مع الأطراف الخارجية.

مديرية الإدارة العامة: تهتم بالتنسيق بين إدارات المؤسسة وخلق اتصال بينهما.

مديرية العامة للتطوير: تهتم بالتكنولوجيا الحديثة فيما يتعلق بمجال الحفر وتقديم

الاستشارات في التخطيط وعصرنة وسائل ومناهج التمويل

مديرية تكنولوجيا المعرفة تقوم بتلقي التكنولوجيا والمعرفة ومحاولة تطبيقها في المؤسسة.

**المطلب الثاني: أنشطة واهداف المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار ENTP**

**أولاً: أنشطة المؤسسة**

من بين أهم الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة نذكر:

**الحفر والتنقيب :** تنشط المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار في ميدان الحفر بنوعيه

المتوسط والعميق سواء تعلق الأمر بآبار التنقيب أو التطوير

**الصيانة :** يتوفر قيم الصيانة البترولية على 14 ورشة مزودة بعنادر عصري يقع بحاسي

مسعود وتتربع عليه مساحة مغطاة قدرها 9750 م<sup>2</sup> ومساحة غير مغطاة قدرها 49800 م<sup>2</sup> كما

تتوفر على أربع مساحات أخرى لتركيب أجهزة الحفر التي أعيد تجديدها

## الفصل الثاني: التمويل الداخلي ودوره في تنويع الاستثمار في المؤسسة الوطنية للأشغال

النقل: وتكمن مهمته الأساسية في: نقل الأجهزة ومخيمات للحفر، تسليم الأجهزة وقطع غيار أجهزة الحفر، صيانة عربات المؤسسة وعتادها.

### ثانيا: أهداف المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار ENTTP.

من بين أهم الأهداف التي سعت المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار لتجسدها في أرض الواقع:

متابعة تطور تكنولوجيا الصناعة البترولية بتوفير التجهيز الكامل لآلات الحفر والمعدات ذات التكنولوجيا العالمية.

تطوير الحصة السوقية للحفر والتنقيب على مستوى الوطن وكذا الشركاء الأجانب على مستوى الدولي أي السيطرة على السوق محليا ودوليا وبالتالي المحافظة على استمرارية المؤسسة. ضمان استمرارية عملية التجديد وصيانة آلات الحفر.

### المطلب الثالث: تقديم مديرية المالية والمحاسبة.

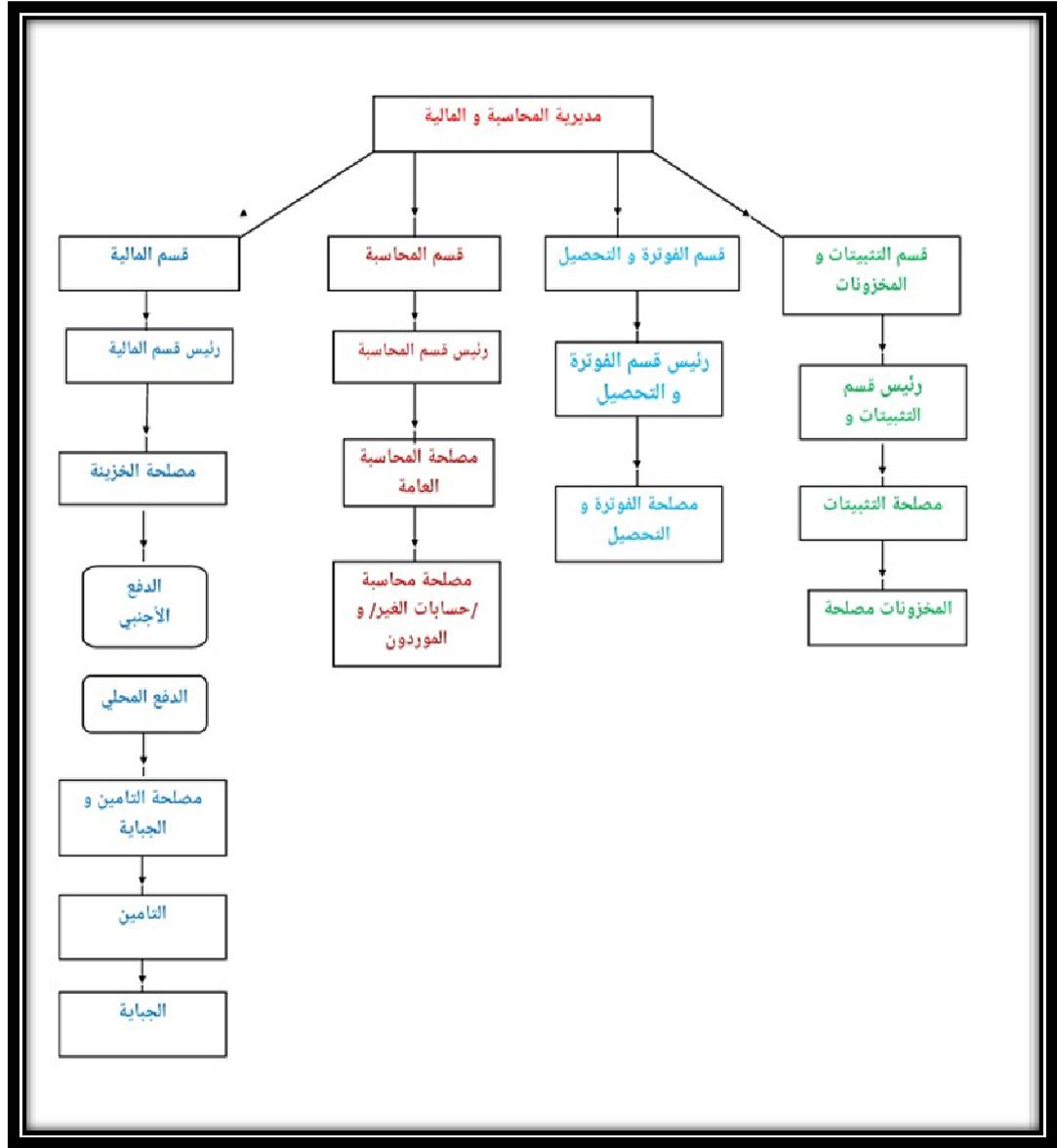
في هذا المبحث قدمنا المديرية المالية والمحاسبية بالمؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار والمهام التي تقوم بها.

### أولا: التعريف بمديرية المالية والمحاسبة.

يشغل بمديرية المحاسبة والمالية في المؤسسة حوالي 80 إطار مالي ومحاسبي وجبائي من إجمالي تعداد عمال المؤسسة و يتوزعون عبر مصالح المؤسسة كما يلي : مصلحة المحاسبة ، مصلحة المالية ، مصلحة التثبيات و المخزونات مصلحة الفوترة والتحصيل .

## الفصل الثاني: التمويل الداخلي ودوره في تنويع الاستثمار في المؤسسة الوطنية للأشغال

الشكل رقم (2-02): الهيكل التنظيمي لمديرية المالية والمحاسبة



المصدر: من إعداد الطالب.

ثانيا: مهام مديرية المالية والمحاسبة.

- التأكد من سلامة استعمال حسابات المؤسسة وتطبيقها بشكل صحيح .
- المراقبة والتسيير الدقيق للتدفقات المالية وتسجيلها وفقا لمعايير المحاسبية والالتزامات الضريبية.
- التأكد من دقة الوثائق المحاسبية والمالية وتقديمها وفقا للمدة القانونية

## الفصل الثاني: التمويل الداخلي ودوره في تنويع الاستثمار في المؤسسة الوطنية للأشغال

المبحث الثاني: عرض وتحليل القوائم المالية للمؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار

سنحاول في هذا المبحث القيام بتشخيص مالي للمؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار وذلك من خلال عرض وتحليل جدول حساب النتائج والميزانية بشقيها عن طريق دراسة مختلف النسب التي تتلاءم وطبيعة الدراسة، وبعدها سنقوم بتحديد الاثر الذي يعود به التمويل الذاتي على الاستثمارات بالمؤسسة محل الدراسة.

المطلب الأول: عرض القوائم المالية للمؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار.

أولاً: عرض الميزانية المالية جانب الأصول

جدول رقم (2-01): الميزانية المالية جانب الأصول بالمؤسسة للفترة (2014-2016).

الوحدة: الدينار الجزائري.

الأصول	12/31/2014	12/31/2015	12/31/2016
أصول ثابتة	-		
التثبيتات المعنوية	27,933,160.43	411,680.21	9,074,303.35
التثبيتات العينية	23,969,505,948.21	29,907,838,174.12	25,417,121,015.64
الأراضي	110,545,169.00	114,963,378.28	105,081,250.02
المباني	11,148,615,540.60	5,407,649,759.90	5,289,183,202.61
عتاد صناعي	11,006,566,693.19	21,490,362,451.00	16,986,906,696.31
تثبيتات عينية أخرى	2,614,412,849.76	2,894,862,584.94	3,035,949,866.70
تثبيتات جارية	7,344,855,361.64	4,350,746,594.69	4,035,804,336.80
تثبيتات مالية	588,257,334.98	346,804,786.25	567,840,238.60
أصول حسابات دائنة	-	-	-
سندات أخرى مثبتة	388,322,425.00	59,022,425.00	89,022,426.00
ضرائب مؤجلة أصول	-	-	-
قروض وأصول مالية أخرى	199,934,909.98	287,782,361.25	478,817,812.60
<b>مجموع الاصول الثابتة</b>	<b>31,930,551,805.26</b>	<b>34,605,801,235.27</b>	<b>30,029,839,894.39</b>
أصول متداولة			
مخزونات	10,307,786,438.84	11,831,439,675.78	13,268,066,554.46
قيم قابلة للتحقيق	30,124,299,190.51	27,908,448,228.81	35,263,556,841.02
زبانن	27,327,073,126.28	22,996,265,011.65	31,024,541,750.32

## الفصل الثاني: التمويل الداخلي ودوره في تنويع الاستثمار في المؤسسة الوطنية للأشغال

782,768,352.81	1,349,646,039.27	860,723,211.23	مدينون آخرون
3,456,246,737.89	3,562,537,177.89	1,936,502,853.00	ضرائب وما شابهها
-	-	-	حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة
17,015,554,467.56	14,608,964,156.07	16,279,378,925.97	<b>موجودات وما شابهها</b>
9,500,000,000.00	13,000,000,000.00	13,000,000,000.00	استثمارات واصل مالية أخرى
7,515,554,467.56	1,608,964,156.07	3,279,378,925.97	الخبزينة
<b>65,547,177,863.04</b>	<b>54,348,852,060.66</b>	<b>56,711,464,555.32</b>	<b>مجموع الاول المتداولة</b>
<b>95,577,017,757.43</b>	<b>88,954,653,295.93</b>	<b>88,642,016,360.58</b>	<b>المجموع العام للأصول</b>

المصدر: من إعداد الطالب.

ثانيا: عرض الميزانية المالية جانب الخصوم

جدول رقم (3-02): الميزانية المالية جانب الخصوم للفترة (2014-2016)

الوحدة: الدينار الجزائري.

1631/12/20	1531/12/20	1431/12/20	الخصوم
			<b>الأموال الدائمة</b>
14,800,000,000.00	14,800,000,000.00	14,800,000,000.00	رؤوس الاموال الخاصة
53,950,711,834.89	46,695,023,083.75	35,125,568,559.07	علاوات واحتياطات مدمجة
	-	-	فارق إعادة التقييم
6,837,687,123.89	9,775,626,975.60	12,308,591,500.82	النتيجة الصافية
(2,277,436,256.46)	2,119,938,224.46	239,136,975.94	رؤوس أموال خاصة - ترحيل من جديد
<b>73,310,962,702.32</b>	<b>69,150,711,834.89</b>	<b>61,995,023,083.75</b>	<b>مجموع رؤوس الاموال الخاصة</b>
			<b>الخصوم غير الجارية</b>
2,583,076.50	521,953,259.06	529,453,259.06	قروض وديون مالية
(885,156,966.36)	(1,072,460,749.66)	943,950,396.53	ضرائب مؤجلة خصوم
	-	-	ديون أخرى غير جارية
3,073,117,112.37	3,785,841,544.34	3,787,919,295.63	مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا
<b>2,190,543,222.51</b>	<b>3,235,334,053.74</b>	<b>3,373,422,158.16</b>	<b>مجموع الخصوم غير الجارية</b>
			<b>ديون قصيرة الأجل</b>
8,246,832,133.54	5,043,933,632.99	5,154,080,020.85	الموردون ولحسابات الملحقة

## الفصل الثاني: التمويل الداخلي ودوره في تنويع الاستثمار في المؤسسة الوطنية للأشغال

381,087,942.41	2,402,945,377.21	4,968,510,635.63	ضرائب
8,747,591,756.65	9,121,728,397.10	13,150,980,462.19	ديون أخرى غير جارية
-	-	-	خزينة الخصوم
<b>20,075,511,832.60</b>	<b>16,568,607,407.30</b>	<b>23,273,571,118.67</b>	مجموع الديون قصير الاجل
<b>95,577,017,757.43</b>	<b>88,954,653,295.93</b>	<b>88,642,016,360.58</b>	المجموع العام للخصوم

المصدر: من إعداد الطالب.

ثالثا: عرض جدول حساب النتائج للفترة (2016-2014)

جدول رقم (3-03): عرض جدول حساب النتائج للفترة (2016-2014)

الوحدة: الدينار الجزائري.

2016	2015	2014	البيان
54,812,691,248.13	52,414,633,002.22	53,429,189,231.16	رقم الأعمال
-	-	-	الإنتاج المنتج او المنتقص من المخزون
-	-	-	الإنتاج المثبت
-	-	-	إعانات الاستغلال
<b>54,812,691,248.13</b>	<b>52,414,633,002.22</b>	<b>53,429,189,231.00</b>	إنتاج السنة المالية
5,093,456,833.23	3,373,408,053.36	2,884,955,207.24	المشتريات المستهلكة
15,503,326,103.09	12,793,839,531.63	11,326,856,042.77	الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
<b>20,596,782,936.32</b>	<b>16,167,247,584.99</b>	<b>14,211,811,250.01</b>	استهلاك السنة المالية
<b>34,215,908,311.81</b>	<b>36,247,385,417.23</b>	<b>39,217,377,981.15</b>	القيمة المضافة للاستغلال
18,190,664,227.82	17,918,850,040.69	15,820,102,202.44	أعباء المستخدمين
1,203,726,110.10	1,167,407,541.72	1,301,295,065.12	الضرائب ولرسوم والمدفوعات المماثلة
<b>14,821,517,973.89</b>	<b>17,161,127,834.82</b>	<b>22,095,980,713.59</b>	إجمالي فائض الاستغلال
287,566,220.16	438,348,002.48	1,796,429,277.61	المنتوجات العملياتية الأخرى
78,797,160.55	171,004,316.39	1,521,661,644.93	الاعباء العملياتية الأخرى
6,966,235,852.17	5,948,637,548.31	8,180,732,676.45	المخصصات للإهلاكات و المؤونات و خسائر القيمة

## الفصل الثاني: التمويل الداخلي ودوره في تنويع الاستثمار في المؤسسة الوطنية للأشغال

1,122,420,027.12	283,580,432.47	2,214,962,850.98	استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات
<b>9,186,472,108.45</b>	<b>10,763,414,405.07</b>	<b>16,404,978,520.80</b>	<b>النتيجة التشغيلية</b>
47,528,550.74	547,548,306.24	73,705,421.29	المنتجات المالية
–	941,694.84	35,240,837.99	الاعباء المالية
<b>47,528,550.74</b>	<b>546,606,611.40</b>	<b>38,464,583.30</b>	<b>النتيجة المالية</b>
<b>9,234,000,659.19</b>	<b>11,310,021,016.47</b>	<b>16,443,443,104.10</b>	<b>النتيجة العادية قبل الضرائب</b>
2,209,009,752.00	1,662,904,394.00	3,957,109,210.00	الضرائب الوجب دفعها عن النتائج العادية
187,303,783.30	(128,510,353.13)	177,742,393.48	الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية
<b>56,270,206,946.15</b>	<b>53,684,109,743.41</b>	<b>57,514,286,781.04</b>	<b>منتجات الأنشطة العادية</b>
<b>47,036,206,287.96</b>	<b>42,374,088,726.94</b>	<b>45,205,695,280.42</b>	<b>أعباء النتيجة العادية</b>
<b>6,837,687,123.89</b>	<b>9,775,626,975.60</b>	<b>12,308,591,500.62</b>	<b>النتيجة الصافية للأنشطة العادية</b>
–	–	–	عناصر غير عادية — منتجات
–	–	–	عناصر غير عادية — أعباء
–	–	–	النتيجة الغير عادية
<b>6,837,687,123.89</b>	<b>9,775,626,975.60</b>	<b>12,308,591,500.62</b>	<b>صافي نتيجة السنة المالية</b>

المصدر: من إعداد الطالب.

## الفصل الثاني: التمويل الداخلي ودوره في تنويع الاستثمار في المؤسسة الوطنية للأشغال

المطلب الثاني: تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية

سنحاول القيام بتحليل للقوائم المالية وذلك بالاعتماد على النسب المالية التي تتلاءم وطبيعة الدراسة من أجل معرفة الوضعية المالية للمؤسسة.

أولاً: نسبة التمويل الذاتي (الخاص)

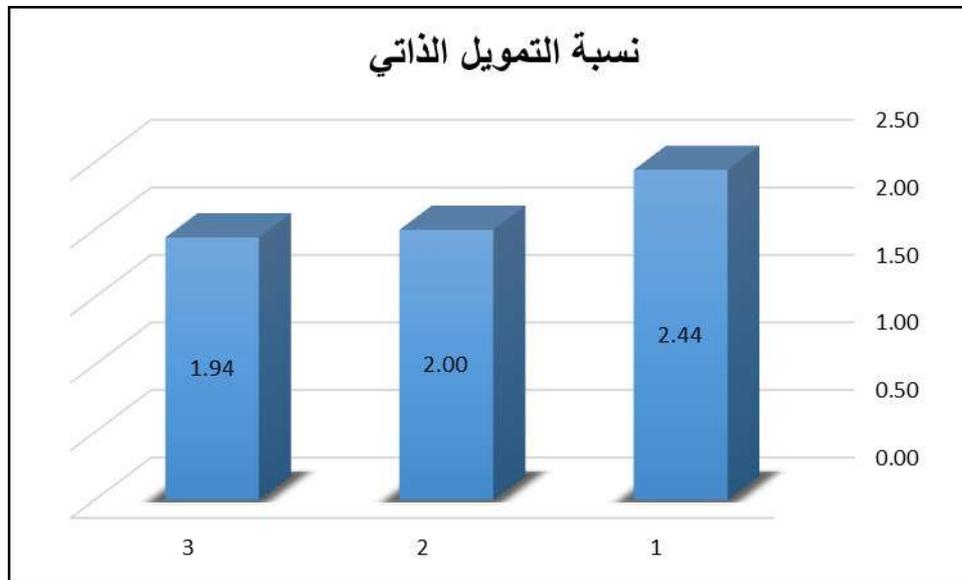
جدول رقم (3-04): نسبة التمويل الذاتي للفترة (2014-2016)

الوحدة: الدينار الجزائري.

البيان	السنوات		
	2017	2016	2015
الأموال الخاصة	73,310,962,702.32	69,150,711,834.89	61,995,023,083.75
الأصول الثابتة	30,029,839,894.39	34,605,801,235.27	31,930,551,805.26
نسبة التمويل الذاتي	2.44	2.00	1.94

المصدر: من إعداد الطالب.

الشكل رقم (2-03): نسبة التمويل الذاتي



نلاحظ من خلال الجدول والتمثيل البياني السابق أن المؤسسة تعتمد بشكل كبير على مصادرها الداخلية المتمثلة في الاموال الخاصة وهذا راجع إلى ارتفاع قيمة الاحتياطات المدججة وكذلك النتيجة الصافية للنشاط، وتمثل ذلك جليا في معدلات نسبة التمويل الذاتي التي جاءت

## الفصل الثاني: التمويل الداخلي ودوره في تنويع الاستثمار في المؤسسة الوطنية للأشغال

تباعا 1.94 / 2.00 / 2.44 وهذا يدل على تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة بشكل معتبر .

ثانيا: نسبة الاستقلالية المالية

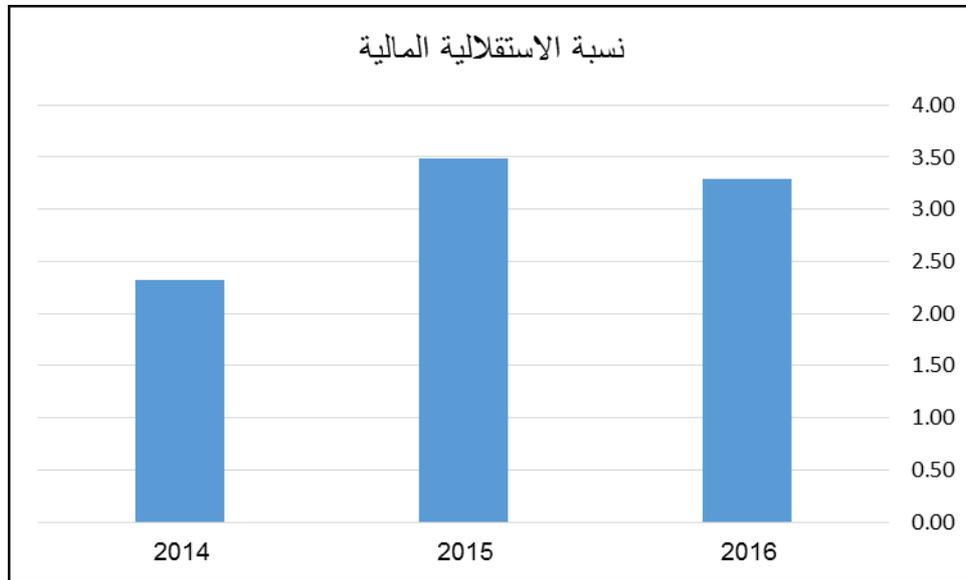
جدول رقم (03-05): نسبة الاستقلالية المالية للفترة (2014-2016).

الوحدة: الدينار الجزائري

السنوات			البيان
2016	2015	2014	
73,310,962,702.32	69,150,711,834.89	61,995,023,083.75	الأموال الخاصة
22,266,055,055.11	19,803,941,461.04	26,646,993,276.83	مجموع الديون
3.29	3.49	2.33	نسبة الاستقلالية المالية

المصدر: من إعداد الطالب.

الشكل رقم (2-04): نسبة الاستقلالية المالية



نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع لنسبة الاستقلالية المالية مع مرور السنوات والتي كانت على التوالي 2.33 / 3.49 / 3.29 ومنه فان المؤسسة تعيش خلال فترة الدراسة وضعية مالية جيدة.

## الفصل الثاني: التمويل الداخلي ودوره في تنويع الاستثمار في المؤسسة الوطنية للأشغال

ثالثا: نسبة القدرة على السداد

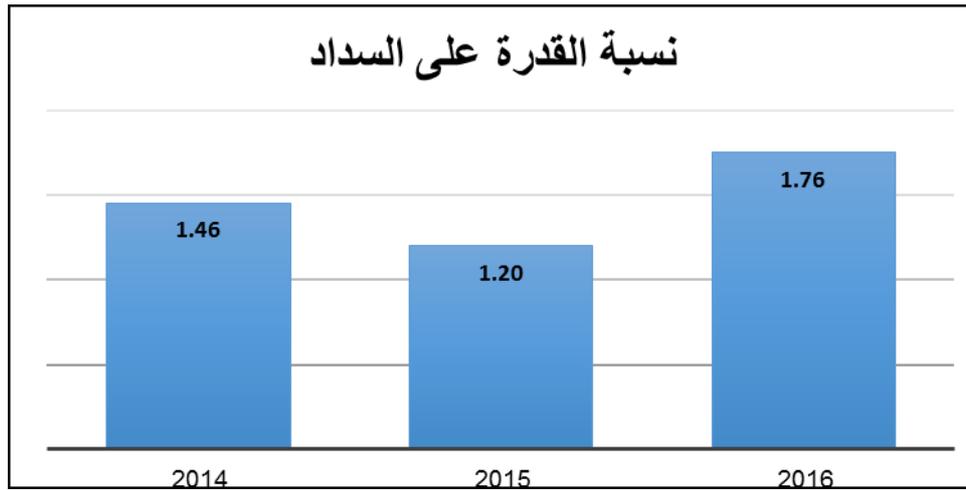
جدول رقم (3-06): نسبة القدرة على السداد بالمؤسسة للفترة (2014-2016).

الوحدة: الدينار الجزائري.

البيان	السنوات		
	2016	2015	2014
مجموع الديون	22,266,055,055.11	19,803,941,461.04	26,646,993,276.83
القدرة على التمويل الذاتي	12,681,502,048.94	16,440,684,090.84	18,274,361,326.09
نسبة القدرة على السداد	1.76	1.20	1.46

المصدر: من إعداد الطالب.

الشكل رقم (2-05): نسبة القدرة على السداد



من خلال الجدول السابق نلاحظ ان المؤسسة قادرة على سداد ديونها من أموالها الخاصة حيث يبين الجدول والشكل البياني ان النسب متقاربة فيما بينها وتسجيل انخفاض طفيف في عام 2015 بالمقارنة مع عام 2014 حيث ان ذلك راجع لانخفاض مجموع الديون بشكل معتبر اما في عام 2016 فقد ارتفعت نسبة القدرة على السداد وهذه المرة بسبب انخفاض القدرة على التمويل الذاتي في عام 2016 وارتفاع طفيف لمجموع الديون.

## الفصل الثاني: التمويل الداخلي ودوره في تنويع الاستثمار في المؤسسة الوطنية للأشغال

رابعاً: نسب المردودية

### 1. المردودية المالية:

جدول رقم (2-07): نسبة المردودية المالية بالمؤسسة للفترة (2014-2016).

الوحدة: الدينار الجزائري.

البيان	السنوات		
	2016	2015	2014
النتيجة الصافية	6,837,687,123.89	9,775,626,975.60	12,308,591,500.82
الأموال الخاصة	73,310,962,702.32	69,150,711,834.89	61,995,023,083.75
المردودية المالية	0.09	0.14	0.20

المصدر: من إعداد الطالب.

### الشكل رقم (2-06): نسبة المردودية المالية



نلاحظ من خلال الجدول والشكل البياني ان المردودية المالية سجلت انخفاض خلال سنوات فترة الدراسة حيث كانت تقدر ب 0.20 في 2014 لتتخفف الى 0.14 في 2015 ثم تنخفض مجددا الى 0.09 في عام 2016 و رغم ذلك الا اننا نلاحظ ثبات مساهمة الأموال الخاصة للمؤسسة في تحقيق نتائج صافية تمكن من رفع مستوى الاموال الخاصة بها.

## الفصل الثاني: التمويل الداخلي ودوره في تنويع الاستثمار في المؤسسة الوطنية للأشغال

### 2. المردودية الاقتصادية

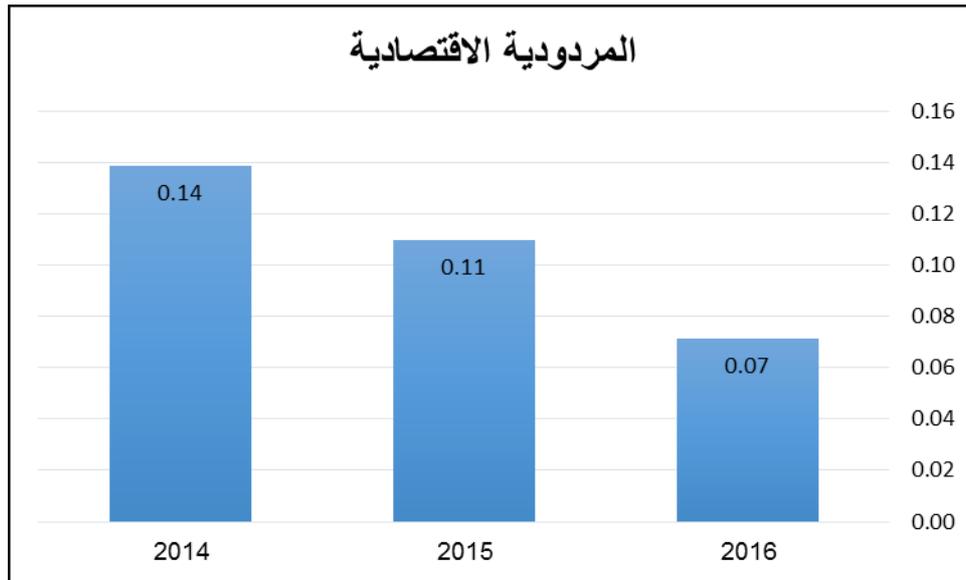
جدول رقم (3-08): نسبة المردودية الاقتصادية بالمؤسسة للفترة (2014-2016).

الوحدة: الدينار الجزائري.

البيان	السنوات		
	2016	2015	2014
النتيجة الصافية	6,837,687,123.89	9,775,626,975.60	12,308,591,500.82
مجموع الأصول	95,577,017,757.43	88,954,653,295.93	88,642,016,360.58
المردودية الاقتصادية	0.07	0.11	0.14

المصدر: من إعداد الطالب.

الشكل رقم (2-07): نسبة المردودية الاقتصادية



من خلال الجدول والشكل البياني يتوضح لنا تقارب قيم المردودية الاقتصادية حيث نسجل 0.14 ثم 0.11 ثم 0.07، هذه النسب تساعد على فهم كيفية حصول المؤسسة على أموال وذلك بحسن استغلال أصولها لتحقيق الأرباح.

3. أثر الرافعة المالية:

الرافعة المالية = المردودية المالية - المردودية الاقتصادية

## الفصل الثاني: التمويل الداخلي ودوره في تنويع الاستثمار في المؤسسة الوطنية للأشغال

جدول رقم (3-09): أثر الرافعة المالية بالمؤسسة للفترة (2014-2016).

الوحدة: الدينار الجزائري.

البيان	السنوات		
	2016	2015	2014
المردودية المالية	0.09	0.14	0.20
المردودية الاقتصادية	0.07	0.11	0.14
أثر الرافعة المالية	0.02	0.03	0.06

المصدر: من إعداد الطالب.

بما أن نتائج المردودية المالية والمردودية الاقتصادية كانت جيدة وبما أن نسب المردودية المالية كانت أكبر من المردودية الاقتصادية فقد كانت نتيجة أثر الرافعة المالية موجبة وهي على التوالي 0.06 / 0.03 / 0.02 وهي تدل على الأثر الإيجابي للحوء المسيرين للاستدانة ما أثر ذلك إيجابيا على المردودية المالية والتي بدورها أدت إلى تحقيق نمو للقدرة على التمويل الذاتي هذا ما يمكن المؤسسة من اللجوء إلى الاستدانة ما يؤدي بها إلى زيادة مردودية الأموال الخاصة.

والاستخدام الأمثل لها، لكن في حدود لأن نسب أثر الرفع المالي متقاربة وتكاد تكون صفرية ما يدل على أن قيمة القروض التي تحصل عليها المؤسسة التمويل نشاطها الاستغلالي تكاد تكون مثالية، لأنه لو تجاوزت هذه القيم ما هي عليه فإن أثر الرفع المالي يكون منعدم، ما يؤدي إلى تقييد أثر الرافعة المالية وحينها تتوحد دلالة كل من مردودية الأموال الخاصة والمردودية الاقتصادية بعد الضريبة وهي نفس حالة انعدام الاستدانة.

## الفصل الثاني: التمويل الداخلي ودوره في تنويع الاستثمار في المؤسسة الوطنية للأشغال

### المطلب الثالث: التمويل الذاتي وأثره على الاستثمار في المؤسسة

في هذا المطلب سنركز بشكل كامل على حساب التمويل الذاتي في المؤسسة ومقارنته مع الاستثمارات بالمؤسسة لمعرفة تأثيره الحقيقي وكذلك ابراز مساهمة مخصصات الاهتلاك والنتيجة الصافية في قدرة المؤسسة في التمويل الذاتي.

#### أولاً. حساب القدرة على التمويل الذاتي

انطلاقاً من جدول حساب النتائج، سنعتمد على عدة معطيات تتيح لنا حساب القدرة على التمويل الذاتي في المؤسسة محل الدراسة في الفترة (2014 – 2016):

#### 1. انطلاقاً من النتيجة الصافية.

جدول رقم (2-10): حساب القدرة على التمويل الذاتي للفترة (2014-2016).

الوحدة: الدينار الجزائري.

البيان	2014	2015	2016
النتيجة الصافية	12,308,591,500.62	9,775,626,975.00	6,837,687,123.89
+ مخصصات الاهتلاكات والمؤونات	8,180,732,676.45	6,948,637,548.31	6,966,235,852.17
- استرجاعات الاهتلاكات والمؤونات	2,214,962,850.98	283,580,432.47	1,122,420,927.12
- اعانات التثبيتات	0.00	0.00	0.00
- نواتج عن التنازل عن الأصول	0.00	0.00	0.00
<b>قدرة التمويل الذاتي</b>	<b>18,274,361,326.09</b>	<b>16,440,684,090.84</b>	<b>12,681,502,048.94</b>

المصدر: من إعداد الطالب.

يلاحظ عند احتساب القدرة على التمويل الذاتي بطريقة النتيجة الصافية انه ورغم انخفاضها الكبير خلال فترة الدراسة الا انها تعتبر أكبر داعم لقدرة المؤسسة على التمويل حيث كانت بقيمة **12,308,591,500.62** دج وانخفضت في عام 2015 الى **9,775,626,975.00** دج ومن ثم انخفضت أكثر الى **6,837,687,123.89** دج، وما ساعد قدرة التمويل الذاتي قيمة مخصصات الاهتلاكات والمؤونات التي سجلت قيمة **8,180,732,676.45** دج في عام 2014 ثم انخفاض الى غاية **6,948,637,548.31** دج في سنة 2015 و تم سجلت ارتفاع

## الفصل الثاني: التمويل الداخلي ودوره في تنويع الاستثمار في المؤسسة الوطنية للأشغال

طفيف الى قيمة 6,966,235,852.17 دج ، و رغم قيمة استرجاعات الاهتلاكات و المؤونات الا اننا سجلنا قدرة تمويل ذاتي جيدة على مدار السنوات الثلاث محل الدراسة و التي بلغت قيمة 18,274,361,326.09 دج سنة 2014 و من ثم قيمة 16,440,684,090.84 دج سنة 2015 و كما كان متوقعا مع الانخفاض الكبير للنتيجة الصافية في عام 2016 فقد انخفضت القدرة على التمويل الذاتي الى 12,681,502,048.94 دج .

### 2. انطلاقا من الفائض الإجمالي للاستغلال:

جدول رقم (2-11): حساب القدرة على التمويل الذاتي انطلاقا من الفائض الإجمالي للاستغلال بالمؤسسة للفترة (2016-2014).

الوحدة: الدينار الجزائري.

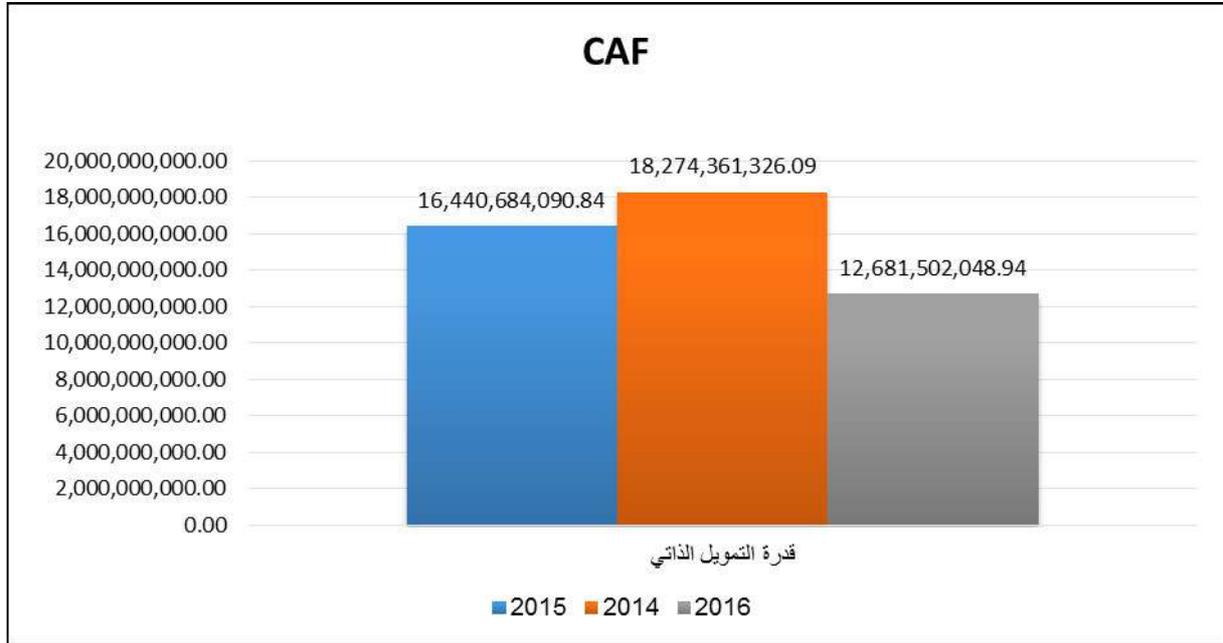
البيان	2014	2015	2016
الفائض الإجمالي للاستغلال	22,095,980,713.59	17,161,127,834.00	14,821,517,973.89
+ نواتج أخرى من العمليات	1,796,429,277.61	438,348,002.48	287,566,220.16
+ نواتج مالية	73,705,421.29	547,548,306.24	47,528,550.74
- أعباء مالية	35,240,837.99	941,694.62	0.00
- أعباء أخرى من العمليات	1,521,661,644.93	171,004,316.39	78,797,160.55
- ضرائب على الأرباح	4,134,851,603.48	1,534,394,040.87	2,396,313,535.30
قدرة التمويل الذاتي	18,274,361,326.09	16,440,684,090.84	12,681,502,048.94

المصدر: من إعداد الطالب.

من الملاحظ انه مع الانخفاض الحاصل في الفائض الإجمالي للاستغلال الذي سجل قيمة 22,095,980,713.59 دج في سنة 2014 ثم قيمة 17,161,127,834.00 دج في سنة 2015 ثم أخيرا الى قيمة 14,821,517,973.89 دج في سنة 2016، ومع انخفاض قيمة النواتج العملياتية الأخرى ونسبية النواتج المالية مقارنة بالفائض الإجمالي للاستغلال و ارتفاع الضرائب على الأرباح، فقد تم تسجيل انخفاض متتالي في القدرة على التمويل الذاتي على مدار سنوات الدراسة.

## الفصل الثاني: التمويل الداخلي ودوره في تنويع الاستثمار في المؤسسة الوطنية للأشغال

الشكل رقم (2-08): قدرة التمويل الذاتي



المصدر: من إعداد الطالب.

ثانيا. نسبة مساهمة المخصصات والنتيجة الصافية في التمويل الذاتي:

3. مساهمة مخصصات الإهلاكات والمؤونات في التمويل الذاتي:

جدول رقم (2-12): مساهمة مخصصات الإهلاكات و المؤونات في التمويل الذاتي بالمؤسسة للفترة

(2016-2014).

الوحدة: الدينار الجزائري.

البيان	السنوات		
	2017	2016	2015
مخصصات الإهلاكات و المؤونات	6,966,235,852.17	6,948,637,548.31	8,180,732,676.45
التمويل الذاتي	12,681,502,048.94	16,440,684,090.84	18,274,361,326.09
مخصصات الإهلاكات و المؤونات / التمويل الذاتي	0.55	0.42	0.45

المصدر: من إعداد الطالب.

الملاحظ في تحليل نسبة المخصصات على التمويل الذاتي ان المسيرين لجأوا الى استقرار قيمة مخصصات الإهلاكات والمؤونات بالرغم من انخفاض قيمة التمويل الذاتي والذي تجلت في النسب

## الفصل الثاني: التمويل الداخلي ودوره في تنويع الاستثمار في المؤسسة الوطنية للأشغال

المرتفعة نوعا ما حيث سجلت على التوالي 0.45 / 0.42 / 0.55، وذلك بغية استرجاعها وقت الحاجة او لاستعمالها في سداد ديون المؤسسة والوفاء بالتزاماتها.

### 4. مساهمة النتيجة الصافية في التمويل الذاتي:

جدول رقم (2-13): مساهمة النتيجة الصافية في التمويل الذاتي بالمؤسسة للفترة (2014-2016).

الوحدة: الدينار الجزائري.

البيان	السنوات		
	2017	2016	2015
النتيجة الصافية	6,837,687,123.89	9,775,626,975.00	12,308,591,500.62
التمويل الذاتي	12,681,502,048.94	16,440,684,090.84	18,274,361,326.09
مخصصات الاهتلاكات والمؤونات / التمويل الذاتي	0.54	0.59	0.67

المصدر: من إعداد الطالب.

كما كان متوقعا فان مساهمة النتيجة الصافية في التمويل الذاتي كانت كبيرة بالرغم من انخفاضها وهذا راجع الى رقم اعمال المؤسسة ومكانتها في السوق الجزائرية.

ثالثا. دور الاهتلاكات والمؤونات في تغطية استثمارات تجديد الأصول.

جدول رقم (2-14): حساب قيمة التغير في الأصول الثابتة بالمؤسسة للفترة (2014-2016).

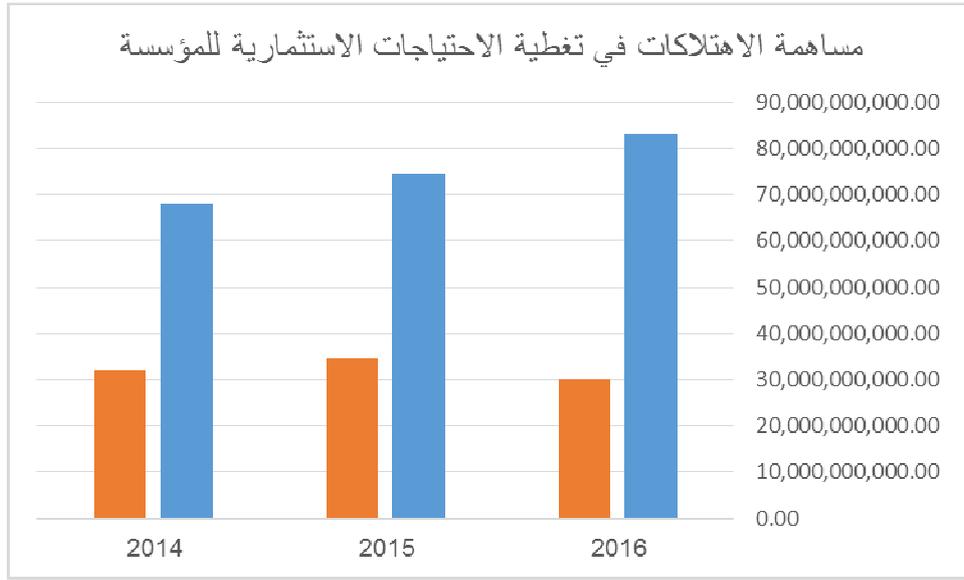
الوحدة: الدينار الجزائري.

البيان	السنوات		
	2016	5201	4201
الاهتلاكات المتراكمة	83,225,965,987.33	74,699,531,763.26	67,847,152,439.60
الاصول الثابتة	30,029,839,894.39	34,605,801,235.27	31,930,551,805.26
التغير في الاصول الثابتة	53,196,126,092.94	40,093,730,527.99	35,916,600,634.34

المصدر: من إعداد الطالبين.

## الفصل الثاني: التمويل الداخلي ودوره في تنويع الاستثمار في المؤسسة الوطنية للأشغال

الشكل رقم (2-09): مساهمة الاهتلاكات في تغطية الاحتياجات الاستثمارية للمؤسسة.



المصدر: من إعداد الطالبين.

من خلال القيم المتحصل عليها نلاحظ المساهمة الكبيرة للاهتلاكات والمؤونات في تغطية الاحتياجات الاستثمارية في المؤسسة، كما نلاحظ ارتفاعها المستمر بشكل تصاعدي يعكس توجه المؤسسة نحو استغلالها أحسن استغلال في توسيع نشاطها وتحسين أداء أصولها بما يحقق إنتاجية أكبر هذا من جهة، ومن جهة أخرى استعمال جزء منها في تغطية العجز في السداد في حالات معينة والوفاء بالتزامات المؤسسة نحو دائنيها .

رابعا: مقارنة بين التمويل الذاتي والاستثمارات الجارية:

جدول رقم (2-15): مقارنة التمويل الذاتي و الاستثمارات الجارية بالمؤسسة للفترة (2014-2016).

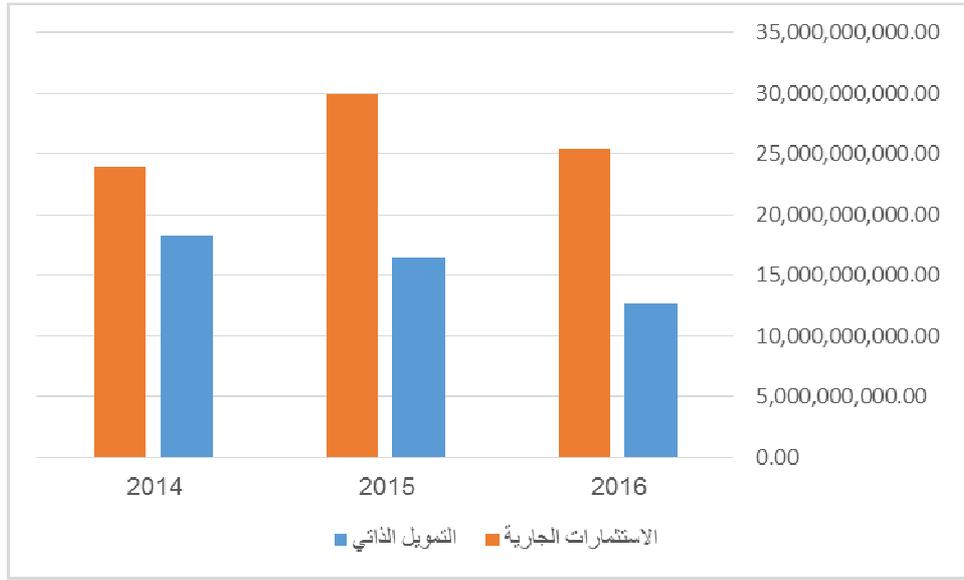
الوحدة: الدينار الجزائري.

البيان	السنوات		
	2016	2015	2014
التمويل الذاتي	12,681,502,048.94	16,440,684,090.84	18,274,361,326.09
الاستثمارات الجارية	25,417,121,015.64	29,907,838,174.12	23,969,505,948.21

المصدر: من إعداد الطالب.

## الفصل الثاني: التمويل الداخلي ودوره في تنويع الاستثمار في المؤسسة الوطنية للأشغال

الشكل رقم (2-10): مقارنة الاستثمارات الجارية والتمويل الذاتي



المصدر: من إعداد الطالب.

نلاحظ من هذه المقارنة انه رغم الانخفاض المستمر للقدرة على التمويل الذاتي طوال فترة الدراسة الا ان قيمته الموجبة ساعدت مسيري المؤسسة على اتخاذ القرار التمويلي والاستثماري لزيادة وتوسعة الاستثمارات الجارية (التشبيطات العينية).

خامسا. مستوى التجديد في المؤسسة:

جدول رقم (2-16): حساب معدل التقادم ودرجة الاهتلاك بالمؤسسة للفترة (2014-2016).

الوحدة: الدينار الجزائري.

السنوات			البيان
2016	2015	2014	
113,255,805,881.72	109,305,332,998.53	99,777,704,244.86	القيمة الاجمالية للأصول الثابتة (1)
83,225,965,987.33	74,699,531,763.26	67,847,152,439.60	الاهتلاكات المتراكمة (2)
30,029,839,894.39	34,605,801,235.27	31,930,551,805.26	القيمة الصافية للأصول الثابتة (3)
0.27	0.32	0.32	معدل التقادم = (1) / (3)
0.73	0.68	0.68	درجة الاهتلاك = (1) / (2)

المصدر: من إعداد الطالب.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان معدل التقادم خلال سنوات الدراسة شبه ثابت، حيث سجلت القيم 0.27 / 0.32 / 0.32 على التوالي ما يفسر بأن الاصول الثابتة للمؤسسة في

## الفصل الثاني: التمويل الداخلي ودوره في تنويع الاستثمار في المؤسسة الوطنية للأشغال

حاله متوسطة بين التجديد والتقاعد كما نلاحظ أن درجة الاهتلاك تكاد تكون ثابتة هي كذلك عند القيم  $0.68 / 0.68 / 0.73$  ما يدل على ثبات عملية التجديد وأن مجموع الاهتلاكات المتراكمة ليست بالكبيرة مقارنة بالتشبيات المادية إجمالاً أي أن هنالك عملية تجديد في أصول المؤسسة لكن بوتيرة منخفضة.

## الفصل الثاني: التمويل الداخلي ودوره في تنويع الاستثمار في المؤسسة الوطنية للأشغال

### خلاصة الفصل

يجسد هذا الفصل أهم الأمور التي ناقشناها في الفصلين النظريين والتنبؤ بها على أرض الواقع، ويقدم لمحة عامة عن الشركة الوطنية للأشغال في الآبار وهيكلها التنظيمي ، ويركز على المصالح المالية والمحاسبية ، ويسلط الضوء على التحديات التي تواجهها الشركة بالإضافة الى الأهداف التي تسعى اليها ثم يتم تحليل البيانات المالية باستخدام المقاييس والنسب والمنحنيات الرسومية لفهم تأثير التمويل الذاتي على الاستثمارات المؤسسية ومستويات الأصول.

الخاتمة العامة

أثناء إعدادنا لهذه الدراسة، أظهرت معظم المراجع ومعظم الدراسات المالية التي مررنا بها أن التمويل الذاتي الذي يعبر عن مصدر التمويل داخل المؤسسة، من أهم وأفضل مصادر التمويل التي تمكن المؤسسات من الاستقلال المالي والإداري. في جميع مراحل أنشطة المؤسسة، سواء كانت صغيرة أو متوسطة الحجم، فهي مورد متوفر داخليًا، ولا تتحمل المؤسسة تكلفة الاستحواذ، ويُنظر إليه على أنها محرك تنميتها، سواء من خلال دورة نشاطها العادي أو من خلال إظهار وتفعيل أنشطتها الاستثمارية وبالتالي، فإن المؤسسة الناجحة هي التي تلتزم بتوفير أدوات التمويل اللازمة وتكون على استعداد لتكوين وخلق مزيج مثالي من مصادر متعددة للتمويل بحيث يمكن أن تكون في عملية توليد وتحديث تسعيرها وتطبيق سياستها الاستثمارية على التمويل الخاص، يتم تحديد ذلك من خلال عدة عناصر في شروط وأحكام الإهلاك التي تلعب دورًا مهمًا في تحديد قيمة أصول المؤسسة وتعويض أوجه النقص فيها. كما تساعد المؤسسة على مواكبة التغييرات التي تحدث وتخضع للتغيير بمرور الوقت. وتأثير العوامل التكنولوجية الحديثة، التي تلعب دورًا مهمًا في الحفاظ على مكانة المؤسسة في السوق ومواكبة الأحداث الاقتصادية المختلفة، بالإضافة إلى عوامل التوفير والأرباح المحتجزة المدرجة في مصدر التمويل الذاتي الذي يسمح للمؤسسات بتنشيط أنشطتها الاستثمارية داخليًا سواء للبقاء أو النمو والتوسع.

من خلال معالجة موضوع مصادر التمويل الداخلية ودورها في توسيع وتنشيط الاستثمار المؤسساتي في الاقتصاد، ومن خلال فصلين من البحث النظري ومراجعة المفاهيم المختلفة، تم التطرق في الفصل الثالث من الدراسات المالية إلى الوضع الفعلي للشركة الوطنية للأشغال في الآبار والافتراضات الأساسية التي تقوم عليها المشكلة هي كما يلي:

كيف يساهم التمويل الذاتي في تفعيل وتنشيط الاستثمار في المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار؟

يمكننا عرض نتائج اختبار الفرضيات والنتائج النهائية للدراسة كما يلي:

### نتائج اختبار الفرضيات:

تم إثبات فرضية ان مكونات التمويل الذاتي يتشكل من الإهلاكات والمؤونات ذات الطابع الاحتياطي والارباح المحتجزة.

تم التأكد من ان للتمويل الذاتي دور أساسي في النجاح السياسة التمويلية للمؤسسة وذلك بتوفيره للاستقلالية المالية اللازمة.

يؤثر التمويل الذاتي في تنشيط وتفعيل الاستثمار في المؤسسة الاقتصادية من خلال دعم الهيكل التمويلي وكقاعدة أساسية لتحريك العجلة الاستثمارية فيها.

### نتائج الدراسة

- يساهم التمويل الذاتي بشكل مباشر في توفير الموارد المالية لتمويل دورة الاستغلال، وكذلك في الاستحداث المباشر أو غير المباشر لقدرات إنتاجية جديدة أو تفعيل وتفعيل الاستثمارات داخل المؤسسة من خلال زيادة قوتها الحالية.
- يعتبر التمويل الذاتي عامل مهم في زيادة استقلالية المؤسسة مما يسمح لها بالتوسع في الاقتراض في الحدود المثلى والاستخدام المثل لموارد المؤسسة خصوصا الكبيرة منها بهدف تحقيق مردودية اقتصادية ومالية معتبرة والتوسع في النشاط.
- من العناصر المهمة كذلك في تكوين التمويل الذاتي نجد الرباح المحتجزة والاحتياطات المعلنة.
- يساهم التمويل الذاتي عن طريق زيادة مستوى التجديد لوصول المؤسسة بتفعيل الاستثمار بهدف البقاء أو التوسع في النشاط
- يلعب التمويل الذاتي باعتباره مصدر داخلي للتمويل دور هام في توليفة التمويل داخل المؤسسة.

### التوصيات

يجب على المؤسسة العمل أكثر على توسيع استثماراتها اعتمادا على مواردها الذاتية.

يجب على المؤسسة العمل على تحقيق نتائج إيجابية أكثر مقارنة بالوضع المالية المستقرة التي تمكنها من الحصول على قروض تساعد في الرفع المالي لمواردها الخاصة

يجب على المؤسسة التعمق أكثر في تحليل مصادر التمويل الداخلية واستغلال الوضعية المالية المرشحة من أجل تحديد أصول المؤسسة بشكل أكبر يساعدها في التقليل من تكاليف الإنتاج والمنافسة أكثر.

على المؤسسة العمل على الرفع أكثر من قيمة الإهلاكات والمؤونات ذات الطابع الاحتياطي بغية التقليل من الوعاء الضريبي والاستغلال الأمثل للوفر الضريبي وإعادة استثمار الموال المحتفظ بها في فتح خطوط إنتاج جديدة أو تنويع المنتجات.

### آفاق الدراسة

تناولنا من خلال هذه الدراسة إشكالية المصادر الداخلية للتمويل و المتمثلة في التمويل الذاتي و دورها في تنشيط و تفعيل الاستثمار في المؤسسة الاقتصادية و للإجابة على هذه الإشكالية قسمنا دراستنا إلى جزئين، نظري تطرقنا فيه إلى أغلب المفاهيم المتعلقة بالموضوع و التطبيقي حيث قمنا بتحليل القوائم المالية لمؤسسة مطاحن بني هارون لمعرفة كيفية مساهمة التمويل الذاتي في دعم هيكلها المالي و تنشيط الاستثمار بهدف البقاء أو النمو و عند اطلاعنا على حيثيات هذا الموضوع و عند التعمق فيه استوقفنا بعض المواضيع الأخرى و التي هي على صلة بموضوع دراستنا و التي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

- كيفية الموازنة بين المصادر الداخلية للتمويل و المصادر الخارجية لتحقيق الهيكل التمويلي الأمثل في المؤسسات الاقتصادية.
- ما هو أفضل مصدر تمويلي حسب كل مرحلة من مراحل نمو المؤسسة الاقتصادية؟
- واقع الاستدانة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وكيفية تعزيز دور المؤسسات المالية في الرفع منه.
- علاقة المصادر الداخلية للتمويل بالمردودية الاقتصادية و المصادر الخارجية بالرفع المالي .

المصادر و

المراجع

المصادر و المراجع

أولاً: الكتب

1. ابن منظور، لسان العرب، دار صادر للطباعة والنشر، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1956
2. الفيروز ابادي، القاموس المحيط، دار العلم للجميع، بيروت، طبعة 1، 1985
3. محمد بشير، علية القاموس الاقتصادي، ط 1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1985
4. سليمان الناصر، تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الاسلامية، طبعة 1، جمعية التراث، غرداية، 2002
5. عدنان هاشم رحيم السامرائي، الإدارة المالية، الجامعة المفتوحة، الأردن، 1997
6. كنجو عبود، ابراهيم وهبي فهد، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 1997
7. هيثم عصام، نظرية التمويل، دار زهران لنشر والتوزيع، الأردن، 2001
8. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007
9. خميسي شيحة، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2010
10. مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
11. سمير محمد عبد العزيز، التمويل و إصلاح خلل الهياكل المالية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 1997
12. محمد بوشوشة، تأثير السياسات التمويلية على أمثلية الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2016
13. ماجد أحمد عطا الله، إدارة الاستثمار، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011
14. موسى الشقيري نوري و اخرون، إدارة الاستثمار، دار مسيرة للنشر، الأردن، 2012
15. محمد توفيق ماضي، إدارة وجدولة المشاريع، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، مصر، 2000
16. بن حراث حياة، محاضرات في سياسة واستراتيجية الاستثمار، مطبوعة جامعية ، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2015

17. ناظم محمد نوري الشمري و اخرون، اساسيات الاستثمار العيني و المالي، دار وائل للنشر، الأردن، 2000
18. محفوظ بن عصمان، مدخل في الاقتصاد الحديث، دار العلوم، الجزائر، 2003
19. إلياس بن الساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي و الإدارة المالية :دروس وتطبيقات، دار وائل للنشر، 2006،
20. محمد الكرخي، تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الاردن، 2010
21. محمد السعيد الهادي، الإدارة المالية الاستثمار، التمويل، التحليل المالي :الأسواق المالية الدولية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الاردن، 2010

ثانيا : الرسائل و الاطروحات

1. بوكونة نورة، تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، رسالة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر
2. زابينة آيت وازو، مسؤولية البنك المركزي في مواجهة الأخطار المصرفية، رسالة دكتوراه في العلوم في القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة تيزي وزو، 2012
3. خالد ثامر، الضمانات من مخاطر تمويل المؤسسة الاقتصادية، رسالة دكتوراه في العلوم في القانون الخاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران -2- محمد بن أحمد، 2018 .
4. صيود إيناس، أهمية القرض السندي في تمويل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة- بومرداس-، 2009،
5. محمد شعبان، نحو اختيار هيكل تمويلي أمثل للمؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة- بومرداس-، الجزائر، 2010
6. زواوي فضيلة، تمويل المؤسسة الاقتصادية وفق الميكانيزمات الجديدة في الجزائر - دراسة حالة مؤسسة سونلغاز - ،مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في علوم التسيير، فرع :مالية المؤسسة ، جامعة أحمد بوقرة- بومرداس-، 2009
7. ياسين العايب، إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري -قسنطينة-، 2011،

8. لحمر خديجة، دور النظام المالي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة البنوك الجزائرية - واقع وأفاق-، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005
9. صديقي احمد، فريقي سعاد وصبرو خدوجة، تأثير الهيكل التمويلي على القرارات المالية في المؤسسة، جامعة أحمد دراية-أدرار
10. حياة زيد، دور التحليل الفني في اتخاذ قرار الاستثمار بالأسهم-دراسة حالة-، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص الأسواق المالية والبورصات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، 2015
11. علي حامدي، أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية-دراسة حالة-، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، 2011.
12. رمال حجاج، دور التمويل الذاتي على النمو الداخلي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح -ورقلة-، 2013
13. دريال سمية، سلوك المؤسسات الاقتصادية في تمويل نموها الداخلي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2012
14. برجي شهرزاد، إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، تلمسان، 2012
15. ياسين العايب، إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية- دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة منتوري-قسنطينة-، 2011.

الملاحق

**BILAN ACTIF**  
EXERCICE CLOS LE 31/12/2014

ACTIF	Note	2014		2013	
		MONTANT BRUT	AMORT.	MONT. NET	Mt. NET
<b>ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)</b>					
IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	01	330 126 112,72	302 192 952,29	27 933 160,43	93 378 322,66
- Logiciel informatique		330 126 112,72	302 192 952,29	27 933 160,43	93 378 322,66
IMMOBILISATIONS CORPORELLES		91 477 752 850,52	67 508 246 902,31	23 969 505 948,21	22 865 394 738,69
- Terrains	02	161 642 711,99	51 097 542,09	110 545 169,90	42 756 835,71
- Bâiments	03	11 148 615 540,60	5 816 853 812,02	5 331 761 728,58	5 108 137 273,26
- Installations techniques, matériel et outillage industriel		69 160 927 904,74	53 248 141 704,77	15 912 786 199,97	17 714 500 629,72
- Autres immobilisations	04	11 006 566 693,19	8 392 153 843,43	2 614 412 849,76	12 216 200 202,86
<b>IMMOBILISATIONS EN COURS</b>		7 344 855 361,64	-	7 344 855 361,64	12 163 887 119,00
- Infrastructures	05	7 344 855 361,64	-	7 344 855 361,64	12 163 887 119,00
<b>IMMOBILISATIONS FINANCIERES</b>		624 969 919,98	36 712 585,00	588 257 334,98	570 480 041,84
- Titres mis en équivalence - entreprises associées		-	-	-	-
- Autres participations et créances rattachées	06	424 615 010,00	36 292 585,00	388 322 425,00	324 728 425,00
- Autres titres immobilisés		-	-	-	-
- Prêts et autres actifs financiers non courants	07	200 354 909,98	420 000,00	199 934 909,98	245 751 616,84
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>		<b>99 777 704 244,86</b>	<b>67 847 152 439,60</b>	<b>31 930 551 805,26</b>	<b>35 745 453 306,05</b>
<b>ACTIF COURANT</b>					
<b>STOCKS ET EN COURS</b>	08	12 381 821 024,69	2 074 034 585,85	10 307 786 438,84	8 685 648 567,81
<b>CREANCES ET EMPLOIS ASSIMILES</b>		31 821 042 938,26	1 696 743 747,75	30 124 299 190,51	24 735 131 648,13
- Clients	09	29 023 816 874,03	1 696 743 747,75	27 327 073 126,28	22 222 732 113,24
- Autres débiteurs	10	860 723 211,23	-	860 723 211,23	999 705 172,89
P	11	1 936 502 853,00	-	1 936 502 853,00	1 512 694 362,00
- Autres actifs courants		-	-	-	-
<b>DISPONIBILITES ET ASSIMILES</b>	12	16 482 903 925,97	203 525 000,00	16 279 378 925,97	5 302 230 711,64
- Placements et autres actifs financiers courants		13 000 000 000,00	-	13 000 000 000,00	4 000 000 000,00
- Trésorerie		3 482 903 925,97	203 525 000,00	3 279 378 925,97	1 302 230 711,64
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>		<b>60 685 767 888,92</b>	<b>3 974 303 333,60</b>	<b>56 711 464 555,32</b>	<b>38 723 010 927,58</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>		<b>160 463 472 133,78</b>	<b>71 821 455 773,20</b>	<b>88 642 016 360,58</b>	<b>74 468 464 233,63</b>

Compteur QRcode

**ENTREPRISE NATIONALE DES TRAVAUX AUX PUTIS**  
EPE / SPA AU CAPITAL SOCIAL DE 14 800 000 000,00 DA



ENTREPRISE NATIONALE DES TRAVAUX AUX PUITES  
EPE / SPA AU CAPITAL SOCIAL DE 14 800 000 000,00 DA

Certifiée CRISE

**BILAN PASSIF**

EXERCICE CLOS LE 31/12/2014

PASSIF	Note	MONTANTS	
		2014	2013
<b>CAPITAUX PROPRES</b>			
- Capital émis	13	14 800 000 000,00	14 800 000 000,00
- Capital non appelé			
- Primes et réserves	14	35 125 568 559,07	29 587 586 092,17
- Provisions réglementées			
- Ecart de réévaluation			
- Résultat net de l'exercice		12 308 591 500,62	7 625 234 937,00
- Autres capitaux propres - Report à nouveau		239 136 975,94	1 787 252 470,10
<b>TOTAL I</b>		<b>61 995 023 083,75</b>	<b>50 225 568 559,07</b>
<b>PASSIFS NON COURANTS</b>			
- Emprunts et dettes financières	15	529 453 259,06	1 379 096 818,11
- Impôts (différés et provisionnés)	16	943 950 396,53	1 121 692 790,01
- Autres dettes non courantes			
- Provisions et produits comptabilisés d'avance	17	3 787 919 295,63	4 279 378 364,88
<b>TOTAL PASSIFS NON COURANTS II</b>		<b>3 373 422 158,16</b>	<b>4 536 782 392,98</b>
<b>PASSIFS COURANTS</b>			
- Fournisseurs et comptes rattachés	18	5 154 080 020,85	5 950 904 386,92
- Impôts	19	4 968 510 635,63	3 093 397 120,57
- Autres dettes	20	13 150 980 462,19	10 400 085 873,05
- Trésorerie Passif	21		261 725 901,04
<b>TOTAL PASSIFS COURANTS III</b>		<b>23 273 571 118,67</b>	<b>19 706 113 281,58</b>
<b>TOTAL GENERAL PASSIF</b>		<b>88 642 016 360,58</b>	<b>74 468 464 233,63</b>

# قائمة الملاحق

## BILAN Exercice clos le : Decembre-2015

ACTIF	NOTE	2015 Brut	2015 Amort- Prov	2015 Net	2014 Net
<b>ACTIFES NON COURANTS</b>					
Ecart d'acquisition (Goodwill)					
<b>Immobilisations incorporelles</b>	<b>01</b>	<b>330 093 302,72</b>	<b>329 681 622,51</b>	<b>411 680,21</b>	<b>27 933 160,43</b>
<b>Immobilisations corporelles</b>	<b>02</b>	<b>104 241 395 729,87</b>	<b>74 333 557 555,75</b>	<b>29 907 838 174,12</b>	<b>23 969 505 948,21</b>
Terrains		178 402 161,99	63 438 783,71	114 963 378,28	110 545 169,90
Bâtimens	<b>03</b>	11 634 575 619,30	6 226 925 859,40	5 407 649 759,90	5 331 761 728,58
Installations techniques, materiel et outillage	<b>04</b>	80 615 629 619,12	59 125 267 168,12	21 490 362 451,00	15 912 786 199,97
Autres immobilisations	<b>05</b>	11 812 788 329,46	8 917 925 744,52	2 894 862 584,94	2 614 412 849,76
<b>Immobilisations en cours</b>	<b>06</b>	<b>4 350 746 594,69</b>	<b>36 292 585,00</b>	<b>4 350 746 594,69</b>	<b>7 344 855 361,64</b>
<b>Immobilisations financières</b>		<b>383 097 371,25</b>		<b>346 804 786,25</b>	<b>588 257 334,98</b>
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées	<b>07</b>	95 315 010,00	36 292 585,00	59 022 425,00	388 322 425,00
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants	<b>08</b>	287 782 361,25		287 782 361,25	199 934 909,98
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT (I)</b>		<b>109 305 332 998,53</b>	<b>74 699 531 763,26</b>	<b>34 605 801 235,27</b>	<b>31 930 551 805,26</b>
<b>ACTIFES COURANTS</b>					
<b>Stocks et encours</b>	<b>09</b>	<b>14 026 092 397,60</b>	<b>2 194 652 721,82</b>	<b>11 831 439 675,78</b>	<b>10 307 786 438,84</b>
<b>Créances et emplois assimilés</b>	<b>10</b>	<b>29 471 721 151,30</b>	<b>1 563 272 922,49</b>	<b>27 908 448 228,81</b>	<b>30 124 299 190,51</b>
Clients		24 559 537 934,14	1 563 272 922,49	22 996 265 011,65	27 327 073 126,28
Autres débiteurs	<b>11</b>	1 349 646 039,27		1 349 646 039,27	860 723 211,23
Impôts et assimilés	<b>12</b>	3 562 537 177,89		3 562 537 177,89	1 936 502 853,00
Autres actifs courants					
<b>Disponibilités et assimilés</b>	<b>13</b>	<b>14 812 489 156,07</b>	<b>203 525 000,00</b>	<b>14 608 964 156,07</b>	<b>16 279 378 925,97</b>
Placements et autres actifs financiers courants		13 000 000 000,00		13 000 000 000,00	13 000 000 000,00
Tresorerie		1 812 489 156,07	203 525 000,00	1 608 964 156,07	3 279 378 925,97
<b>TOTAL ACTIF COURANT (II)</b>		<b>58 310 302 704,97</b>	<b>3 961 450 644,31</b>	<b>54 348 852 060,66</b>	<b>56 711 464 555,32</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>		<b>167 615 635 703,50</b>	<b>78 660 982 407,57</b>	<b>88 954 653 295,93</b>	<b>88 642 016 360,58</b>

BILAN PASSIF

Exercice clos le : Decembre-2015

PASSIF	NOTE	2015	2014
<b>CAPITAUX PROPRES</b>			
Capital émis	14	14 800 000 000,00	14 800 000 000,00
Primes et réserves (réserves consolidées) (1)	15	46 695 023 083,75	35 125 568 559,07
Ecart de réévaluation			
Résultat net (résultat net du groupe) (1)		9 775 626 975,60	12 308 591 500,62
Autres capitaux propres – Report à nouveau	16	-2 119 938 224,46	-239 136 975,94
<b>TOTAL CAPITAUX PROPRES</b>		<b>69 150 711 834,89</b>	<b>61 995 023 083,75</b>
<b>PASSIFS NON COURANTS</b>			
Emprunt et dettes financières	17	521 953 259,06	529 453 259,06
Impôts (différés et provisionnés)	18	-1 072 460 749,66	-943 950 396,53
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés D'avance	19	3 785 841 544,34	3 787 919 295,63
<b>TOTAL PASSIFS NON COURANT</b>		<b>3 235 334 053,74</b>	<b>3 373 422 158,16</b>
<b>PASSIFS COURANTS</b>			
Fournisseurs et comptes rattachés	20	5 043 933 632,99	5 154 080 020,85
Impôts	21	2 402 945 377,21	4 968 510 635,63
Autres dettes	22	9 121 728 397,10	13 150 980 462,19
Trésorerie passif			
<b>TOTAL PASSIFS COURANT</b>		<b>16 568 607 407,30</b>	<b>23 273 571 118,67</b>
<b>TOTAL GENERAL PASSIF</b>		<b>88 954 653 295,93</b>	<b>88 642 016 360,58</b>

DIRECTION FINANCES & COMPTABILITE  
DEPARTEMENT COMPTABILITE

BILAN ACTIF  
Exercice clos le : 31 Decembre-2016

ACTIF	NOTE	2016		2015	
		Brut	Amort- Prov	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition (Goodwill)					
Immobilisations incorporelles	01	340 121 859,84	331 047 556,49	9 074 303,35	411 680,21
Immobilisations corporelles	02	108 275 746 861,48	82 858 625 845,84	25 417 121 015,64	29 907 838 174,12
Terrains	02	181 869 161,99	76 787 911,97	105 081 250,02	114 963 378,28
Bâtimens	03	11 951 681 419,57	6 662 498 216,96	5 289 183 202,61	5 407 649 759,90
Installations techniques, matériel et outillage industriel	04	83 603 567 447,25	66 616 660 750,94	16 986 906 696,31	21 490 362 451,00
Autres immobilisations	05	12 538 628 832,67	9 502 678 965,97	3 035 949 866,70	2 894 862 584,94
Immobilisations en cours	06	4 035 804 336,80		4 035 804 336,80	4 350 746 594,69
Immobilisations financières		604 132 823,60	36 292 585,00	567 840 238,60	346 804 786,25
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées	07	125 315 011,00	36 292 585,00	89 022 426,00	59 022 425,00
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants	08	478 817 812,60		478 817 812,60	287 782 361,25
TOTAL ACTIF NON COURANT (I)		113 255 805 881,72	83 225 965 987,33	30 029 839 894,39	34 605 801 235,27
ACTIFS COURANTS					
Stocks et encours	09	15 462 719 276,28	2 194 652 721,82	13 268 066 554,46	11 831 439 675,78
Créances et emplois assimilés		36 554 138 037,76	1 290 581 196,74	35 263 556 841,02	27 908 448 228,81
Clients	10	32 315 122 947,06	1 290 581 196,74	31 024 541 750,32	22 996 265 011,65
Autres débiteurs	11	782 768 352,81		782 768 352,81	1 349 646 039,27
Impôts et assimilés	12	3 456 246 737,89		3 456 246 737,89	3 562 537 177,89
Autres actifs courants					
Disponibilités et assimilés	13	17 219 079 467,56	203 525 000,00	17 015 554 467,56	14 608 964 156,07
Placements et autres actifs financiers courants		9 500 000 000,00		9 500 000 000,00	13 000 000 000,00
Tresorerie		7 719 079 467,56	203 525 000,00	7 515 554 467,56	1 608 964 156,07
TOTAL ACTIF COURANT (II)		69 235 936 781,60	3 688 758 918,56	65 547 177 863,04	54 348 852 060,66
TOTAL GENERAL ACTIF		182 491 742 663,32	86 914 724 905,89	95 577 017 757,43	88 954 653 295,93



Entreprise Nationale des Travaux aux Puits  
Société Par Actions au Capital Social de 14 800 000 000 DA  
Certifiée ISO 9001:2008-OHSAS 18001:2007-iso 14001:2004

DIRECTION FINANCES & COMPTABILITE  
DEPARTEMENT COMPTABILITE

BILAN PASSIF

Exercice clos le : 31 Decembre-2016

PASSIF	NOTE	N	N-1
<b>CAPITAUX PROPRES</b>			
Capital émis	14	14 800 000 000,00	14 800 000 000,00
Primes et réserves (réserves consolidées) (1)	15	53 950 711 834,89	46 695 023 083,75
Ecart de réévaluation			
Résultat net (résultat net du groupe) (1)		6 837 687 123,89	9 775 626 975,60
Autres capitaux propres – Report à nouveau	16	-2 277 436 256,46	-2 119 938 224,46
<b>TOTAL CAPITAUX PROPRES</b>		<b>73 310 962 702,32</b>	<b>69 150 711 834,89</b>
<b>PASSIFS NON COURANTS</b>			
Emprunt et dettes financières	17	2 583 076,50	521 953 259,06
Impôts (différés et provisionnés)	18	-885 156 966,36	-1 072 460 749,66
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés D'avance	19	3 073 117 112,37	3 785 841 544,34
<b>TOTAL PASSIFS NON COURANT</b>		<b>2 190 543 222,51</b>	<b>3 235 334 053,74</b>
<b>PASSIFS COURANTS</b>			
Fournisseurs et comptes rattachés	20	8 246 832 133,54	5 043 933 632,99
Impôts	21	3 081 087 942,41	2 402 945 377,21
Autres dettes	22	8 747 591 756,65	9 121 728 397,10
Trésorerie passif			
<b>TOTAL PASSIFS COURANT</b>		<b>20 075 511 832,60</b>	<b>16 568 607 407,30</b>
<b>TOTAL GENERAL PASSIF</b>		<b>95 577 017 757,43</b>	<b>88 954 653 295,93</b>

الملحق 02: قائمة حسابات النتائج

**ENTREPRISE NATIONALE DES TRAVAUX AUX PUIES**  
EPE / SPA AU CAPITAL SOCIAL DE 14 800 000 000,00 DA

Certifiée Q/ISSE

**COMPTE DE RESULTATS (Par nature) CUMULE**

Période du 01/01/2014 au 31/12/2014

Cptes	LIBELLES	Note	MONTANTS	
			2014	2013
70	Ventes et produits annexes	22	53 429 189 231,16	45 538 633 383,78
72	Variation stocks produits finis et en cours			
73	Production immobilisée	23		584 977 600,06
74	Subventions d'exploitation			
	<b>I PRODUCTION DE L'EXERCICE</b>		<b>53 429 189 231,16</b>	<b>46 123 610 983,84</b>
60	Achats consommés	24	2 884 955 207,24	2 560 301 194,24
61 & 62	Services extérieurs et autres consommations	25	11 326 856 042,77	10 058 366 492,82
	<b>II CONSOMMATION DE L'EXERCICE</b>		<b>14 211 811 250,01</b>	<b>12 618 667 687,06</b>
	<b>III VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)</b>		<b>39 217 377 981,15</b>	<b>33 504 943 296,78</b>
63	Charges de personnel	26	15 820 102 202,44	15 006 622 472,72
64	Impôts, taxes et versements assimilés	27	1 301 295 065,12	1 002 959 809,16
	<b>IV EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION</b>		<b>22 095 980 713,59</b>	<b>17 495 361 014,90</b>
75	Autres produits opérationnels	28	1 796 429 277,61	911 573 425,66
65	Autres charges opérationnels	29	1 521 661 644,93	269 417 648,38
68	Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur	30	8 180 732 676,45	8 650 743 035,17
78	Reprise sur pertes de valeur et provisions	31	2 214 062 850,98	65 423 459,23
	<b>V RESULTAT OPERATIONNEL</b>		<b>16 404 978 520,80</b>	<b>9 552 197 216,24</b>
76	Produits financiers	32	73 705 421,29	99 000 866,34
66	Charges financières	33	35 240 837,99	94 329 759,33
	<b>VI RESULTAT FINANCIER</b>		<b>38 464 583,30</b>	<b>4 671 107,01</b>
	<b>VII RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)</b>		<b>16 443 443 104,10</b>	<b>9 556 868 323,25</b>
695 & 698	Impôts exigibles sur résultats ordinaires	34	3 957 109 210,00	2 151 669 838,00
692 & 693	Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires	35	177 742 393,48	-220 036 451,75
	<b>TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>57 514 286 781,04</b>	<b>47 199 608 735,07</b>
	<b>TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>45 205 695 280,42</b>	<b>39 574 373 798,07</b>
	<b>VIII RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>12 308 591 500,62</b>	<b>7 625 234 937,00</b>
77	Elements extraordinaires (produits) (à préciser)			
67	Elements extraordinaires (charges) (à préciser)			
	<b>IX RESULTAT EXTRAORDINAIRE</b>			
	<b>X RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>		<b>12 308 591 500,62</b>	<b>7 625 234 937,00</b>

COMPTE DE RESULTATS (Par nature)

Période du Janvier-2015 au Decembre-2015

	NOTE	N	N-1
Chiffre d'affaire	23	52 414 633 002,22	53 429 189 231,16
Production immobilisée		0	0
Subventions d'exploitation		0	0
<b>I-PRODUCTION DE L'EXERCICE</b>		<b>52 414 633 002,22</b>	<b>53 429 189 231,16</b>
Achats consommés	24	3 373 408 053,36	2 884 955 207,24
Services extérieurs et autres consommations	25	12 793 839 531,63	11 326 856 042,77
<b>II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE</b>		<b>16 167 247 584,99</b>	<b>14 211 811 250,01</b>
<b>III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)</b>		<b>36 247 385 417,23</b>	<b>39 217 377 981,15</b>
Charge de personnel	26	17 918 850 040,89	15 820 102 202,44
Impôts, taxes et versements assimilés	27	1 167 407 541,72	1 301 295 065,12
<b>IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION</b>		<b>17 161 127 834,82</b>	<b>22 095 980 713,59</b>
Autres produits opérationnels	28	438 348 002,48	1 796 429 277,61
Autres charges opérationnels	29	171 004 316,39	1 521 661 644,93
Dotations aux amortissements et aux provisions	30	6 948 637 548,31	8 180 732 676,45
Reprises sur pertes de valeur et provisions	31	283 580 432,47	2 214 962 850,98
<b>V-RESULTAT OPERATIONNEL</b>		<b>10 763 414 405,07</b>	<b>16 404 978 520,80</b>
Produits financiers	32	547 548 306,24	73 705 421,29
Charges financières	33	941 694,84	35 240 837,99
<b>VI-RESULTAT FINANCIER</b>		<b>546 606 611,40</b>	<b>38 464 583,30</b>
<b>VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPÔTS (V + VI)</b>		<b>11 310 021 016,47</b>	<b>16 443 443 104,10</b>
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	34	1 662 904 394,00	3 957 109 210,00
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaires	35	-128 510 353,13	177 742 393,48
<b>TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>53 684 109 743,41</b>	<b>57 514 286 781,04</b>
<b>TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>42 374 088 726,94</b>	<b>41 070 843 676,94</b>
<b>VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>9 775 626 975,60</b>	<b>12 308 591 500,62</b>
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		0	0
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		0	0
<b>XV-RESULTAT EXTRAORDINAIRES</b>		<b>0</b>	<b>0</b>
<b>V-RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>		<b>9 775 626 975,60</b>	<b>12 308 591 500,62</b>
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence		0	0
<b>VI-RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE</b>		<b>0</b>	<b>0</b>
Dont part des minoritaires		0	0
Part du groupe		0	0

DIRECTION FINANCES & COMPTABILITE  
DEPARTEMENT COMPTABILITE

COMPTE DE RESULTATS (Par nature)  
Période de Janvier-2016 à Décembre-2016

	NOTE	2016	2015
Chiffre d'affaire	23	54 812 691 248,13	52 414 633 002,22
Production immobilisée		0	0
Subventions d'exploitation		0	0
<b>I-PRODUCTION DE L'EXERCICE</b>		<b>54 812 691 248,13</b>	<b>52 414 633 002,22</b>
Achats consommés	24	5 093 456 833,23	3 373 408 053,36
Services extérieurs et autres consommations	25	15 503 326 103,09	12 793 839 531,63
<b>II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE</b>		<b>20 596 782 936,32</b>	<b>16 167 247 584,99</b>
<b>III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)</b>		<b>34 215 908 311,81</b>	<b>36 247 385 417,23</b>
Charge de personnel	26	18 190 664 227,82	17 918 850 040,69
Impôts, taxes et versements assimilés	27	1 203 726 110,10	1 167 407 541,72
<b>IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION</b>		<b>14 821 517 973,89</b>	<b>17 161 127 834,82</b>
Autres produits opérationnels	28	287 566 220,16	438 348 002,48
Autres charges opérationnels	29	78 797 160,55	171 004 316,39
Dotations aux amortissements et aux provisions	30	6 966 235 852,17	6 948 837 548,31
Reprises sur pertes de valeur et provisions	31	1 122 420 927,12	283 580 432,47
<b>V-RESULTAT OPERATIONNEL</b>		<b>9 186 472 108,45</b>	<b>10 763 414 405,07</b>
Produits financiers	32	47 528 550,74	547 548 306,24
Charges financières		0	941 694,84
<b>VI-RESULTAT FINANCIER</b>		<b>47 528 550,74</b>	<b>546 606 611,40</b>
<b>VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPÔTS (V + VI)</b>		<b>9 234 000 659,19</b>	<b>11 310 021 016,47</b>
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	33	2 209 009 752,00	1 662 904 394,00
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaires	34	187 303 783,30	-128 510 353,13
<b>TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>56 270 206 946,15</b>	<b>53 684 109 743,41</b>
<b>TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>47 036 206 286,96</b>	<b>42 374 088 726,94</b>
<b>VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>6 837 687 123,89</b>	<b>9 775 626 975,60</b>
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		0	0
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		0	0
<b>XV-RESULTAT EXTRAORDINAIRES</b>		<b>0</b>	<b>0</b>
<b>V-RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>		<b>6 837 687 123,89</b>	<b>9 775 626 975,60</b>
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence		0	0
<b>VI-RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE</b>		<b>0</b>	<b>0</b>
Dont part des minoritaires		0	0
Part du groupe		0	0

# الفهرس

إهداء	ERROR! BOOKMARK NOT DEFINED.
شكر وتقدير	4
الملخص:	I
<b>RESUME :</b>	I
قائمة المحتويات	II
فهرس الجداول	IV
فهرس الاشكال	V
فهرس الملاحق	VI
قائمة المختصرات	VI
مقدمة :	أ
الإشكالية:	ب
أسباب اختيار الموضوع:	ب
أهداف الدراسة:	ب
منهجية الدراسة:	ج
الحدود المكانية:	ج
الحدود الزمانية:	ج
الحدود الموضوعية:	ج
هيكل البحث:	ج
تمهيد	2
المبحث الأول: الإطار النظري لمصادر التمويل الداخلي	3
المطلب الأول: مفهوم وأهمية التمويل	3
الفرع الأول: تعريف التمويل	3
الفرع الثاني: أهمية التمويل	4
المطلب الثاني: خطوات ومراحل التمويل	5
الفرع الأول: خطوات التمويل	5
الفرع الثاني: مراحل التمويل	6
المطلب الثالث: مخاطر التمويل وضمائنه	7
الفرع الأول: مخاطر التمويل	7
الخطر البشري	8
الخطر المالي	8
الخطر المتعلق بالنشاط	9

9	ثانيا: ضمانات التمويل
11	الضمانات الشخصية:
11	الكفالة:
11	الضمان الاحتياطي:
11	الضمانات الحقيقية:
11	الرهن الحيازي:
12	الرهن العقاري:
12	<b>المطلب الرابع: نظام التمويل الذاتي</b>
12	<b>الفرع الأول: ماهية التمويل الذاتي</b>
12	أولا : تعريف التمويل الذاتي
13	1. تمويل داخلي خاص بالمحافظة على مستوى النشاط:
13	2. تمويل داخلي خاص بالتوسع والنمو:
14	<b>الفرع الثاني: مكونات التمويل الذاتي ومراحل تشكله</b>
14	أولا: مكونات التمويل الذاتي
15	ثانيا: مراحل تشكل التمويل الذاتي
16	<b>الفرع الثالث: مزايا وعيوب التمويل الذاتي والعوامل المحددة له</b>
16	أولا: مزايا وعيوب التمويل الذاتي
16	1. مزايا التمويل الذاتي:
17	2. عيوب التمويل الذاتي:
17	ثانيا : العوامل المحددة للتمويل الذاتي
17	تجنب تكاليف الوكالة
17	تحقيق الاستقلالية
19	<b>المبحث الثاني: الاستثمار ومساهمة التمويل الذاتي في تنوع وتنشيط الاستثمار في المؤسسة الاقتصادية</b>
19	<b>المطلب الأول: ماهية الاستثمار</b>
19	<b>الفرع الأول: تعريف وأنواع الاستثمار</b>
20	أولا: تعريف الاستثمار
20	ثانيا: أنواع الاستثمار
21	<b>المطلب الثاني: أهمية واهداف الاستثمار</b>
21	أولا: أهمية الاستثمار
22	ثانيا: اهداف الاستثمار
22	<b>المطلب الثالث: محددات الاستثمار</b>
22	أولا : العوامل المباشرة
22	1. الفائض الاقتصادي:

23	العمل :	-
23	حجم السكان:	-
23	التركيب العمري للسكان:	-
23	التركيب السكاني حسب البيئة:	-
23	الدخل القومي :	2.
24	حجم الدخل القومي:	-
24	تركيب الدخل القومي:	-
24	توزيع الدخل القومي:	-
24	الاستهلاك:	3.
25	الاختراعات:	4.
25	الاتجاه العام للأسعار:	5.
25	ثانيا : العوامل غير المباشرة.....	
25	العوامل الذاتية:	1)
25	توقعات مستوى الدخل والانتاج:	-
25	سعر الفائدة:	-
26	المطلب الرابع: مساهمة التمويل الذاتي في تنويع الاستثمار في المؤسسة .....	
26	الفرع الأول: الدور المباشر للتمويل الذاتي .....	
26	أولا :تمويل الاستثمارات المادية، المعنوية والمالية.....	
27	ثانيا: التمويل الذاتي للبقاء.....	
28	ثالثا: التمويل الذاتي للنمو والتوسع .....	
30	الفرع الثاني: الدور غير المباشر للتمويل الذاتي.....	
31	أولا :القدرة على السداد .....	
32	ثانيا :الاستقلالية المالية.....	
32	ثالثا : زيادة قدرة المؤسسة على الاقتراض .....	
33	الفرع الثالث: مستوى التجديد في الجهاز الإنتاجي للمؤسسات .....	
33	أولا :معدل التقادم .....	
33	ثانيا: درجة الإهلاك .....	
34	المبحث الثالث: الأدبيات التطبيقية لمصادر التمويل الداخلي و الإستثمار .....	
34	المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة .....	
34	الفرع الأول: الدراسات باللغة العربية.....	
37	الفرع الثاني: الدراسات بلغة الأجنبية.....	
40	المطلب الثاني: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة.....	
41	من حيث الاستفادة من الدراسات السابقة:.....	

42	..... خلاصة الفصل
45	..... تمهيد:
45	..... المبحث الأول: عموميات حول المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار ENTP .
45	..... المطلب الأول: المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار ENTP .
45	..... أولاً تعريف المؤسسة
46	..... ثانيا: الهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار ENTP.
48	..... المطلب الثاني: أنشطة واهداف المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار ENTP .
48	..... أولاً: أنشطة المؤسسة
49	..... ثانيا: أهداف المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار ENTP .
49	..... المطلب الثالث: تقديم مديرية المالية والمحاسبة.
49	..... أولاً: التعريف بمديرية المالية والمحاسبة.
50	..... ثانيا: مهام مديرية المالية والمحاسبة.
51	..... المبحث الثاني: عرض وتحليل القوائم المالية للمؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار
51	..... المطلب الأول: عرض القوائم المالية للمؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار .
51	..... أولاً: عرض الميزانية المالية جانب الأصول
52	..... ثانيا: عرض الميزانية المالية جانب الخصوم
53	..... ثالثا: عرض جدول حساب النتائج للفترة (2014-2016)
55	..... المطلب الثاني: تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية
55	..... أولاً: نسبة التمويل الذاتي (الخاص)
56	..... ثانيا: نسبة الاستقلالية المالية
57	..... ثالثا: نسبة القدرة على السداد
58	..... رابعا: نسب المردودية
58	..... 1. المردودية المالية:
59	..... 2. المردودية الاقتصادية
59	..... 3. أثر الرافعة المالية:
61	..... المطلب الثالث: التمويل الذاتي وأثره على الاستثمار في المؤسسة
61	..... أولاً. حساب القدرة على التمويل الذاتي
61	..... 1. انطلاقا من النتيجة الصافية.
62	..... 2. انطلاقا من الفائض الإجمالي للاستغلال:
63	..... ثانيا. نسبة مساهمة المخصصات والنتيجة الصافية في التمويل الذاتي:
63	..... 3. مساهمة مخصصات الإهلاكات والمؤونات في التمويل الذاتي:
64	..... 4. مساهمة النتيجة الصافية في التمويل الذاتي:
64	..... ثالثا. دور الإهلاكات والمؤونات في تغطية استثمارات تجديد الأصول.

64	الوحدة: الدينار الجزائري.....
65	رابعا: مقارنة بين التمويل الذاتي والاستثمارات الجارية:.....
66	خامسا. مستوى التجديد في المؤسسة:.....
68	خلاصة الفصل.....
69	الخاتمة العامة.....
70	خاتمة.....
71	نتائج اختبار الفرضيات:.....
71	نتائج الدراسة.....
71	التوصيات.....
72	آفاق الدراسة.....
73	المصادر و المراجع.....
74	المصادر و المراجع.....
74	أولا: الكتب.....
75	ثانيا : الرسائل و الاطروحات.....
77	الملاحق.....
78	الملاحق.....
87	الفهرس.....
88	الفهرس.....